المعهد العربي لرؤساء المؤسسات

في سبيل مجموعة اقتصادية مغاربية

المؤتمر المغاربي للمؤسسة

سوسة 1987

عيسى يوسف اللموسي

في سبيل مجموعة
اقتصادية مغاربية

ر.د.م.ك 9973-725-02-6

المعهد العربي لرؤساء المؤسسات

حسني يوسف اللموشي

في سبيل مجموعة اقتصادية مغاربية

المؤتمر المغاربي للمؤسسة
سوسة 1987

تــوطئــة*

بدلا من ان اقدّم الى حضراتكم تلخيصا في الموضوع الذي نحن بصدده سوف اعرض عليكم أهم المسائل التي شملها النقاش وكذلك الحلول التي عرضت بشأنها
ذلك ان تلخيصا بالمعنى الحقيقي كان يبدو عسيرا ان لم اقل مستحيلا بالنظر الى ثراء وتنوّع التّدخلات والى الوقت الوجيز جدّا الذي امكنني استغلاله وعلى الأخص بالنظر الى التنظيم الذي حظيت به اشغالنا داخل اللّجان والذي كان على أحسن ما يرام كتيسير تبادل الافكار والمناقشات لكنّه كم كان مرهقا للمقرّر الذي كان من المفروض في شأنه ان يكون حاضرا في اللّجان الثلاث على حدّ سواء.
بيد أن مهمتي قد تيسّرت من جرّاء نوعية العمل الذي قام به المقرّران للجنتين الأوليتين وهما السّيدان مصطفى النابلي وصادق بلعيد وكنت أنا المقرّر للجنة الثالثة فسأعرض اذن على حضراتكم اهم المشاكل التي تمّ النقاش بشأنها والحلول والمقترحات التي عرضت على كل لجنة للتفكير واليكم في الختام بعض الملاحظات

اللجنة الأولى وموضوعها . **الافاق الاقتصادية** للمغرب قد تعرضت الى مسألتين أساسيتين هما : لماذا المغرب ؟ كيف يكون المغرب ؟ **لماذا المغرب ؟**
لماذا المغرب ؟
قدّم جوابان لهذا السؤال :
ـــ الأول تعرض الى تاريخ وجغرافية بلدان المغرب والى تشابه ثقافة وديانة سكانها والى ايمانهم وتعلقهم بفكرة المغرب الخ .
ـــ الثاني استعرض عوامل اقتصادية وقد برز موقفان في هذا الصدد
أولهما يتمثل في مدى ضرورة اقامة المغرب والآخر يتعلق بجدوى اقامته.
فالموقف الأول يعتبر المغرب كيانا لا بد منه لنماء بلدان الشمال الافريقي وفعلا فان العوامل التي كانت ملائمة لتقدّم مختلف بلدان المغرب في الأعوام 70 قد ردّت على اعقابها منذ بداية الأعوام 80 (نفاذ العوامل المضخمة لتنمية بدت خطاها سريعة اكثر ممّا يحتمله مستوى الانطلاق الذي كان منخفضا وانقلاب شروط المبادلات وانعكاس تحركات رؤوس الأموال وتباطؤ النماء في

* أخذت هذه التوطئة من حوصلة أشغال المؤتمر المغاربي للمؤسسة، التي قدّمها الأستاذ البشير حمدوش للمشاركين

بلدان الوسط) فهذا التحول وما ترتّب عنه من انحسار التنمية جعل من فكرة بناء المغرب ان تكون حلا منشودا
والموقف الثاني يعتبر ان المغرب مجد فهو مجد ليس الّا وهو ملائم لكنّه غير ضروري لنماء البلدان المتألفة منه والصورة المعاكسة تتمثل في حصول التنمية عن طريق السوق الدولية وهناك مسألة قد نوقشت كثيرا في هذا المستوى وتعني بها بناء المغرب وتحدّي التشغيل. لكن كيف يقام المغرب ؟
كيف يكون المغرب ؟ تعترضنا في هذا الصدد ثلاثة مشاكل :
ــ **الأول يتعلق بالإرادة السياسية** فلقد لوحظ ان الارادة السياسية ضرورية الا انها ليست كافية اذ لا بدّ أن تكون **الشروط الاقتصادية** ملائمة والتجربة التي سبقت تشهد بذلك. ذلك ان التقارب السياسي الذي برز للعيان على الأخص عن طريق انشاء مؤسسات مغاربية لم يتبعه تطور اقتصادي
ــ الثاني يتعلق **بالانسان** فلقد اشير الى انتشار الديمقراطية والحريّات وتسريع الجهود الفردية هي الشرط الأساسي لانجاز المغرب
ــ الثالث يتعلق بمسيرة **البناء المغربي** بدت في هذا الصدد ثلاث وجهات نظر :
أ ــ ترك الأمور تسير بصورة طبيعية وتلقائية ودون استعجال الحركة.
ب ــ بناء المغرب يسعى ان يتم تدريجيا في كنف الحذر والواقعية.
ت ــ بناء ارادي لكن في اتجاه اقامة حرية المبادلات وسوق مشتركة وترك العاملين في الميدان الاقتصادي يمارسون انشطتهم ويمكن استخلاصهما ·
1) نقطة مشتركة بين المقترحات الثلاث لبناء المغرب .
المغرب يتكوّن على ايدي الرجال ومن اجلهم. والمشروع يقوم في ذلك بدور طلائعي وان ما شهدته النظم والسياسات الاقتصادية حديثا من تطور متسجما في هذا الصدد يعتبر امرا مشجّعا بيد أن هذا التفاؤل يسعى ان يتجسّم في واقع الأحداث
2) الاقتصاد في هذه المرّة هو الذي يدفع الى انجاز المغرب وبدون شكّ على ارضية سياسية ملائمة بينما كان العامل الاقتصادي في السابق يشكل حجر العثرة في جوّ سياسي مضطرب. وهكذا قد سجلت استفاقة على الصعيد الاقتصادي مما دفع بالارتكاز على الدور الذي يقوم به الانسان والمؤسسة لكن تبقى مسألة مطروحة على بساط النظر وهي دور الدولة والدول في بناء المغرب
صدر الجواب ولو أنه جزئي عن هذا من طرف اللجنة الثانية.

اللّجنة الثانية . المؤسسات وهياكل القرار في المغرب
يمكن تلخيص اشغال اللجنة الثانية في خمس نقط :
1) تم **التأكيد** على ضرورة ايجاد هياكل ومؤسسات تتولى ادماج كافة الجهود والوسائل الضرورية للبناء المغاربي

2) حصل الاجماع على حدوى واهمية وضع مشروع معاهدة تقضي سعث مجموعة اقتصادية معاربية

3) اعتبر مشروع المعاهدة الدي قدّم في اطار اشعال المؤتمر بمثابة تعبير صادق عن المشاكل المعروضة وبمثابة ارضية تأسيسية وقانونية ملائمة للتأطير المؤمل اقامته قصد بعث المجموعة الاقتصادية المعاربية

4) قدّمت وبوقشت مقترحات تهدف الى التركيز على مروبة المؤسسات واسحامها وتماشيها مع الحقائق المعاربية (انطر على الأحص في هدا الصدد السلطة الترتيبية للهيئة التمهيدية · (اللحنة)

5) وبوقشت كدلك عدّة مقترحات احرى تهدف الى اصفاء مريد من القيمة على المجلس الاستشاري المعاربي

وكان الاتجاه العام يسير نحو اتحاد موقف في هدا الصدد ودلك بالنظر الى الصيغة الطريفة لمثل تلك التجربة التمثيلية على الصعيد المعاربي

وقد تناولت بالدرس اشغال اللجنة الثانية كما هو الشأن كدلك بالنسبة للجنة الأولى ما يتعلق بالمغرب العربي. أما اللجنة الثالثة فقد اهتمت بالعلاقات بين المغرب واوروبا

اللجنة الثالثة :

التعاون بين الأقطار المعاربية واوروبا تشهد عدم تجانس واختلالات في التوازن عميقة سواء فيما يتعلق بالمبادلات التجارية أو من خلال تحكّرات البشر او تداول رؤوس الأموال أو نقل التقنيات .

وهده العلاقات هي ميراث لماض مشترك للبلدان المعاربية الثلاث وعلى الأخص مع فرنسا. وسياسات التنمية التي انتهجت مند الاستقلال ولو انها كانت متغايرة بصفة محسوسة لا سيما بين المغرب وتونس من جهة والجزائر من جهة أخرى لم تفض الى قلب تيارات المبادلات، فأوروبا قد بقيت اهم طرف للبلدان المغربية الثلاث. وبقيت المبادلات بين الكتلتين تثير مشكلا.

ما هي الحلول المزمع اعتمادها لقد نظرت اللجنة في حلّين

أ) تحويل انواع الانتاج وتغيير اتجاه مسالك المبادلات دلك هو البديل الدي كثيرا ما وقع عرضه والدي يتمثّل ركناه الأساسيان في

ــ اعادة هيكلة وسائل الانتاج استجابة لما تتطلبه الحاجيات الداخلية

ــ التنويع الجغرافي للمبادلات الخارجية لفائدة البلدان الخارجة عن السوق الاقتصادية الاروبية المشتركة وخاصة منها بلدان المغرب العربي ــ بيد أن هدا الحلّ الدي وقع اعتماده الى حد ما من طرف بلدان المغرب الثلاثة ــ فهو خيالي في غالب الاحيان سرعان ما يلاقي حدودا تكون مرتبطة بمشكل النوعية والاستعمال البديل للموارد المتحة ــ لا سيما فيما يخصّ اليد العاملة وبفتح آفاق ترويج خارجية بديلة تكون مرضية

وهدا صحيح سواء كان الأمر يتعلق بالفلاحة او بصناعة التصدير ــ التي تستعمل اليد العاملة بكثرة ــ أو بمنتجات طاقية ومنجمية أو بمن هاجروا لأوروبا

ب) الحل الثاني الذي [illegible] الآفاق هو المعرب العربي
فساء المعرب العربي يمكن أن يوفر اطارا حيويا مناسبا للوصع لكنّه اطار متفتح خاصة على اروبا. وبعبارة أخرى يسعى السعي الى ساء المعرب العربي لكن في نفس الوقت الشروع في التفاوض ان امكن بصوت واحد مع اروبا قصد اقامة علاقات جديدة معها بيد أنّه يسعى اجتناب الارتطام بعائق حتى لا تكون العلاقات مع اوروبا حجر عثرة في سبيل انجاز المعرب العربي

علاقات جديدة مع اروبا

أ) علاقات شاملة ليس فقط تجارية واقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار البحث والتقنيات ومن باب اولى واحرى الرحال دون اعمال الابعاد الثقافية او الجغراسياسية
ب) علاقات جديدة يقع التفاوض في شأنها بين جهتين ثانويتين مستقلتين سياسيّا بيد أنهما تابعتان على الصعيد الاقتصادي في نطاق المصلحة المتقابلة لانداد مكتملين
وهذا بعد في صالح المعرب العربي كما هو ايضا في صالح اروبا التي تجني عدّة فوائد من بينها الحصول على فوائض تجارية ذات بال في علاقاتها مع المعرب العربي (اكثر من مليارين من الدولارات في عام 1986) بينما المبادلات التجارية مع بقية جهات العالم تسفر عن عجز (حصص) وهي حريصة على حفظ سلامتها ومن مصلحتها ان تستتب السلم على بعد بعض الأميال من حدودها الجنوبية
وقد اقترح في هذا الصدد ·
أوّلا ازالة مظاهر الخروج عن القياس في العلاقات بين المعرب العربي واروبا وهي تتعلق خاصة بالحاجز الحمائي الذي يعترض الصادرات الفلاحية والصناعة المغاربية
ثم احداث منطقة اقتصادية على وجه الخصوص بين المعرب العربي واروبا في نفس الوقت الذي يتم فيه الساء المغاربي، لكن بدون ان يشكل هذا الساء عائقا في سبيل انجاز ذلك الساء

***

ما في الامكان استخلاصه من اشغال اللجان ؟ اني اعرض على حضراتكم خمس وجهات نظر ·
1) السعي الى ان يترتب على العامل الاقتصادي عوامل غير قابلة للانتكاس على صعيد المصالح حتى لا يتاح للعامل السياسي ـــ الذي لا بد من توفره ان لا يضر بلا شك بالساء المغاربي.

2) وقع التأكيد على دور الانسان، لأن المغرب العربي يبنى على ايدي الرجال ومن اجلهم، وعلى دور المؤسسة في البناء المغاربي

3) المغرب العربي مفيد ان لم نقل لا بدّ منه لرفع التحديات الحالية وتحدّيات سنة 2000، التحدّي الديموغرافي مع تأثيراته على التشغيل وتحدّي التداين وتوسّع نطاق وحجم الاطراف على الصعيد الدولي (دول وقارات ومجموعات جهوية)

4) وقع التأكيد على ان يكون بناء المغرب العربي على اساس التدرّج والواقعية

5) ينبغي ان يجري بناء المغرب العربي في آن واحد مع التفاوض مع اوروبا بحيث ان احدهما يعزّز الآخر.

وثمة من ذكر اثناء الجلسة العامة الصباحية بالقولة الشهيرة لروبير شومان ومفادها « انه ينبغي لنا ان نستمر ونحن قيام واثر ذلك نشرع في العمل »

وهل تسمحون لي بأن اغيّر نوعا ما هذه المقولة للتوفيق بينها وبين الظروف التي نجتازها — مع العلم بأن التوفيق كان احد الشواغل التي تأكّدت من خلال اعمالنا ولا ينبغي اذن الا ان اقول في الختام : لنعمل باستمرار على تحسين علاقاتنا مع اوروبا. وفي آن واحد لنبدأ او على الأصحّ لنعيد بناء المغرب من جديد

البشير حمدوش
المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي — الرباط —

كلمـــات الافتتـــاح

الهادي البكوش
منصور معلّى
عبد اللطيف يوسف الحمد

كلمة السّيد الهادي البكوش

الوزير الأول

إنّه لمن دواعي الاعتزاز والغبطة ان اشرف باسم سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي على حفل افتتاح اشغال التجمع الدولي للمؤسسة الذي يتناول موضوع « المغرب وأوروبا مستقبل مشترك» والذي ينظمه المعهد العربي لرؤساء المؤسسات بمشاركة شخصيات عظيمة الشأن تنتمي للعالم السياسي والاقتصادي لبلدان المغرب ولأروبا

وإني انتهز هذه الفرصة السعيدة لاخص بالثناء الجميل منظمي هذا اللقاء الهام وعلى الأخص السيد منصور معلى، وأوجه خالص تشكراتي الى الأفاضل الذين أتوا الى القنطاوي لتناول مسألتين متصلتين شديد الاتصال بالأحداث الحالية وهي بناء المغرب الكبير والعلاقات بين عموم أقطار المغرب الكبير والعلاقات بين أقطار المغرب والسوق الأوروبية المشتركة

وإني لمتأكد بأن اشغالكم لن تتخلف عن التعمق في دراسة موضوع يكتسي بالنسبة إلينا أهمية حيوية. وفعلا فإن تونس من جراء انتسابها إلى المغرب وبسبب وضعها الجغرافي الممتاز أي بالجوار القريب الى أوروبا لا يسعها إلا أن تبدي ارتياحها للمبادرات التي من شأنها أن تساعد على انطلاق الحوار والتقارب والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وعلى الأخص بين المغرب العربي والسوق الأوروبية المشتركة

ان التصريح التاريخي الذي افضى به سيادة الرئيس بن علي يوم 7 نوفمبر 1987 قد افتتح عهدا جديدا واشار بوضوح الى بناء المغرب الكبير وفتح افاقا فسيحة لتجسيم الاتجاه المثالي الذي كان يخامرنا أثناء كفاحنا من أجل التحرر والانعتاق أي أن نتولى جميعا بناء مغرب متضامن ومزدهر ولم يبق الأمر متعلقا بحلم لأن شعلة الايمان قد تأكدت على أوسع مدى بل بضرورة تاريخية وبإرادة سياسية

وإن التطلع الشرعي لشعوبنا في سبيل تنظيم جهدها الانمائي في كنف التناسق على نحو ما يجري لدى المجموعات الكبرى المنشقة على امتن وضع انما يدخل في نطاق نظرة واقعية تشد أزرها ارادة بارعة الى استدامة الحياة

ومما يزيد في شرعية مثل هذا التطلع ازاء مختلف التحديات التي تواجه منطقتنا انه قد غدا من الضروري وضع حد لبذور الفرقة التي تشكل عرقلة ذات شأن وعامل تأخر يهدد ما نؤمله من قيام عهد يكون فيه عموم المغرب متضامنا

ولهذا فنحن لا نفك نعمل متسلحين بالصبر قصد ازالة العراقيل التي تقف في وجه دخول هذا التطلع حيز الانجاز ولنا كامل اليقين بأن حركية بناء المغرب قد دخلت في مرحلة جديدة تسودها الارادة الصادقة لبلوغ المرام فثمة ممكنات جديدة للأمل قد باتت للعيان قصد فض مشاكل الجهة

وانه لفي متناولنا القضاء على صعوبات الماضي وإدخال الطمأنينة في نفوس شعبنا فيما يخص حاضره ومستقبله واقرار المغرب تبعا لذلك في وضع اوفق لضمان أمنه الاقتصادي أولا وبالذات وكذلك أمنه بصفة عامة والمهم هو الانتقال من وراء الخطاب الى تجسيم تطلعات شعوبنا ولا سبيل غير رصّ الصفوف اذا شئنا التحكم في أسس الرقي والتطلع الى الغايات التقنية المتقدمة والسيطرة على مشاكل التنمية.

والواجب يحتم علينا أن تنظم أوضاعنا لنتقدم ازاء مختلف الأطراف سواء في مستوى المفاوضات أوعند اتخاذ القرارات التي تهم المستقبل ونحن نمثل واجهة متحدة ومتينة الدعائم وهل يوجد مثال أوضح وهو قريب منا من مثال تجربة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ؟ لا محالة أن هناك مجموعة اقتصادية أخرى قد ظهرت للوجود في افريقيا وفي أمريكا الجنوبية وفي آسيا. وحتى في العالم العربي نفسه لا يسعنا الا أن نبدي اهتمامنا ونعبر عن اعجابنا بقيام مجلس التعاون في الخليج.

ذلك أنه في عالم اليوم يتجه بصورة متزايدة تنضيد الفضاءات الاقتصادية والتصرف فيها صوب أحداث مجموعات كبرى باعتبارها قاعدة من قواعد النجاعة ان لم نقل صامنة لدوام الحياة وان ضرورة التلاؤم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الشأن في مختلف جهات العالم تفرض الشعور بضرورة التطلع الى مراتب الرقي العلمي والتقني مما يساعد على توفير اقتصادات ملموسة في الوقت وفي الوسائل

ان الجهود التي تبدو في الساعة الحاضرة من خلال اتساع نطاق الاستشارات بين قادة المغرب تمثل الارادة الصادقة المتجهة الى اقامة عهد جديد قوامه الوفاق والتضامن والتعاون

وليس المراد أبدا أن نلقي بأنفسنا في المجهول، لكن اذا كنا نعرف كلنا الى أين نحن متجهون وحرصا منا على النجاعة والتمسك بالواقعية فاننا نفضل اجتناب الاستعجال والارتجال عند الوضع التدريجي لتوجه وحدوي يسعى أن يكون مسبوقا بسياسة ادماج اقتصادي لا محالة انه يتعين على كل بلاد من بلادنا أن تحض على هذا التوجه نحوه وتسعى الى توفير الشروط التي تسمح في نطاق المساواة والاحترام بالمساهمة في هذا السعي التشييدي الذي لا يمكن أن يتم الا على مراحل متعاقبة وذلك في نفس الوقت الذي يحصل فيه انجاز مشاريع مشتركة لها دلالاتها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلك خطة مثيرة للحماس واليها تدعي الأجيال الصاعدة

وإذا كان بكل وضوح ان الهدف النهائي هو وحدة المغرب فإن حقائق العالم المعاصر تفرض علينا عند قيامنا بناء الهيكل المشترك أن نعمد استنادا على تصور واضح وعلى مسيرة عقلانية الى اقامة تأسيسات صلبة وهيكلية قصد توطيد دعائم العلاقات الأخوية وتعزيز توسيع نطاق ميادين التعاون والتضامن ويتطلب مثل هذا البناء عملا طويلا في طريق التناسق والتطابق سواء في مستوى التأسيسات كما في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ومما يزيد في سهولة المهمة

أن شعوبنا ظلت تنتظر طويلا اشراكها في القرارات التي يتوقف عليها مستقبلها. والمراد في هذا المجال اقرار الأسس لبناء متين يكون قادرا على مجابهة ظروف الدهر وعلى فتح الطريق على نطاق فسيح في وجه استرداد مثلها الأعلى ودعم ايمانها في كنف النضال قصد المشاركة في ممارسة مسؤولياتها التاريخية والتصرف على هذه الصورة في خطها الوحدوي.

ويبدو المغرب الآن أكثر من أي وقت مضى بمثابة ضرورة حتمية للبناء بالنسبة لأقطارنا المتلاصقة وكل تردد أو كل تأجيل لمثل ذلك الميعاد يكون عائدا بمزيد الضرر على عموم المجموعة المغاربية.
يوجد الآن اطار ممتاز يمكن أن يقوم منه في يسر أساس الانطلاق لتشييد صرح المغرب الكبير ونعني بذلك معاهدة الإخاء والوفاق التي أبرمت في 19 مارس 1983 بتونس بين البلاد التونسية والجزائر وانضمت اليها موريطانيا في نفس السنة
وفي الامكان أن تتطور هذه المعاهدة بالنظر إلى ما يتبدى من الآفاق المشجعة التي هي الآن بصدد التفتح فيمايخص العلاقات المغاربية.
لئن كان المغرب يحتل مقعدا ممتازا في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط فإن أوروبا التجمعية ترتكز على الضفة الشمالية لنفس ذلك البحر الذي يربط الضفتين منذ اقدم الأزمان عبر وشائج ذات بال قوامها المبادلات والحضارات، وقد أصبحت الضفتان اليوم عبارة عن حيز اقتصادي غدا من المتحتم على الأطراف التي يشملها أن تكون وثيقة التضامن اننا نريد أن يبقى البحر الأبيض المتوسط بحيرة سلام ويقوم بدوره الذي هو همزة وصل بين قارتين وحضارتين جمع بينهما تاريخ طويل وثري على الرغم من كل صروف الدهر.
ان الفضاء الجغرافي الذي تنتسب اليه المغرب وأوروبا التجمعية وتاريخ علاقتنا العريقة وفروض الحاضر وواقع العالم المعاصر قد فرض علينا كل ذلك مسؤوليات مشتركة عند البحث عن الطرق والوسائل لتوطيد دعائم تعاوننا وتوسيع نطاق مبادلاتنا والتشاور بيننا في شأن المشاكل الدولية التي تبدو أهم من غيرها.
وازاء تشعب هذه المشاكل يحق لنا أن نشهد اننا لم نسجل في علاقتنا الأوروبية المغربية تناقضات ذات بال وغير قابلة للحل
لا مجال ان نتائج التعاون بين البلدان المغاربية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية لم تزل الى حد الآن دون العلاقات الممتازة التي تربط بيننا ودون الأفكار التي هي فخر مشترك بيننا. واننا نؤمل أن يسمح الحوار المفتوح بين البلدان المغاربية والسوق الأوروبية المشتركة بتجاوز ما قد يوجد من سوء تفاهم خاصة وأن ما يعنيه تعاون اوسع نطاقا من ذي قبل انما يتجسد من الآن فصاعدا على خطة عمل تفرض التضامن الفعال بين مجموعتينا المتقابلتين وان تلاؤم مصالحنا قد اصبح عاملا حاسما يسعى أن يحض وربه على الحد من الفروق التي تفصل بيننا ومن القيود التي تناقض المبادىء العامة التي تتحكم في تضامننا المشترك.
وعلينا جميعا أن نبدي ما لا بد منه من التصور ومن الحركة الانشائية لكي لا نزج بانفسنا داخل تصورات ضيقة وانانية خطيرة.

والمغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية هل استغلّا على اوفق وجه بوصفهما جارين قريبين الامكانات الفسيحة التي يوفرها اليوم التقدم العلمي والتقني الذي يعم الشمال على أي حال عند تحويله صوب الجنوب حتى يتسع نطاق تعاون أكثر تنوعا وعائد بالمغانم على الطرفين ؟
وفي الامكان ان يترتب على بروز مبادرات في هذا المجال ايقاظ الضمائر ليس فقط الى المغانم الفسيحة التي بالامكان ان يجنيها الطرفان بصورة متبادلة بل أيضا الى فتح الطريق الى بروز برنامج فسيح قوامه نقل التقنيات عن طريق انجاز مشاريع صناعية وعلمية مشتركة ذات بال وان عملا على هذا النحو يسعى بدون جدال ان يكون مترامنا مع توسّع المبادلات التجارية بعد ان تكون قد تخلّصت من الأوقار الحمائية ومن الحواجز المفسابية
ومما لا ريب فيه أن اوروبا تجني كل فائدة عندما تفهم أن مثل تلك الأهداف ليس بالامكان انجازها الا مع وجود مجموعة مغربية ذات بال متناسقة ومزدهرة ومحل ثقة لا مع بلدان منعزل بعضها عن بعض
وهذا ما يدعونا الى العمل بدون هوادة في اتجاه جيراننا الأوروبيين لنسج معهم نموذجا جديدا من العلاقات على اساس التناسق الاقتصادي والسياسي الذي يفرض قيام علاقات مثالية تكون مبنية على الاحترام المتبادل وصيانة المصالح المتقابلة.
وانا لندعو المجموعة الاقتصادية الأوروبية الى اعادة النظر بمزيد التروي في تعاونها مع المغرب حتى تتهيّأ الوسائل التي تسمح بفتح آفاق ذلك التعاون في نطاق أوسع مما كان عليه من قبل وهو في حاجة لأن يطعم بنفس جديد وبتوازن جديد على نحو ما تفرضه حقائق الحوار ومتطلبات القيود الجغرافية السياسية
وعلى كل من أوروبا والمغرب أن يستعدّا الى لقاء جديد خصيب النتائج وحاسم ازاء مستقبل تعاونهما
وأود بهذه المناسبة ان أشير إلى أن تونس المعروفة بأنها بلاد حوار وتلاق تصمّم اهمية في المقام الأول على تعزيز علاقات التعاون والمودة بينها وبين بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتونس مقرة العزم تحت ادارة الرئيس بن علي على ضمّ جهودها الى جهود البلدان المغاربية الأخوية قصد رفع تعاونها المشترك مع اوروبا الى مستوى مثالي
انا لنؤمل أن تسفر اشغالكم عن نتائج من شأنها أن تسمح بزيادة تقدم حيوية التعاون بين بلدان المغرب والسوق الأوروبية المشتركة التي هي اليوم في حاجة الى ما يحمله تفكيركم.
ولسنا نشك في أن مساهمتكم سوف تعين على اقرار الطرق والوسائل التي هي اوفق من غيرها قصد تعميق وتوسيع نطاق العلاقات الأوروبية المغاربية
وبقي علينا في الختام أن نتمنى لأشغالكم كامل النجاح ونجدد لكم تشكراتنا الحارة لتفضلكم بالاشتراك معنا في نطاق سعينا الدؤوب والحازم وسيرنا في اوفق طريق من شأنه أن يتيح المجال لمجموعاتنا المتقابلة لتحقيق رفاه شعوبنا في نطاق الحرية والطمأنينة

كلمــة الافتتــاح للسيــد منصــور معلّى

رئيــس المعهــد العــالي لـرؤسـاء المـؤسّســات

إني سعيد جدا باستقبالكم اليوم باسم المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ولا يسعني الا أن أتقدم اليكم نيابة عنه واصالة عن نفسي بأحر التشكرات لتلبيتكم دعوتنا وقبولكم تخصيص لحظة تأمل وتفكير حول مشكل يشغل بالنا جميعا بوصفنا رؤساء مؤسسات وجامعيين وخبراء وبوصفنا أيضا من مواطني ووطني بلدان المغرب العربي الكبير، بلدان المصير الحتمي لمنطقتنا

لقد تحصّلت مختلف بلداننا على استقلالها منذ ما لا يقل عن ثلاثين سنة وقد خصصت هذه الفترة أساسا لتدعيم وتعزيز المنشآت والمؤسسات الوطنية ولتطوير وتنمية اقتصاديات بلداننا. واستأثرت هذه المشاغل الداخليّة باهتمامات النخبة القياديّة، الأمر الذي لم يمكنها من أن تولي البناء المغاربي ما يستحقّ من الرعاية والاهتمام. فقد تطوّرت مختلف بلداننا كل من جهته وتكونت بذلك أنظمة اقتصاديّة مختلفة ومتباينة كما تواجدت وتركزت بصفة تدريجيّة سياسات وطرق في التصرّف الاقتصادي مختلفة عن بعضها البعض ولم تتوصل المحاولات التي وقعت خلال الستينات وبداية السبعينات الى تحقيق نتائج ملموسة في سبيل ايجاد مدرج للتناسق والانسجام. وتفاقمت النزاعات بين الأجوار لتقف عائقا أمام تقدّم البناء المغاربي، ولكن رغم استمراريّة الخلافات نشهد اليوم بعض التقارب الذي من شأنه أن يبعث على الأمل من جديد
أضف إلى هذا الأصل أن للضرورة أحكام. ذلك أنّ البناء المغاربي الذي كان بالأمس مجرّد دعاية شعبية مثلى، أصبح اليوم ضرورة حتمية للجميع
لقد أدرك كل بلد من بلداننا، بصفة ملموسة، محدودية النموّ الاقتصادي المنفصل وشيئا فشيئا حلّت محل الاندفاع المذهبي الذي انبثّ في فجر الاستقلال، واقعيّة أكثر ثباتا تكتسي طابعا عمليّا. وفي جميع الأماكن والجهات أبرزت التجارب ذات الصبغة الدّولية المفرطة، نقائصها أو بالأحرى مخاطرها في بعض الأحيان ذلك أن الاحتكار والمركزية والترتيب الاداري المشطّ والاتساع المفرط لرقعة الدّولة ـــ الحنون، أبرزت بوضوح هدرا للطاقات والامكانيّات وضياعا للوقت تلك هي العبر والاستنتاجات التي سجّلت ضمنيا أو اعترف بها علنيا والتي زادتها رسوخا وثباتا الأزمة الاقتصادية العالميّة التي انبثّت منذ الثمانينات.

وهكذا فإنّ مختلف بلداننا ـــ رغم تنوع امكانياتها وطاقاتها ـــ تواجه اليوم نفس التحدّيات ولا أحد ينكر أنّه منذ الاستقلال حققت بلداننا تقدّما لا بأس به بالمقارنة مع وضع اقتصاديّاتها أثناء الاستعمار

فقد بلغ معدّل النموّ السنوي قبل حلول الأزمة، أي ما بين 1965 و 1980، نسبة بـ 7,5 % في الجزائر و 5,7 % في المغرب و 6,6 % في تونس و 4,2 % في ليبيا و 2,1 % في موريطانيا ولكن تدنّت هذه النسب خلال الفترة الفاصلة بين 1980 و 1985 لتبلغ 4,9 % في الجزائر و 3 % بالنسبة للمغرب و 4,1 % لتونس و 0,2 % لموريطانيا و 6,1 % بالنسبة لليبيا.

وبالاضافة الى ذلك، ما فتىء تحدي الديمغرافيا والتشغيل يتفاقم أكثر فأكثر ذلك أنّ نسبة النموّ الديمغرافي لا زالت جدّ مرتفعة حيث كان معدّلها خلال الفترة الفاصلة بين 1980 و 1985 في حدود 3,9 % في ليبيا و 3,3 % في الجزائر و 2,5 % بالنسبة للمغرب و 2,3 % في موريطانيا لقد كان سكّان المغرب العربي يعدّون 30 مليون نسمة تقريبا في سنة 1965 وها نحن اليوم قد بلغنا بعد 60 مليون ومن المنتظر أن نصبح 85 مليون نسمة أو أكثر في غضون سنة 2000 كما أنّ اليد العاملة النشيطة ينتظر أن ترتفع ما بين سنة 1985 وسنة 2000 بنسب تعادل أو تفوق 3 % مقابل 2,4 % بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط.

وقدرت طلبات الشغل الاضافيّة سنة 1986 بـ 600.000 بالنسبة لمجموع بلدان المغرب العربي. ويمكن، استنادا للبطالة الحاليّة التي تتجاوز في بعض الأحيان نسبة 15 %، تقدير معدّل الطلب الاضافي بمليون موطن شغل سنويّا خلال الثلاثين سنة المقبلة.

واعتمادا على تكلفة بـ 50 000 دولار لموطن الشغل الواحد، فان حجم الاستثمار الضروري سيكون معدّل 50 مليار دولار سنويّا كي نتمكّن من مجابهة حملة طلبات التشغيل وتوفيرها وهذا هو التحدّي الحقيقي بالنسبة للسنوات وللعشريات المقبلة. وان لا نأخذ التدابير اللازمة لمجابهته، فاننا نعرض شعوبنا لشتى أنواع التوتّر والاضطرابات

ان بقيّة التحدّيات التي نجابهها اليوم ناتجة بدورها من هذه المعاينات، فالتبعيّة الغذائية التي تتفاقم خطورتها يوما بعد يوم، ناجمة في نفس الوقت عن هذا النمو الديمغرافي وعن اساسيات الفلاحيّة غير الملائمة وعن تواجد الحواجز في أسواق بلداننا. كما أن التداين الخارجي الذي يكون قد بلغ حسب بعض التقديرات 900 دولار للفرد الواحد سنة 1986 ليقارب بذلك مستوى التداين في البرازيل (780 دولار للفرد الواحد) ناتج عن عوامل متعددة . ازدياد مفرط في الطلب، انتاج فلاحي وصناعي يعاني من تواجد الحواجز الكثيرة في أسواقنا ومن استثمارات مشتّتة ومن تفرق مختلف بلدان المغرب العربي تجاه العالم الخارجي.

وهكذا فان تجارب الماضي وما أفرزته من عبر، الى جانب التحديات المستقبلية المشتركة، تفرض علينا أن نفكّر ونتأمل في مصيرنا وأن نأخذ بجدية، من الآن، الضرورة العاجلة لبناء مغرب اقتصادي متّحد.

انها بالطبع وبادىء ذي بدء مسؤولية القادة السياسيين الذين يعتبرون أولى المسؤولين عن مستقبل

مصير شعوبنا، وربّما نسرع الى لومهم على عدم استجابتهم بشجاعة وواقعيّة لتطلّعات وطموحات شعوب المغرب العربي للتعاون العربي والوحدة ــ ولسنا دائما على غير حقّ في هذا اللّوم ــ ولكن من المفروض، حتى تكون هذه الانتقادات في محلّها وأكثر موضوعيّة ــ أن نتساءل عمّا يمكن أن يقوم به كلّ واحد منّا في سبيل البناء المغاربي.

وما عسى أن يكون دورنا في ذلك، نحن رؤساء المؤسسات ومعشر الجامعيّين والخبراء في المغرب العربي ؟

أوّلا، لا بدّ أن نقتنع بعمق بضرورة احداث المغرب الاقتصادي وأن نجهر ونطالب بذلك ونناضل من أجل تكريسه وأن نخلق الحملة الفكريّة التي من شأنها أن تؤثر بالتأكيد على تطور الأحداث انّنا ــ ونحن مفرّقين ــ نبقى ضعفاء وتحت تأثير، وفي بعض الأحيان تحت رحمة عمالقة الاقتصاد الدّولي وحتى الأقلّ منهم شأنا.

نحن نعدّ في سنة 1986، 60 مليون نسمة ولا يتجاوز ناتجنا الدّاخلي الخام 103 مليارات من الدولارات ويمثّل هذا الحجم أقلّ من ثلث الناتج الدّاخلي الخام لايطاليا (358 مليار دولار) التي تعدّ أيضا 60 مليون نسمة تقريبا. كما أنه أفضل بقليل من بلجيكا (79 مليار دولار) ومن سويسرا (92 مليار دولار) الذين يبلغ عدد سكّانهما على التوالي 9,9 و 6,5 مليون نسمة ان هذا الحجم أقلّ من الناتج الدّاخلي الخام المسجّل في اسبانيا وحدها (39 مليون نسمة)، والبالغ 177 مليار دولار وفي الأخير إنّنا لا نمثّل الّا 1/30 من الناتج الدّاخلي الخام للمجموعة الاقتصادية الأوروبيّة (3000 مليار دولار).

انّ التواضع من دواعي الوحدة. ولعلّ الأرقام التي كنت بصدد ذكرها من شأنها أن تجعلنا متواضعين كما أنها كفيلة بأن تعدّي فينا طموحا مشروعا بأن نصبح أقلّ ضعفا وأكثر مناعة. ستكون لنا، اليوم وغدا، فرص لاثارة علاقاتنا مع أوروبا ومع المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة، سندرك بالمناسبة مدى أهميّة المجهود الواجب بذله كي نصبح كطرفا له قيمته أمام هذا العملاق الذي يمثّل بالنسبة الينا الطرف الرئيسي الذي نتعامل معه في الحقل الاقتصادي انّ علاقاتنا مع هذا الأخير من شأنها أن تصبح أقلّ احتلالا في توازنها وأن تفرز مزيدا من الجدوى والمكاسب لبلداننا، لو توصّلنا بدون تأخير، الى استطاعة وضبط طريقة الاندماج التي سجّلت عند الأوروبيين تقدّما كبيرا أن تعاوننا الضروري مع أوروبا يمكن أن يكتسي مزيدا من القوّة والنضج لو لم نكن مفرّقين وضعفاء بهذه الدرجة.

ونحن نحسّ بوصفنا رؤساء مؤسسات أنه بامكاننا أن نصبح أقلّ ضعفا وأكثر مناعة فعلى مستوى مغرب عربي موحّد، ستستفيد مؤسساتنا من سوق هامّة ومتنوّعة ذلك أن المزاحمة الفعليّة التي ستلقاها في سوق واسعة النطاق من شأنها أن تدفع مؤسساتنا الى تحسين وتنويع انتاجها لتصبح أكثر قدرة على المنافسة كما يمكنها بطريقة أفضل أن تجابه الأسواق الخارجيّة تعرض نفسها فيها. وفي كلمة، يتعزّز وزننا وتتدعّم طاقاتنا في المفاوضات على جميع الأصعدة لقد بدأنا نعاني من أنزواء وتفتّت الأسواق المغاربيّة وممّا لا شكّ فيه أن بناء مغرب اقتصادي موحّد يمكّن من وضع حدّ لهذه الحواجز الموجودة وذلك يعني داخل المغرب العربي، تحرير البشر

والسلع والخدمات ورؤوس الأموال. فلا بدّ عند ارساء هذا المغرب الاقتصادي الموحّد أن يمكّن مؤسساتنا من أن تستقرّ وتنتج وتبيع وتشتري في أي ناحيّة من أرجاء المغرب العربي كما أن منتوجاتنا وخدماتنا لا بدّ أن يصبح بامكانها أن تتنقّل ويقع تبادلها بكلّ حريّة بين أدنى وأقصى نقطة من المغرب العربي لا بدّ أن يصبح بامكاننا استثمار أموالنا في أي مكان يتجلّى فيه مزيد الجدوى والفائدة. انّنا نعتبر أن هذا التحرير للبشر وللمنتوجات ورؤوس الأموال يمثّل وسيلة لتحقيق التطوّر الاقتصادي وسيلة أنجع وأقوى من القيود والعراقيل والاجراءات القانونيّة والحواجز التي تقوم اليوم عائقا أمام المؤسسات والمستثمرين على صعيد المغرب العربي تمنعهم من الارتقاء بقوّة ومن ابراز مدى امكانياتهم.

ولكنّنا واقعيّون بطبعنا واستنادا لطبيعة عملنا. فنحن مقتنعون وواعون بأنّ هذا الهدف الأقصى لا يمكن أن يتحقّق بين عشيّة وضحاها فالمهمّ هو الشروع في تكريس هذا التوجّه بدون انقطاع ليتقدّم بكلّ جدّية ذلك أنّه من المفروض أن نترك للظروف ما يكفي من الوقت وأن نعمل على احترام المراحل الضروريّة حتى نضمن أوفر ما يمكن من أسباب النجاح لتحقيق الهدف المنشود فللبلوغ هذا الهدف في ظرف عشرين أو ثلاثين سنة أفضل من السعي الى تحقيقه في غضون ثلاثين شهرا أو ثلاثين أسبوعا أو في بعض الأحيان ثلاثين يوما ويمنى مسعانا بالفشل في كلّ مرّة ذلك أنه في هذا المجال وفي غالب الأحيان، ربح الوقت يعني ادراك الكيفيّة المثلى لصرفه.

واستنادا لهذه الاعتبارات، بادر معهدنا بدعوة عدد كبير من الجامعيين ورؤساء المؤسسات من المغرب العربي وطلب منهم اعداد مشروع « لمجموعة اقتصاديّة مغاربية » نعرض عليكم اليوم لتنظروا فيه وتناقشوا ما جاء فيه ويتناول هذا المشروع المحتوى الاقتصادي لهذه المجموعة الاقتصادية المغاربية وكذلك تنظيمها القانوني والتأسيسي وقد عمد خبراؤنا لتوضيح مقترحاتهم وارائهم الى اعداد مشروع معاهدة حتى يقع اضفاء طابع التجسيم للمباحثات والمبادلات وقد كانت هذه الوثائق محلّ متابعة وفحص وتباحث ثلاث مرّات منذ حوالي سنة في اطار ندوات تمهيديّة انعقدت مرّتين في تونس ومرّة في المغرب الأقصى وجمّعت جامعيين ورؤساء مؤسسات بشكل جعل المشروع يستفيد من علم هؤلاء ومن تجربة الآخرين.

انّني واثق من أنّ الوثائق ستحضى باهتمامكم وستستفيد من الاثراء الذي ستقدّمونه اليها بالتأكيد ولكنّها لا تشكّل سوى ملامح وخطوط كبرى أوّليّة تستحقّ التعميق خلال اجتماعات وندوات وملتقيات قادمة يمكن أن ننظّمها بصفة مشتركة كما أن المشروع يستوجب حتى احداث جمعيّة أو معهد مغاربي لرؤساء المؤسسات لمزيد تعميق المشروع والدفاع فيه بإمكاننا، اذا انارة السبيل أمام قيادتنا ومساعدتها وحثّها على ايجاد الطريقة المثلى والموصّلة الى بناء « المجموعة الاقتصاديّة المغاربيّة » ولا يجب أن نكتفي بالمطالبة بتركيز هذه المجموعة أو بالتعبير عن أماني فحسب ذلك أنه ينتظر منّا أن نكون ـــ مثلما يتطلّبه عملنا اليومي ـــ اكثر واقعيّة وفعاليّة حتى تؤخذ طلباتنا بعين الاعتبار ويكتب التطبيق لمقترحاتنا

انّ البناء المغاربي لا يمكن أن يكون الّا عملا مشتركا انّه يخصّ رجالات السياسة والجامعيّين ورؤساء المؤسسات والنقابيين والمفكّرين المؤلفين انّه انجاز لا يمكن تحقيقه الّا اذا أسهم فيه

الجميع كلّ حسب امكانياته وربّما نحن قد تأخرنا في تقديم مساهمتنا فلنعمل على ذلك وقد سمحت الفرصة · لنقم بتقديم مساهمتنا معا بصفة ودّية وأخويّة مع ما سيتوجه الأمر من بعد النظر وجدّية التفكير. انّنا نمتاز بكوننا لسنا هنا من المتفاوضين المكلّفين بالدفاع عن المصالح الفوريّة ومن المتحزّبين الذين عليهم أن يقرّوا لوائح وتوصيات. انّنا مجتمعون اليوم كرجال أحرار نرغب في التعبير بكلّ بساطة وبكلّ تواضع عن مستقبلنا المشترك عسانا نفسح المجال أمام تبادل للآراء يكون متّسعا ومجديا هذا على كلّ ما نرجوه ونتمناه

خطاب السيد عبد اللطيف يوسف الحمد

المدير العام / رئيس مجلس إدارة
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

يتفق المتخصّصون في الدراسات الدولية على الأهمية القصوى للتنظيم شبه الاقليمي في نظام دولي يتمير أول ما يتمير به، بخاصيتي عدم التوازن والتغير المتزايد والمستمر. فقد دفع النظام الدولي المعاصر مستوى من العلاقات دفع المهتمين بالشؤون الدولية الى تبنّي جملة من الأطر التنظيمية على المستوى الدولي يحتل فيها الاطار شبه الاقليمي الوظيفي مركزا مرموقا، مرسخين بذلك آفاقا جديدة للدول الصغيرة في نظام دولي تلعب فيه الدول الكبرى دور المشرف والمهيمن على ميزان القوى وعلى توزيع المصالح وإذا كان لنا ان نضع هذه الأطروحة موضع القياس والبحث فان الحقل المناسب لذلك هو مجتمع دول العالم الثالث والذي يعتبر، بحكم ماتعانيه دوله من الاشكالات المختلفة الناتجة عن التبعية وفقدان القدرة على التأثير في مسارات العلاقات الدولية وأطرها، المسرح الأكثر ملائمة الذي يمكن أن يلعب فيه التنظيم شبه الاقليمي دوره الأكثر فاعلية وتأثيرا

فلا غرابة، والحالة هذه، ان يشهد العالم الثالث العديد من تجارب التنسيق والتعاون وحتى شبه الاندماج على امتداد الخارطة الجغراسياسية لدوله والتي تأتي تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كأحد تعبيراتها المهمة والمؤثرة في مجرى العلاقات الدولية والاقليمية

وإذا كانت معظم تجارب التنظيم شبه الاقليمي في دول العالم النامي قد افرزت العديد من الدروس والعبر، وحققت العديد من الانجازات، فان تجربة مجلس التعاون الخليجية تعتبر ظاهرة في التنظيم جديرة بالتوقف عندها والتأمل في مسارها. **فالتجربة أولا تراعي العلاقات ما بين الخاص والعام، أي ما بين الخصوصيات البيئية والثقافية والحضارية للدول الأعضاء وبين الخصائص والمقومات العامة للتنظيم شبه الاقليمي. كما أنها، ثانيا، تشكل اداة ربط بين التوجهات المحلية القطرية للدول الأعضاء في المجلس وبين التوجهات القومية العامة، أي أنها مرحلة وسطية تهدف الى الغاية القومية العليا ــ الوحدة العربية ــ والا تتعارض معها كما أنها، ثالثا، تعتبر امتدادا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي، أي أنها ثمرة تطور تدريجي للعلاقات**

بين الكيانات السياسية والاجتماعية القائمة عبر مسارها الزمني. ان هذه **العناصر الثلاثة** شكلت مقومات صلبة للتجربة الخليجية، وركائز ايجابية لفلسفة التعاون التي انطلقت منها، ممهدة بذلك طريقا رحبا للنجاح

في ضوء هذه الحقائق التاريخية الثلاث تصبح الأطروحات النقدية التي ترى في مجلس التعاون توجها اقليميا **مسألة زمنية مرتبطة باعتبارات طارئة** ومرحلية. فهناك من يرى مجلس التعاون على أساس أنه تحالف استراتيجي لعبت المسألة الأمنية السياسية الدور الأكبر في انشاءه، وهناك من يؤكد على ان غياب الممارسات الديمقراطية الداخلية وضع المجلس في مصاف التحالفات السياسية الحكومية، وهناك من يرى في فلسفة التعاون خطرا على التكامل لما تحتويه من تركيز على النزعات الوطنية واسراف في مراعاة الخصوصيات القطرية. واذا كانت هذه الانتقادات تجد لها سندا يتجلى في كون مجلس التعاون مقصورا على الست دول الأعضاء وفي العضوية المغلقة وفي عدم التركيز على البعد القومي العربي، فان مسألة العلاقات بين التوجهات الاقليمية للمجلس والتوجهات القومية العامة هي مسألة اكثر عمقا ويبقى مطروحا محدود اذا عالجناها من هذه الزاوية وفي حدود هذه المرحلة الزمنية المحدودة

ان تجربة المجلس لازالت في عمر مبكر بحيث تصبح معها الأطروحات النقدية الموجهة للمسائل الجوهرية ـــ كعلاقة المجلس بالوحدة العربية ـــ سابقة لأوانها. اذ لا يكفي الانطلاق من بعض الأمور التنظيمية كمسألة العضوية مثلا لتحديد الموقع الذي يحتله المجلس في الوحدة العربية خصوصا اذا ما كان هذا الموقع يكتسب صداه وموقعه في الممارسة الواقعية. فقد كان هناك تلازما بين اتجاهين لا يجب فصلهما عن بعضهما البعض ولا يجب فهمهما خارج سياقهما. فمن جهة اولى تستند تجربة دول مجلس التعاون على عدد محدود من الاعضاء يتوفر فيهم التجانس المطلوب الذي يمكن من خلاله الوصول الى قاعدة صلبة كما ان ترتيب الأمور الداخلية وتشكيل القاعدة لانطلاقة مجلس التعاون باعتباره مرحلة وحدوية، وفي اطار وقت زمني قصير، لا يسمح بفتح باب العضوية على مصراعيه وذلك لأسباب عديدة يعرفها جيدا اولئك المعاصرين لتجارب الوحدة المختلفة ان العملية الوحدوية ليست بالبساطة التي يتصورها البعض وتحتاج الى العديد من الترتيبات التي قلما يتم الاتفاق عليها في اطار التنظيمات شبه الاقليمية المفتوحة العضوية ان هذه الرؤية ليست تبريرية كما يتصورها البعض ولكنها محاولة لتفهم الامكانات والقدرات

ومن جهة ثانية، فإن المسؤولين في دول التعاون شعروا بالانعكاسات السلبية التي حملها التوجه الأول على الرأي العام العربي. ولتلافي هذه الابعاد السلبية، رافق مراحل انشاء المجلس نشاط دبلوماسي مكثف يبرر قيامه ويوضح الضمانات لعدم تحوله الى تكتل اقليمي كما صاحبه نشاط اعلامي كان له اثره في الرأي العام الخليجي في تأكيد انتماء المجلس الى الوطن العربي وفي اعتباره خطوة لا تتعارض مع الوحدة العربية.

ان هذين التوجهين اذا وضعا في اطار من الفهم للامكانات العربية ولطبيعة العلاقات العربية، وفي اطار من التفهم للظروف التي تمر بها دول الخليج العربية، وفي ضوء الحقائق التاريخية الثلاث التي ذكرناها، يمكننا القول أن المستقبل يحمل بين طياته منحى ايجابيا

وما نودّ التأكيد عليه هنا هو ان فكرة التعاون التي انتقلت الى حيز التطيم الواقعي مع مطلع عقد الثمانيات لم تكن وليدة لحظتها. لقد رافقت الفكرة معظم عقد السبعينات ان لم نقل كله وأخذت تنضج وتتبلور بفعل الظروف والاشكاليات التي ظهرت في المنطقة فقد شهد هذا العقد وضع البذور والأسس وذلك تطويرا للعلاقات الثنائية والجماعية بحيث عندما تصل الى الصيغة التنظيمية في عقد الثمانينات فانها سوف تصل على قاعدة يمكن قبولها والانطلاق منها. وقد تجلت هذه الأسس في الاتفاقيات الثنائية في المجال الواحد والمتعددة المجالات وفي المؤتمرات المتخصصة الخليجية ثم الدخول في العمل الخليجي المشترك من خلال البرامج المشتركة والمؤسسات وقد كان لهذه الأخيرة دور كبير وفعال في دفع عجلة العمل الخليجي المشترك الى الأمام

ان اسهاب في ذكر الخصوصيات السياسية والملابسات الثقافية والاجتماعية التي دفعت وواكبت التجربة الخليجية، لا تعني اطلاقا ان مجلس التعاون تكتلا سياسيا او حلفا أمنيا ان احد أهم الأمور في عملية تقليص **السياسي والأمني** في التجربة هو قرار دول المجلس ان يتم التعاون في مختلف الجوانب على أساس من ترابط وتشابك المصالح الاقتصادية كما ان طبيعة اقتصادات هذه الدول والتشابه في المشاكل التي تواجهها جعلت من المنطقي بل ومن الحتمي ان يحتل العامل الاقتصادي الموقع الأساسي في التجربة رغم البوادر الأولى للتجربة والتي كانت تهدف الى غير ذلك في رأي بعض المراقبين والمحللين لقد برزت دول المجلس كقوة اقتصادية فعالة في العلاقات الدولية ومؤثرة في مسار الاقتصاد العالمي. واذا كان عقد السبعينات قد شهد مستوى من الرخاء والمرونة في اقتصادات هذه الدول نتيجة العوائد النفطية الهائلة، فان عقد الثمانيات قد شهد انحسارا في هذا المستوى. الأمر الذي كانت معه الرؤيا الواقعية والتخطيط السليم مسألة ضرورية لمواجهة المشاكل المتنوعة والمتفاقمة

ويأتي على رأس هذه المشاكل حقيقة ان اقتصاديات دول الخليج هي اقتصاديات احادية الجانب تعتمد على النفط ليس فقد كمصدر رئيسي من مصادر الدخل القومي ولكن كعنصر اساسي في تحريك العملية الاقتصادية وقد نتج عن عدم قدرة هذه الدول على ايجاد بدائل وعلى تنويع قاعدتها الاقتصادية ان ظلت اقتصادات هذه الدول أسيرة المستويات الغير مستقرة في اسعار النفط ويترتب على هذه المشكلة وقوع اقتصادات هذه الدول تحت تأثير التغيرات المختلفة التي تطرأ على اقتصادات دول العالم العربي

واذا كانت هذه المشكلة تفرض نوعا من التعاون والتنسيق في رسم السياسات وتحديد المواقف الخليجية، فان المشاكل الاقتصادية الأخرى تجعل مسألة التكامل بينها مسألة مصيرية فدول الخليج تعاني من ضيق نطاق السوق المحلية، وقلة فاعلية القطاع الزراعي وندرة الموارد المائية، كما تعاني من محدودية في القدرة الاستيعابية للبنى الاقتصادية للتدفقات المالية النفطية، كما ان مساهمة القطاع الصناعي تعتبر ضئيلة وتكاد ان تكون معدودة في أغلب الحالات، في الناتج القومي هذا بالاضافة الى الاعتماد الكبير على العمالة الخارجية، سواء العربية منها أو الأجنبية

وقد ساهم الهبوط الحاد في الايرادات النفطية الى بروز هذه المشاكل وبالتالي ضرورة مواجهة عملية التنمية بشكل اكثر جدية اذ لأول مرة تشهد الموازنات العامة لدول الخليج عجوزات كبيرة بعد

فترة ليست بالقصيرة كانت تحقق فيها الفوائض، وانعكس الركود في الاقتصاد العالمي على نشاط المؤسسات المالية وانشطة الاستثمار المختلفة الأمر الذي تطلب معه ترشيدا للاتفاق العام لهذه الدول مع تبني برامج مرحلية للخروج من دائرة الاحتياقات المتعددة المستويات التي أدى اليها التغير السلبي في أسعار النفط.
وفي خضم هذه التحولات بدأت تتبلور فلسفة التعاون بين دول الخليج وبدأت تتحول من المسألة السياسية الأمنية الى **رغبة في استكمال اطار التعاون والاستفادة منه في اطار التنمية الشاملة** وقد تم التأكيد على هذا المنطلق منذ بداية تأسيس المجلس حيث افرد النظام الأساسي للمجلس موادا تجعل من تحقيق التنسيق والتماثل والتكامل في المجالات الاقتصادية من الأهداف الرئيسية وقد عزز هذا التوجه توقيع الدول الأعضاء على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وذلك في ثاني دورة لاجتماعات المجلس الأعلى في الفترة 10 ــ 11 نوفمبر 1981 وقد عالجت النصوص المختلفة للاتفاقية مبادىء تنسيق وتوحيد الاجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بما في ذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية وقد تباينت التحليلات في دور هذه الاتفاقية في التكامل الاقتصادي الخليجي فهناك من رأي فيها سقفا محدودا لا يستوعب عناصر التكامل الحقيقية وهناك من أكد على أنها ــ أي الاتفاقية ــ خطوة ايجابية على طريق التكامل وذلك بمراعاتها مسألة التدرج
وقد عكست الأحكام العامة في الاتفاقية الاقتصادية، حذر المسؤولين الخليجيين ومراعاتهم للخصوصيات الداخلية للدول الأعضاء ولضرورات التعاون وعبرت عن ذلك بأربعة مبادىء أساسية

1 – يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المشتقة عنها، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء واولويات التنمية المحلية فيها ويجوز منح أي منها اعفاءا مؤقتا من تطبيق بعض احكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها اوضاع محلية مؤقتة فيها او ظروف معينة تواجهها ويكون الاعفاء لمدة معينة، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (مادة 24)

2 – لا يجوز ان تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة اخرى تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية (مادة 25).

3 – تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء (مادة 7)

4 – تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محلا الأحكام المماثلة لها والواردة في الاتفاقية الثنائية (مادة 28)

واذا كان المبدأ الأول يراعي الخصوصيات، فإنه لا يترك المجال لها ــ أي لتلك الخصوصيات ــ لكي تكون عائقا أمام تطوير التعاون فيشترط ان الاعفاءات هي اعفاءات مؤقتة من حيث مدتها الزمنية وتأتي المادة السابعة والعشرون مكملة لهذا الاتجاه فهي تضع الاتفاقية كسلطة عليا ملزمة وذلك باعطائها الأولوية في التطبيق عند تعارضها مع الأحكام والقوانين المحلية. ويعتبر مبدأ الميزة

التفضيلية الذي نصت عليه المادة الخامسة والعشرون مبدءا إيجابيا في حفز الدول الأعضاء على الالتزام في الاتفاقية وعلى تخفيف حدة التعارض بين الاجراءات التي تمت عليها الاتفاقية وبين القوانين والاجراءات المحلية.

وقد اشتملت الاتفاقية على اربعة جوانب رئيسية للتعاون في المجال الاقتصادي . **التبادل التجاري، تفضيل دور القطاع الخاص، التنسيق النفطي والصناعي، والتعاون المالي والنقدي.**

ويمكن القول أن التركيز الذي وضعته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على التبادل التجاري بين الدول الأعضاء سيكون قليل التأثير والفاعلية اذا لم يترامن هذا التغيير مع اجراءات اعادة الهيكلة والتركيز على الانتاج السلعي. وقد عبرت الاتفاقية الاقتصادية خصوصا في باب التعاون الفني، عن هذه الضرورة. اذ نصت في المادة الثانية الفقرة (1) على أن « تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني » وقد انعكس تأثير هذا النص على مستوى التبادل في المنتجات ذات المنشأ الوطني وبلغ عام 1984 حوالي 1,380 بليون دولار.

ونتيجة لتفهم هذه الدول لطبيعة القطاع الخاص ودوره الفعال في الاستثمار الداخلي والخارجي، ورغبة من الدول الاعضاء في ايجاد آلية للتنسيق بين السياسات الاستثمارية، فقد انشأت دول المجلس « مؤسسة الخليج للاستثمار » في نوفمبر 1982 برأسمال قدره 2100 مليون دولار امريكي. وكان الهدف من انشاء هذه المؤسسة استثمار اموال الدول الأعضاء في مختلف اوجه الاستثمار داخل الدول الاعضاء وخارجها والاسهام في تدعيم وتنمية مواردها الاقتصادية والمالية. وقد كان من ابرز ما جاء في اتفاقية المؤسسة هو رغبة هذه الدول في مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الحكومي.

وقد عالجت الاتفاقية موضوع التعاون في مجال النفط بشكل سريع ومقتضب في **مادة واحدة** من الفصل **الثالث**، وهي التي أفردت **الفصل الأول بكامله للتبادل التجاري** بين دول الخليج. وفي حقيقة الأمر لا يمكن تفسير ذلك الا في ضوء كون النفط عنصرا مهما من عناصر السيادة المحلية والتي ترغب دول الخليج في وضعه ضمن اطار من التحكم الداخلي

أما فيما يتعلق بالتعاون الصناعي فقد اوردت الاتفاقية بقية الفصل الثالث لمعالجته وقد كانت الاتفاقية ايجابية في هذا التوجه اذ بدأت هذه الدول مع مطلع الثمانينات بتوجيه اهتمام اكثر لقطاع صناعي بدأ في التبلور، وبدأ يسهم في عملية التنوع الاقتصادي وقد سجل قطاع الصناعات التحويلية زيادة في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لتصل عام 1985 الى 10,7 %

وبلغ مجموع القيمة المضافة لهذا القطاع من دول التعاون حوالي 14 بليون دولار كما بلغ اجمالي انتاج المنتجات النفطية المكررة حوالي 1,8 مليون برميل يوميا عام 1985 ويعتبر مجال الصناعات التعدينية مجالا ناشئا بدأت تظهر مؤشراته ليلعب دورا مستقبليا

ويمكن القول اجمالا انه بالرغم من الاتجاهات الايجابية التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية، توجد هناك العديد من الصعوبات التي اذا لم يصار الى حلها سوف تبقى هذه الاتفاقية حبرا

على ورق. واذا صح القول ان هذه الاتفاقية ليست برنامج عمل واقعي بل هي بمثابة اطار نظري عام يتضمن مجموعة من الخطوط العامة لمسار التعاون الاقتصادي الخليجي، فان ذلك لا يعني ان هذه الخطوط تتوافق مع مجريات الأمور في اقتصاديات هذه الدول. اذ ان البنى الاقتصادية ومجموعة الاجراءات والتشريعات التي تحكم نشاطها تحتوي على العديد من التناقضات مع توجهات هذه الاتفاقية وما لم تتبع هذه الاتفاقية خطوات عملية تتناول تغيير هذه البنى والتشريعات القطرية التي تحكمها فستبقى عديمة الفعالية. ان تحقيق ذلك يتطلب حل الاشكاليات التالية:

- **معظم ان لم نقل كل اقتصاديات دول التعاون تعتمد على انتاج وبيع سلعة واحدة هي النفط** وتعتمد في استهلاكها المحلي سواء الصناعي أو الزراعي على المصدرين الخارجيين. يتولد عن ذلك جانبين سلبيين. اولهما غياب التنوع الاقتصادي وبالتالي فقدان التعاون التجاري البيني لمدلولاته الواقعية، وثانيهما هو ظهور شرائح اجتماعية تجارية في الاقطار الخليجية بشكل تنافسي بحيث تصبح هذه الشرائح معوقة لجهود التكامل والاندماج.
- **حرية الحركة التجارية وانتقال الرساملين والعمالة مقيدة بالعديد من التشريعات والقوانين التي تتعارض مع نص وروح الاتفاقية الاقتصادية الموحدة** واذا كانت هذه التشريعات قد صممت انسجاما مع تطلعات الفئات التجارية القطرية في هذه الدول، فان تغليب التوجه الذي جاءت به الاتفاقية قد يشكل صعوبة كبيرة.
- **كل دول التعاون تعتمد على العمالة المستوردة** ونادرا ما تقوم العمالة الخليجية بسد الثغرات او حل الاحتياجات ولذلك فان اشارة الاتفاقية الى مسألة انتقال العمالة هو ضرب من ضروب التنظير الغير واقعي.
- **قطاعات الاستثمار المالي والنقدي في الدول الخليجية تحكمها علاقات تنافسية وليست تكاملية،** كما انها تتجه الى الاستثمار في نفس الأسواق الأجنبية الأمر الذي يزيد من هذه الخاصية التنافسية.

وقد كشفت تجربة التعاون بين دول الخليج العربية عن مجموعة من المسارات الايجابية فقد استجابت، من جهة، لمتطلبات التنظيم شبه الاقليمي ولمقتضيات القانون الدولي وتبنت بعض الأصول الضرورية لنجاح خطوتها التنظيمية في اطار المجلس. كما انها من جهة أخرى كانت بمثابة ثمرة لمسار وتطور في العلاقات الخليجية ـــ الخليجية. اذ انتقلت من التنسيق والتعاون الثنائي مرورا بالتنسيق الجماعي وصولا الى الاتفاق الجماعي على فلسفة للتعاون وقد حاولنا في الصفحات القليلة الماضية توضيح ان التركيز على العامل الاقتصادي هو امر لا مفر منه اذا ما رغب راسمي سياسات هذه الدول تحاشي التكتل السياسي والأمني وقد عبرت هذه الدول سواء من خلال النظام الأساسي للمجلس او من خلال ماتبعه من اتفاقيات في اطاره عن رغبتها في انشاء اطار من التعاون كأسلوب من اساليب التنمية الجماعية وكأداة لتخفيف حدة التناقضات السياسية وذلك بتطوير التعاون الاقتصادي

ويبقى امام الباحث تساؤل جوهري ومهم وهو **هل يمكن أن تقدم تجربة دول الخليج العربية**

نموذجا للتنظيم شبه الاقليمي يمكن أن تحتذى به سائر الدول العربية وخصوصا تلك التي تمتلك عناصر جغراسياسية متقاربة ؟ ويجدر هنا، وقبل المحاولة في تقديم اجابة على هذا التساؤل ان نشير الى الاشكالية المنهجية والموضوعية التي يتضمنها فالتجربة الخليجية اولا لا زالت في عمر مبكر يجعل من الصعب معه تحديد الدور والتأثير الذي تسهم فيه الجهود التنظيمية وانجازاتها. اذ أن فترة السبع سنوات التي مر بها تنظيم مجلس التعاون هي فترة قصيرة وقد كانت بمثابة فترة تحضيرية يتم فيه ترتيب الأمور التنظيمية الداخلية وبلورة الخطوط العامة للعمل التعاوني الأمر الذي يجعل من استخلاص نموذج للتكامل شبه الاقليمي من التجربة ضرب من ضروب المجازفة النظرية. اما الاشكالية الموضوعية التي يتضمنها هذا التساؤل فتتعلق بالخصوصيات السياسية والثقافية والاقتصادية التي مهدت الطريق لهذه التجربة وشكلت مقوماتها فدول الخليج الست تمتلك من الخصوصيات ومن العناصر المتفردة ما يجعل من التقارب بينها أمرا طبيعيا خصوصا اذ ما رأينا هذا التقارب في اطار التطور السياسي الذي تمر به هذه الدول وفي اطار السقف المحدود للتعاون الذي أظهرته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس.

واستكمالا للاجابة على هذا التساؤل يمكننا القول أن هناك مجموعة من **الدروس والعبر** التي يمكن استخلاصها من التجربة الخليجية والتي يمكن ان تسترشد فيها دول المغرب العربي، على سبيل المثال، في أي تجربة تنظيمية على المستوى شبه الاقليمي وقبل البدء في معالجة هذه الدروس، دعنا نعالج عناصر الانطلاق نحو تجربة « شمالية ـــ افريقية ـــ عربية » ان صح التعبير، ولو بشيء من الاقتضاب. ضمن الناحية التاريخية عانت دول المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر) شبه عزلة. وقد انعكس هذا في العديد من كتابات المؤرخين مع بداية هذا القرن، الى درجة ان الحديث عن القومية العربية كان يتناول التقريب بين « عرب المشرق وعرب المغرب » ونتيجة لهذا الوضع ونتيجة للمحاولات الاستعمارية الدائمة لعزل دول المغرب العربي تولدت ثلاثة اتجاهات فكرية . قطري، اقليمي (المغرب العربي)، وقومي وبينما لعب كل من التيار الأول والثالث دورهما سواء على مجرى التحولات القطرية الداخلية في دول المغرب العربي وسواء على مسار الاحداث في الوطن العربي، بدأ الاتجاه نحو وحدة المغرب العربي يأخذ موقعا اكثر قبولا وواقعية اذ ان محور الطرح الذي استند عليه كان بمثابة مرحلة وسط ما بين التيار الأول والتيار الثالث وذلك من منطلق ان الدعوة الى وحدة المغرب العربي تلبي التوجهات القطرية، كما انها نقطة وصل بين هذا الاقليم وسائر الوطن العربي. وقد تعزز هذا الاتجاه بتشابه ظروف المواجهة مع الاستعمار الفرسي الأمر الذي ادى الى تأسيس اول نواة وحدوية عام **1954** بتشكيل اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي. ومنذ ذلك الحين تنوعت وتعددت محاولات التعاون والتكامل الوحدوي الذي انتقص منه التنافر والتباعد السياسي وتقول احدى الدراسات المتخصصة ان دول المغرب العربي تمتلك تنوعا في المصادر الانتاجية، وتمتلك اهدافا وتوجهات متشابهة في القطاع الزراعي، فاذا ما وضعت هذه الامكانيات في اطار الارث الثقافي والحضاري الواحد لدول المغرب فان دول المغرب العربي يمكن أن تقلل من حدة الاختلاف السياسي وتحد من تأثيره السلبي على جهود التكامل. ففيما يتعلق بالتعدين والصناعة، فقد ركزت الدول الثلاث (المغرب، تونس، الجزائر) على هيمنة

واشراف جهاز الدولة في هذين القطاعين بالرغم من التباين من حيث الدرجة. فالجزائر تشهد درجة كبيرة من هذه الهيمنة. لكن هذا لا يعني ان تونس والمغرب لا تمارسان هذا الاشراف. فعملية الاشراف في هاتين الدولتين تمارس من خلال التحكم في الأسعار، ضوابط الاستيراد، اجراءات الصادرات، ومن خلال الاستثمار العام والخدمات التي تساهم الحكومتان بها في هذا القطاع وتعطي كل من تونس والجزائر الزيادة في الانفاق العام من العائدات البترولية بينما تعتمد المغرب على الفوسفات. وتعاني الدول الثلاث من معدلات عالية للبطالة

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، فقد تبنت هذه الدول الثلاث استراتيجيات زراعية متشابهة تهدف الى زيادة فاعلية هذا القطاع في الأمن الغذائي وفي تقليل الاعتماد على الخارج كما تتبنى هذه الدول في هذا القطاع اهداف واحدة، الأمر الذي جعل من توحيد الاستراتيجيات الزراعية وتنسيقها مهمة سهلة فتهدف استراتيجيات هذه الدول الى زيادة الدخل في الريف، وزيادة نسبة التشغيل، وزيادة الدخل والمدخرات من التبادل الخارجي في السلع الزراعية، والنمو الاقتصادي وقد شهد هذا القطاع تراجعا في مساهمته بالاقتصاد الوطني في الدول الثلاث مع نهاية العقد السابق اذ انخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي في الجزائر من 21 % 1960 الى 7 % (1979) وفي المغرب من 23 % الى 19 % وفي تونس من 24 % الى 16 % ان أهمية هذا القطاع في الاقتصادات الوطنية لدول المغرب تجعل من التنسيق والتعاون بين دول المغرب مسألة مهمة للغاية وتتعزز هذه الأهمية اذا ما أخذنا في الاعتبار الجوانب السلبية الناشئة عن مزاحمة دول السوق الأوروبية المشتركة لمنتجات دول المغرب التي تتم في اطار من عدم التكافؤ في المنافسة. ان دول المغرب العربي، تجد نفسها اليوم مضطرة اكثر من أي وقت مضى لايجاد صيغة للتعاون بينها ونعتقد ان تجربة دول الخليج في مجلس التعاون تقدم مجموعة من الدروس والعبر المفيدة لأي تجربة مستقبلية في المغرب. ويأتي على رأس هذه العبر القضايا التالية

* – **التركيز المفرط على السيادة** ونعني هنا نزعة الدول الخليجية الى الاندماج الاقليمي مع رغبتها في التأكيد على مقومات سيادتها الكاملة وقد بيّن تاريخ العلاقات بين دول المغرب العربي وجود مثل هذا التعارض الذي كان عبارة عن سمة ليس فقط في العلاقات المغربية وانما في العلاقات والتحالفات العربي ككل ويؤكد المتخصصون على ان التعارض بين هذين التوجهين له من السلبيات ومن الايجابيات ما يجعل الحذر في تحديد العلاقة بينهما مسألة ضرورية حتى لا تغلب السلبيات على الايجابيات. وقد بينت التجربة الخليجية ان هذا التعارض قد أدى الى منحى ايجابيا في توجيه دفة التعاون وفي تحديد فلسفته. ففي معرض التأكيد على الخصوصيات القطرية انخفض دور عوامل التحالف السياسي وتحولت فلسفة التعاون من الجانب الأمني والسياسي الى الجانب الاقتصادي الذي بالرغم من قلة مقوماته تحول الى عامل أساسي في هذه الفلسفة كما رأينا في النظام الأساسي لمجلس التعاون وكما بينته الاتفاقية الاقتصادية وقد واكب هذا التحول حذر شديد جعل من التدرج خاصية اساسية للانتقال بين المراحل والمستويات المختلفة للتعاون بين دول المجلس.

ان فهم المسألة وتوجيهها بالشكل الايجابي المطلوب يمكن أن يخفف من سلبيات التنافر بين النزعات القطرية وبين التوجه التكاملي.

• – **التدرج في اجراءات التحول نحو الاندماج الاقتصادي** وقد كان هذا التدرج نتيجة طبيعية لفقدان بعض المقومات الأساسية للتكامل الاقتصادي وخصوصا تلك التي تتعلق بالتنوع في الأنشطة بين الاقتصادات المحلية. اذ ان الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس، وبالرغم من السلبيات العديدة التي تعتريها، قد وضعت سقفا محدودا للتعاون وحددت اهدافا وتوجهات تتلاءم مع تطلعاتها المستقبلية ومع التوقعات والمسارات التي تسنها استراتيجياتها الاقتصادية. وقد تم ذلك في اطار مراعاة الخصوصيات القائمة في كل دولة على أن تكون الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية هي الأهداف المطلوب الوصول اليها مستقبلا ممسحة الوقت الكافي والمرونة اللازمة للدول الأعضاء لتكييف سياساتها الاقتصادية مستقبلا مع متطلبات تحقيق هذه الأهداف ان القضية التي نريد التأكيد عليه هنا ليست قضية نظرية صرفة بل في اسلوب من الاتفاق الجماعي على الالتقاء في المستقبل اذا ما كان الحاضر ومقوماته تشكل عائقا امام هذا الالتقاء. ونستطيع القول ان الدول الخليجية قد نجحت في تبني هذا الأسلوب ادراكا منها بجدوى التعاون وآفاقه المستقبلية.

• – **الدور المحدود للقطاع الخاص في عملية التكامل والاندماج** تتضمن هذه المسألة بعدين : أحدهما سياسي والآخر اقتصادي. فمن ناحية السياسية يمكن القول أن التجارب العربية في الوحدة وفي التكامل الاقتصادي هي تجارب احادية الجانب طغى عليها الجانب الرسمي ووجهة نظر واحدة هي النظر الحكومية. وتجربة دول الخليج ليست استثناء اذ لم تستند هذه التجربة على المشاركة الشعبية وتفردت الحكومات الخليجية العربية باتخاذ القرارات وتحديد اوجه التعاون والتحالف. وقد كان هذا التوجه نتيجة طبيعية للممارسات السياسية التقليدية التي لا تستطيع معها الهيئات الشعبية والقطاعات المختلفة في المجتمع المساهمة في رسم السياسة وبطبيعة الحال فان هذه الممارسة لم تنشأ من فراغ بل انها نتيجة طبيعية للظروف التاريخية لنشأة القطاع الخاص وتطوره الذي كان في معظم الأحوال عالة على جهاز الدولة وارتبطت قدراته بنمو قدراتها الاقتصادية.

ان لهذه المسألة الاقتصادية ـــ السياسية ابعادا سلبية كبيرة على مجرى التحولات نحو التكامل الاقتصادي. فالنتيجة النهائية للتكامل هو التجميع الكلي لمقدرات هذه الشعوب والفائدة الكلية لهذه المجتمعات الأمر الذي تبقى معه الجهود الحكومية نحو التكامل محدودة من حيث الامكانيات ومن حيث المدة الزمنية. ان الخروج من دائرة المحدودية هذه يتطلب نمطا جديدا من المشاركة السياسية ودورا فعالا للرأسمال الخاص ليلعب دوره في وضع اطار، متفق عليه، وطويل الأمد لتبادل المصلحة وارساء قاعدة صلبة للتكامل الاقتصادي على أساس من هذا التبادل ان تطوير العمل التعاوني رهين بفهمنا لهذه المسألة وبقدرة الحكومات العربية سواء في دول الخليج أو في دول المغرب العربي في ترسيخ هذه القاعدة.

• – **الخلافات السياسية لم تحل دون البدء بالتجربة والاستمرار بها وذلك بهدف الوصول الى**

حلول من خلالها. ونقصد بذلك أن مجلس التعاون لم ينشأ كما يظن البعض في جو من الانسجام السياسي الكامل فقد سبقه وواكبه العديد من الخلافات السياسية بين دوله وخصوصا الخلافات الحدودية الكثيرة التي لا يتسع المجال لذكرها في هذه العجالة. الا أن ما يلزم التأكيد عليه هنا هو أن هذه الخلافات لم تعوق التجربة ولم تعطل استمراريتها.

وقد كانت دول المجلس موفقة الى حد بعيد في تعطيل الآثار السلبية لهذه الخلافات عن طريق عزلها ووضعها في سياق العمل التعاوني وقد تمثل هذا بالاتفاق على تشكيل هيئة ضمن اطار المجلس تختص بتسوية المنازعات بناء على قواعد متفق عليها. ويقوم المجلس الأعلى للمجلس بتشكيل الهيئة على أساس كل حالة على حده وحسب طبيعة الخلاف.

ان دول المغرب العربي التي لم تستطيع حتى اليوم التخلص من الخلافات السياسية وما تؤدي اليه من فرقة، يمكنها من ايجاد الأسلوب الأمثل لعزل هذه الخلافات حتى لا تعيق مسيرتها نحو التكامل والوحدة

* **الاستفادة من مبدأ الوظيفية ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي** وتعتبر هذه المسألة مكملة للمبدأ الذي ذكرناه والذي يهدف الى تقليل دور الخلافات السياسية في اعاقة العمل المشترك.

ونعني هنا تطوير الوظيفية في اطار العمل الخليجي المشترك لما لهذا المبدأ من ايجابية في تعزيز العمل التعاوني كأداة من ادوات العمل الخليجي المشترك. ويعني هذا المبدأ تكريس الجهود التنسيقية والتعاونية خارج اطار العمل السياسي عن طريق التركيز على الأمور الفنية والاقتصادية.

واستنادا على هذا المبدأ فقد انشأت الدول الأعضاء في المجلس مجموعة من الهيئات المتخصصة القريبة الشبه بالمنظمات الوظيفية المتخصصة التي تعمل على المستويين الاقليمي والدولي مع مراعاة ان لا تكون هذه الهيئات المتخصصة بديلا للمنظمات المتخصصة العاملة ضمن اطار العمل العربي المشترك.

* — **غياب السياسات الاقتصادية القطرية** وتعتبر هذه المسألة من أهم المسائل التي يجب تداركها من قبل الدول الأعضاء في مجلس التعاون اذ يتوقف عليها المسار المستقبلي لمجلس التعاون المستقبلية للعمل الاقتصادي الجماعي والتكامل ضمن اطار المجلس رهين التعاون فالتوجهات المستقبلية للعمل الاقتصادي الجماعي والتكامل ضمن اطار المجلس رهين بوضع سياسات اقتصادية محددة تتجه نحو الأهداف التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة فاقتصاديات دول المجلس عادة ما تخضع للاجتهادات المؤقتة وللضرورات المرحلية الأمر الذي يجعل من الأهداف التي حددتها الاتفاقية بعيدة المنال. وتنبع أهمية مسألة الالتزام بسياسات اقتصادية قطرية من أمرين مرتبطين فالتوجهات الاقتصادية القطرية اذ لم تصب في اطر سياسة موحدة ومتناسقة مع السياسة العامة للمجلس التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية وفي وقت مبكر فانه من الصعب جدا الوصول الى مسار موحد لهذه التوجهات في المستقبل الأمر الذي يتحول معه المجلس من اطار للتكامل الاقتصادي الى أداة من أدوات التحالف السياسي الذي يفقده مقومات تطوره الاندماجي بزوال مبررات هذا التحالف.

الفصل الأول

الآفاق الاقتصادية المشتركة للمغرب

مصطفى النّابلي
محمد رجاء عمراني
البشير حمدوش
رشيد بن بحمد

الآفاق المستقبلية لبعث مجموعة اقتصادية مغاربية *

يمكن التطرّق الى بناء المغرب العربي الكبير وتناوله انطلاقا من عدّة غايات واعتبارات ذات طابع ثقافي ــ حضاري، سياسي وجغر ــ استراتيجي، اقتصادي، الخ ولا يعني اختيار أو تمييز واحد من هذه الأهداف أنّ الاعتبارات الأخرى لا تدخل في عملية بناء صرح المغرب العربي. فالاقتصار مثلا على الهدف الاقتصادي لعملية الاندماج لا يعني بالمرّة أن اعتبارات السياسة الداخلية أو الخارجية لا تندرج في خطّة وسير عملية بناء المغرب العربي الكبير. اذا، يمكن القول أنّ المشروع المغاربي لا بدّ أن يأخذ اجمالا بعين الاعتبار جميع هذه الأبعاد. وليست نيتنا هنا ان نقدّم مثل هذا المشروع الاجمالي بل سنقوم ببساطة في هذا التقديم بدراسة الجوانب الاقتصادية لبناء المغرب العربي بغضّ النظر عن الاعتبارات الأخرى. وفي الواقع، تعتبر هذه الطريقة منقوصة وربّما تكتسي نوعا من المجازفة ولكنها مفيدة بالتأكيد مثلما سنعمل على تبيينه وابرازه. فمن بين ما نسعى إليه، هو اجتناب العثرات المعهودة التي ميّزت المناقشات حول بناء المغرب العربي وكما هو مسلّم به عادة، فإنّ احد الأبعاد الأساسية للمغرب العربي يكتسي طابعا ثقافيا وحضاريًا. ولكن بدلا من الانطلاق من وجهة النظر هذه واعداد المشروع وفقا لذلك، سنحوّل الجدوى على الصعيد الاقتصادي

ونتناول حينئذ، الموضوع بالتركيز على الاعتبارات الاقتصادية وهو ما ينطوي على مخاطر من مطارين اثنين أوّلا، يمكن، عند تمييز الأدوات الاقتصادية ان نجازف بعدم تحقيق الغايات التحتية ذات الطابع الثقافي المرتبطة بذلك، ثمّ اننا نسرع الى الاستخفاف بحقيقة الصعوبات المرتبطة بالمسائل الاقتصادية لبناء المغرب العربي موجودة وهامّة ويمكن تحقيقها ولعلّ الصعوبات التي اعترضت لحدّ الآن بناء المغرب العربي الكبير مرتبطة بهذا النوع من الخلط اذا، تتمثّل

---

* استفاد هذا العمل كثيرا وتمّ اثراءه بما دار من مداولات وما جاء من تعاليق وملاحظات داخل مجلس التوجيه التابع للمعهد العربية لرؤساء المؤسسات بتونس في اطار تحضير المؤتمر المغاربي للمؤسسة فقد استفدنا من أشغال واقتراحات لفرق الجامعية الجزائرية والمغربية التي ساهمت في اعداد هذا المؤتمر ونخصّ بالذكر في هذا الصدد الأساتذة ر. بن يحمد، م ر عمراني و ب حمدوش

الغاية من هذا التقديم في التطرّق للجوانب الاقتصادية لبناء المغرب العربي بغضّ النظر عن الاعتبارات الأخرى، وذلك دون المساس بوثاقة صلة بقية هذه العوامل الثقافية والسياسية والاستراتيجية بالموضوع وبأهميتها.

فسنسعى في هذا الاطار، الى ضبط الأهداف الاقتصادية لعملية الاندماج والى تقييم مدى امكانية تحقيقها حتى نخرج بمقترح بخصوص مشروع بناء المغرب العربي ويمكن لهذه الدراسة ان تكون مفيدة في حالتين اثنتين الأولى عندما يقع اقرار اختيار المغرب الاقتصادي وفي هذه الحالة يمكن الاستناد مباشرة للمقترحات المقدّمة واستعمالها. والثانية، عندما يتمّ الشروع الى بناء مغرب متعدّد الأوجه وفي هذه الحالة من المفروض ان يدعم الجانب الاقتصادي بصفة ملائمة في المشروع وعندها يمكن لدراستنا أن تستعمل وتكيّف وفقا لذلك.

وفي اطار مباحثتنا، سيتمّ بلا تمييز استعمال عبارتي البناء المغاربي والاندماج. ورغم أنّ العبارة الأخيرة اكثر استعمالا في العادة، فإنّ الصعوبات لازالت قائمة لايجاد الوفاق حول مفهومها الصحيح، ومن جهتنا، نخيّر عبارة البناء المغاربي التي تعتبر اكثر شمولية وتتضمّن الصبغة الديناميكية للعملية

الانجازات الماضية والتحديات المستقبلية

رغم الوحدة الجغرافية والثقافية والانسانية التي تربط بينها، فإنّ دول المغرب العربي شهدت تطورا اقتصاديا متباينا. فمنذ حصولها بالتعاقب على استقلالها، عرفت هذه البلدان أنساقا مختلفة في نموّها وتجارب تنموية متباينة في غالب الأحيان. الّا أنّ هذا لم يمنع أنّ أغلبية بلدان المغرب العربي باستثناء موريطانيا وربّما الجماهيرية العربية الليبية، حققت نتائج باهرة على الصعيد الاقتصادي. وفي مجال النموّ الاقتصادي، شهدت الثلاثة بلدان الوسيطة (الجزائر، تونس، المغرب) على امتداد الفترة 1965 — 1985 نسب نموّ مرتفعة نوعا ما للناتج الداخلي الخام وحققت على مستوى الناتج القومي الخام للفرد مكاسب مهمّة (الجدول 1) تراوحت نسبتها بين 2,2 % للمغرب و 4 % لتونس.

وبلغ هذا النموّ أوجّه خلال الفترة الفاصلة بين 1965 و 1980 ولكن نسقه تراجع في الثمانينات. وقد كانت النتائج التي حققتها الجماهيرية العربية الليبية أقلّ ايجابية بكثير كما أنها ارتبطت بشدّة بتطور السوق النفطية العالمية. أمّا بالنسبة لموريطانيا، فكانت النتائج متواضعة.

وقد أصبح النموّ المسجّل في الثلاثة بلدان الوسطية ممكنا بفضل مجهودات كبيرة تمّ بذلها في مجال الادّخار والاستثمار من ذلك أن نسق الاستثمار في جميع هذه البلدان ارتفعت بصفة ملحوظة ما بين سنوات 60 وسنوات 70 و 80 (الجدول 3). علما وأنّ هذه النسب مرتفعة بالخصوص في الجزائر حيث أنها تتجاوز بكثير المعدّل بالنسبة للدول النامية. كما تحسّنت نسب الادّخار القومي

ولكنها ظلّت محتشمة نسبيّا في المغرب. غير أنّ هذا النمّو أصبح ممكنا أيضا بفضل تداين هامّ تجاه الخارج يبرز الجدول 4 أهمّ مؤشّراته.
وقد شهدت اقتصاديات بلدان المغرب العربي تحوّلات هامّة على مستوى هيكلية الانتاج حيث انخفضت في جميع هذه البلدان حصّة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام (الجدول 6) ما بين الستينات والثمانينات وقد سجّل أهمّ هذا الانخفاض في الجزائر والمغرب وتونس كما ارتفعت حصّة الصناعة في جميع هذه البلدان (ما عدا في موريطانيا وليبيا) وبصفة أكثر وضوحا في الجزائر وتونس غير أنّ حصّة الصناعات المعملية لم تتبع في نموّها نفس النسق الملاحظ على مستوى الصناعة اجمالا. ذلك أنّ قسطا كبيرا من التصنيع شمل المواد المعتمدة على الموارد المنجمية وخاصّة منها النفط والفسفاط وتزامن هذا التطور مع تحولات اجتماعية واقتصادية ذات بال. حيث ارتفعت نسبة التحضّر في جميع بلدان المغرب العربي لتبلغ في سنة 1985 حوالي 56 % بتونس و 60 % في ليبيا ولكنها بقيت متواضعة في موريطانيا (31 %) (انظر الجدول 2) كما شهدت المؤشرات الصحية والتربوية تطورا ايجابيا في أغلب هذه البلدان.

يتجلّى اذا أنّ انجازات الستينات والسبعينات كانت مختلفة من بلد الى آخر ويمكن معاينة مصدر هذا الاختلاف في الناتج، في المخصّصات من موارد المحروقات السائلة وفي تطور هذه السوق حيث نرى أنّ البلدان التي تمتلك أفضل رصيد في هذا المجال هي التي حققت غالبا أفضل النتائج باستثناء الجماهيرية العربية الليبية. ولكن هذا الأمر أبرز هشاشة هذه الانجازات التي لم تلبث أن حصل التراجع فيها خلال الثمانينات ذلك أنّ بلدان المغرب العربي تجد نفسها اليوم معرضة لمشاكل اقتصادية حادّة ولمراجعة استراتيجياتها التنموية وسيقع التطرق لهذه المشاكل ولهذه التغييرات فيما بعد، ولكن لنذكر الآن أهمّ التحديات التي تتعرّض لها. ففي الواقع، لا بدّ لكلّ بلد على حدة وكذلك وعلى حدّ سواء لكلّ المجموعة المغاربية أن تجابه تحدّيات من شأنها أن تحدّد الآفاق المستقبلية لنموّها الاقتصادي بالنسبة للعشرين أو الثلاثين سنة المقبلة.

ويتمثّل التحدّي الأوّل الذي على بلدان المغرب العربي رفعة، باستثناء ليبيا، في النمّو الديمغرافي وارتفاع اليد العاملة النشيطة الذي يتمخضان عن مشكل حيوي يرتبط باحداث مواطن الشغل الجديدة وبالحدّ من البطالة. ورغم النسبة المرتفعة لنموّ عدد سكانها، يمكن اعتبار ليبيا قادرة على مجابهة هذا المشكل استنادا لتواضع عدد سكانها ولأهمية امكانياتها. ولكن الاقتصاديات المغاربية الأخرى ظلّت غير قادرة على توفير ما يكفي من فرص التشغيل للحدّ من نسبة البطالة التي تقارب في الأوساط الحضرية أو تتجاوز 20 % بالنسبة للأربعة بلدان

وينتظر خلال العشرين سنة المقبلة أن تظلّ نسبة النمّو الديمغرافي مرتفعة — ولو أنها تختلف من بلد الى آخر — ومتجاوزة بكثير لمعدّل النمّو في البلدان النامية ذات الدخل المتوسّط (الجدول 2). كما سيتواصل ارتفاع نسبة التحضّر. واستنادا للتقديرات الأخيرة التي قام بها البنك العالمي ينتظر أن

يترفع عدد السكان في البلدان المغرب العربي من 57 مليون نسمة سنة 1985 الى 85 مليون نسمة سنة 2000 وأن يبلغ مستواه الثابت بـ 191 مليون قبل موفّى القرن الواحد والعشرين

أمّا التحدّي الثاني بالنسبة لبلدان المغرب العربي، فيتمثّل في ضرورة الحدّ من ارتباط اقتصادياتها بتصدير نوع واحد من المواد الأوّلية وتخصّ هذه الحالة أساسا الجزائر وليبيا التين تخضعان بصفة شبه مطلقة لقطاع المحروقات السائلة، وموريطانيا التي يتوقّف اقتصادها على المواد المنجمية والمعدنية (الحديد). وقد تفاقمت وضعية الجزائر من هذه الزاوية منذ الستينات وهي مماثلة لوضعية ليبيا وبالنسبة لتونس والمغرب تحسّنت الوضعية ولكن تبعيّتها للمواد الأوّلية ظلّت كبيرة حيث أنّ هذه المواد لازالت تمثّل حوالي 60 % من صادراتها سنة 1985 مقابل نسبة تراوحت بين 85 و 95 % سنة 1965 (الجدول 7).

ويتمثّل التحدّي الثالث بالنسبة لبلدان المغرب العربي باستثناء ليبيا أيضا، في التداين الخارجي. فنسب التداين المختلفة كثيرا والتي تراوحت سنة 1985 بين 24 % من الناتج القومي الخام في الجزائر و 208 % بالنسبة لموريطانيا (باعتبار الدين العمومي فحسب) تخفي وضعيات تتشابه كثيرا (الجدول 4). وفيما يتعلّق بخدمة الدين، تتراوح نسبته من الناتج القومي الخام بين 8 و 12 % ومن الصادرات بين 19 % في موريطانيا و 33 % بالنسبة للجزائر. وفي جميع الحالات، يتمثّل المشكل الذي يعترض بلدان المغرب العربي في ضبط السبل الكفيلة بضمان تدفق من المقبوضات بالعملة الصعبة نمو اقتصادي يمكنها من مجابهة خدمة الدين التي تزداد تفاقما يوما بعد يوم مع الحفاظ على مستقبل اقتصادياتها ولا يعني ذلك فحسب الزيادة في عائدات الصادرات بل وأيضا التنويع في مكوّناتها وضمان استقرارها.

أمّا التحدّي الرابع بالنسبة للخمسة بلدان، فيتعلّق بالأمن الغذائي. ورغم أنّ هذه العبارة من الصعب جعلها قابلة للاستعمال، فانّه من الواضح أنّ بلدان المغرب العربي اصبحت بدرجات متفاوتة تخضع للخارج في مجال غذائها الأساسي بشكل لم يسبق له مثيل من شأنه أن يهدّد أمنها. إلّا أنّ مسألة تنمية الفلاحة ليست السبيل الوحيد لضمان الأمن الغذائي لأنّ الفلاحة مدعوّة الى أن تستعيد دورا استراتيجيا في مجال التنمية. ذلك أنّ الأولوية المتواضعة التي حضيت بها الى حدّ الآن في الاستراتيجيات التنموية لبلدان المغرب العربي لا بدّ أن تتغيّر في المستقبل سيّما وقد أصبح جليّا للجميع أنّ قطاعا فلاحيّا نشيطا وديناميكيا يفتح العديد من الأبواب التنموية.

أمّا التحدّي الخامس التي على جميع بلدان المغرب العربي مجابهته، فيتعلّق بالتكنولوجيا. ذلك أنّ التغييرات التكنولوجية السريعة على الصعيد العالمي، وقوّة الثورة الاعلامية والتقلبات التي أفرزها العلم الوراثي والمواصلات ومجالات أخرى، تجعل بلدان المغرب العربي على غرار بقية بلدان الدول النامية أمام اختيارات صعبة. فالأمر يتمثّل الآن على الأقل في جعل الفارق التكنولوجي لا يتفاقم

مخطر القصدء كليّا على ما تبقى من ارادة ضعيفة لايجاد الاستقلالية وحماية الشخصية الذاتية. ولكنّ دلك يستوجب تعبئة موارد مادية وبشريّة هامّة لا تعطي جدواها إلّا على أمد طويل أمام مختلف الأولويات الملحة الأخرى وربّما الحيوية بنفس الدرجة

التجارب المغاربية

من المفيد، قبل التطرّق للمسائل المرتبطة بمدى امكانية انجاز مشروع المغرب العربي في الطرف الراهن وفي المستقبل، أن نستعرض بسرعة التجارب الماضية ونقيّمها ونستنتج تبعاتها
فعلى الصعيد المغربي وقبل حصول مختلف البلدان على استقلالها بكثير، كان هناك شعور ووعي واقتناع بتواجد مكاسب هامّة يمكن أن تفرزها عملية اندماج. وبعد الاستقلال، حصلت عدّة محاولات لاقامة واستصناع عملية اندماج اقتصادي ولكن باءت جميعها بالفشل وهو ما يفسّر الى حدّ ما الركود وحتّى التراجع التي تشهده علاقات بلدان المغرب العربي فيما بينها.
وانطلاقا من معاينة الفشل هذه، بالامكان بعد ذلك تحديد أهمّ المشاكل التي اعترضت عملية الاندماج المغاربي.

المحاولات لبناء المغرب العربي

تواصلت الفترة التي حصلت خلالها محاولات فعلية للبناء المغاربي من وجهة نظر اقتصادية على امتداد فترة سنوات، من 1964 الى 1975. وتنقسم هذه الفترة الى حقبتين . الأولى من سنة 1964 الى سنة 1970 وشهدت مجهودات نشيطة ومكثفة في سبيل تحقيق الاندماج والثانية من سنة 1970 الى 1975 وكانت أكثر جمودا وفتورا.
وخلال الحقبة الأولى التي تعتبر الأهمّ، كانت الأعمال والمجهودات مستمرّة ومتنوعة ولكنّها مرّت بمراحل متعدّدة.

الأهداف المنشودة والوسائل المستعملة

اتسمت المرحلة الأولى من مجهودات البناء المغاربي التي تواصلت من 1964 الى 1967 بثلاث خاصيات، أوّلا، الأهداف والوسائل الواجب استعمالها لم يقع التمييز بينهما. فاستنادا للتصريحات الوزارية في تونس وفي طنجة سنة 1964 يتمثّل الأمر بالنسبة لدول المغرب العربي في ضبط نظام علاقات خاصّة في مجال التعاون والانجازات التجارية والتشجيع على التنسيق بين المخططات التنموية.... واعداد الظروف للانسجام الصناعي... وهكذا يتجلى أنّه وقع اعارة ما يكفي من الاهتمام للأهداف الأساسية المنشودة ثمّ أنّه لم يقع ضبط الاطار الرسمي لانجاز الغايات المنشودة. وفي الأخير، نجد أنّ التركيز قد تمّ ماديّا على اتباع طريقة قطاعية في التخطيط وفي توزيع المشاريع الصناعية. فعملية الاندماج لا بدّ أن تتمّ عن طريق لجان قطاعية. وقد كانت الهيئة الدائمة الاستشارية المغاربية بمختلف لجانها القطاعية تعدّ الدراسات والملفّات على المستوى الفنّي.

وبدأت المرحلة الثانية سنة 1967 عندما ضبط مؤتمر الوزراء (في نوفمبر 1967) بتونس منهجا جديدا لتحقيق الاندماج. وتمثّل الأمر آنذاك في تبنّي برنامج اجمالي للتعاون المغاربي خلال 5 سنوات كلّفت بضبطه الهيئة الدائمة الاستشارية المغاربية

وينصّ هذا البرنامج بعد اعداده على :

- التحرير الجزئي والتدريجي للمبادلات بين بلدان المغرب العربي مع تخفيض في المعاليم القمركية يتراوح بين 20 و 60 %.
- التشاور المشترك مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية
- ارساء نظام جوهري للدفوعات
- ضبط قائمة للصناعات التي لا يمكن لأيّ بلد عضو أن يركّزها في أرضه دون الموافقة المسبقة لبقية البلدان.

وهكذا، تمّ التركيز خلال هذه الفترة الثانية على وسائل الاندماج رغم وعي أكبر بضرورة وحتمية البرمجة الاجمالية وفقا للمخططات التنموية للبلدان وتمّ أخذ الاطار الرسمي بعين الاعتبار بصفة واضحة. بضبط برنامج يمتدّ على خمس سنوات وفي الأخير، وقع تناول الأوجه التجارية والبرمجة الصناعية في آن واحد ولكن مع التركيز خاصّة على تحديد حصّة كلّ بلد من المشاريع الصناعية

المصاعب والعراقيل والعبر المرتبطة بعملية فاشلة

مع فشل مؤتمر طنجة سنة 1970 وبعد رفض البرنامج الذي اعدّته الهيئة الدائمة الاستشارية المغاربية. توقفت المجهودات بصفة واضحة. وقد اصبح هذا التوقف نهائيا مع الفشل الجديد المسجّل سنة 1975 بحيث لم يحصل بعد عشرة سنوات من المجهودات والمحاولات تنفيذ أي اتفاق جماعي ذي صبغة اقتصادية. وكان المأزق الكلّي.

ومع الاعتراف، لتفسير هذا الفشل، بأهمية وربما هيمنة الاعتبارات السياسية التي نذكر منها بالخصوص تردّد البلدان وعدم قبولها بسهولة التخلّي عن جزء من سيادتها التي حصلت عليها حديثا لفائدة أجهزة متعدّدة الجوانب فإنّه لا يجب بالمرّة التنقيص من قيمة التفاسير الموضوعية ذات الصبغة الاقتصادية والتأسيسية

وفي هذا الصدد، يمكن اعطاء ثلاثة تفاسير :

- في بداية برامجها التنموية ورغم التصريحات الحكومية لم تكن الدولة على بيّنة مما يمكن أن يقدّم لها بناء المغرب العربي من مساعدة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ذلك أنّ المراحل الأولى للتصنيع بالخصوص كان بالامكان انجازها في اطار قومي ولم تظهر آنذاك جدوى السوق المغاربية كمسألة حيوية كما أنّ تكاليف ومتطلبات البرامج التنموية المندمج لم تكن مبرّرة اعتبارا الى الامكانيات الموجودة على الصعيد القومي وبدأ جليّا في ذلك الوقت أنّ تحقيق نسب نموّ مرتفعة نسبيّا ممكن في هذا الاطار.

ـــ أصفى الأختلاف بين الأنظمة والسياسات الاقتصادية خاصّة مع بداية سنة 1970، مزيدا من الصعوبة على البناء المغاربي حيث تضاءل الانسجام شيئا فشيئا بين الأجهزة والاتجاهات الاقتصادية.
ـــ لم تقع تهيئة خطّة البناء المغاربي بصفة كافية فمن ناحية لم تضبط بوضوح لا الأهداف المزمع تحقيقها مثل الوحدة القمركية أو السوق المشتركة ولا الاطار الزمني لبلوغها. ومن ناحية أخرى، لم يقع بصفة كافية أخذ الفوارق الموجودة بين البلدان والمصالح الذاتية بعين الاعتبار

ويمكن استخلاص العديد من العبر من هذا الفشل. أوّلا، لا بدّ لعملية البناء المغاربي أن تضبط بكلّ دقّة ووضوح مع تحديد منسّق للأهداف وللوسائل. ثمّ لا بدّ لهذه العملية أن تأخذ بعين الاعتبار اختلاف وضعيات ومصالح دول المغرب العربي. وفي النهاية يجب التطرّق اليها بشكل يبرر للبلدان المعنية المكاسب التي يمكن جنيها مع التأكد من تحسيم هذه المكاسب.

العلاقات بين دول المغرب العربي

أمام الفشل الذي باءت به المحاولات التي حدّت في الستينات لبناء المغرب العربي، نظمت العلاقات الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي على أساس ثنائي دون أن تشهد تطورا أن لم تكن عرفت تبحّرا كبيرا حسب مشيئة الأوضاع السياسية.
ويتكوّن الاطار التأسيسي أساسا من جملة من الاتفاقيات الثنائية (خاصّة لتنظيم العلاقات التجارية) التي شهدت تطورا كبيرا خلال السنين الأخيرة. وفي البداية، ضبطت هذه الاتفاقيات التي كانت شبه معمّمة امتيازات تعريفية لقائمة من المواد اتسعت رقعتها تدريجيا. وخلال السنوات الأخيرة، أقررت بعض الاتفاقيات الثنائية اعفاءا كاملا من أداء المعاليم القمركية الموظفة على المواد المتبادلة التي يكون مصدرها من البلدان المعنية. ونذكر في هذا السياق الاتفاقيات التي أبرمتها تونس مع البلدان الأطراف : المغرب (1981)، والجزائر (1984)، ليبيا (1984) وموريطانيا (1986).

وتعتبر الاتفاقيات التي أبرمها المغرب مع ليبيا (1983) وموريطانيا (1986) محدودة أكثر في حين أنّ اتفاقيات الجزائر مع البلدان الأخرى لازالت تكتسي طابع الحصر ولم تشهد أي تطور منذ بداية السبعينات.
وهناك اتفاقيات أخرى أو بالأحرى اجراءات أقرّت بصفة مشتركة، تنصّ على امتيازات في مجال المناقصات الدولية ومصادر التموّن مثلما حصل بين تونس والجزائر (1984).
أمّا على مستوى الدفوعات والصّرف، فإنّ العلاقات ظلّت عموما خاضعة للاجراءات التي تطبّق في مختلف الدول الأخرى. الّا أنّ هناك بين تونس والجزائر (1983) وتونس والمغرب (1976)

اتفاقيات تمكّن من تسهيل عمليات الصرف المتعلقة بالمبادلات ما بين هذه البلدان (وقد وجد نفس النوع من الاتفاقية بين تونس وليبيا ولكن بصفة لاشكلية). غير أنّ انعكاس ودور هذه الاتفاقيات يبقى ذا اشكالية لأنّه لم يقع اعدادها الّا للاسراع بانجاز العمليات بفتح حسابات متبادلة بين البنوك المركزية وتنصّ على تسديد شهري للأرصدة
وقد مكّن صنف آخر من الاتفاقيات الثنائية من تنمية المشاريع المشتركة. وقد شملت التجربة الاثرى في هذا المجال تونس والجزائر خاصّة منذ الثمانينيات وتمثّل ذلك في 20 مشروعا مشتركا تمّت دراستها والتشاور بشأنها ولكن ستة منها فحسب أنجزت أو هي في طور الانجاز. وهناك مشاريع مماثلة تمّ اعدادها أو هي بصدد الانجاز بين بلدان مغاربية أخرى ولكنها محدودة العدد والأهمية.
ولم يمنع تعدّد وتنوّع الاتفاقيات الثنائية من أن تؤكّد أو حتّى تتراجع العلاقات الاقتصادية بين البلدان المغاربية. ولنقتصر في هذا السياق على تناول مثال واحد ليس بالتأكيد الأكثر سلبية بلغت حصّة المبادلات التجارية للبلاد التونسية مع بلدان المغرب العربي خلال الفترة 1964 ــ 1968. ما قدره 1,6 % بالنسبة للواردات و 7,7 % للصادرات، ولم تتجاوز هاتان الحصّتان 3,1 % للواردات و 5,8 % للصادرات خلال سنة 1986.

وبخصوص علاقات البلدان الأخرى مع الأطراف المغاربية فإنّ النتائج مخيبة للآمال بدرجة أكبر. فباستثناء التدفق التجاري، لازالت حركية الأشخاص ورؤوس الأموال محدودة أكثر وما انفكت العراقيل تتفاقم بين البلدان.
وهكذا، يبدو احتمالا أنّ وضعية العلاقات الاقتصادية بين الأطراف المغاربية لا تعكس اطلاقا لا الطموحات الموضوعة في المغرب العربي ولا حتّى الامكانيات الموضوعية التي يمكن أن تنجرّ عن تطور هذه الاقتصاديات. ويبدو بالتأكيد رغم أنّه من الصعب تقييم ذلك، أنّ مجموع المبادلات الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي لازال دون الامكانيات المتاحة في مجموعات مماثلة أخرى من البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، نذكر أنّه في فجر الستينيات، بلغت نسبة المبادلات داخل منطقة بلدان السوق المشتركة لأمريكا الوسطى 7,5 % وبلغت هذه النسبة 7,7 % في مجموع البلدان التابعة للجمعية اللاتينية الأمريكية للتبادل الحرّ.

كما أنّ هناك العديد من العبر التي يمكن استخلاصها في تجارب العلاقات بين دول المغرب العربي، العبرة الأولى هي أنّ كلّ بناء مغاربي يستوجب حصانة وحماية العلاقات الاقتصادية من الاضطرابات والتقلبات السياسية وهذا يمكن تحقيقه مثلا بربط وتطوير مصالح اقتصادية هامّة من شأنها أن تصمد أمام التقلبات ذات الصبغة السياسية. العبرة الثانية هي أنّ الاتفاقيات البسيطة من نوع الغاء المعالم القمرقية ليست كافية للشروع في عملية اندماج ذات مصداقية. اذ من الضروري ايجاد مقومات نشيطة لهذا الاندماج العبرة الثالثة هي الاعتراف بأنّ الاختلاف بين الأنظمة الاقتصادية يمكن أن يشكّل عائقا كبيرا أمام التعاون المغاربي. والعبرة الرابعة هي أنّ

التعاون المرتكز أساسا على العلاقات بين الهياكل الحكومية والدولية غير قادر على التقدّم بعملية البناء المغاربي بصفة ملموسة. اذ من الضروري أن يتمّ فيه تشريك الهياكل الأساسية بصفة مباشرة مثل المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

المغرب العربي الكبير : الطموحات والحدود

اعتبارا الى تجارات وامكانيات الاقتصاديات المغاربية من ناحية وإلى التحدّيات التي يجب أن تجابهها من ناحية أخرى، ماذا يمكن أن يجلب لها المغرب العربي الكبير ؟ هل أنّ بناء كيان اقتصادي مغاربي يبقى تحديده، من شأنه أن يلعب دورا ايجابيا وذا بال في تنمية المجموعة المغاربية ؟ ما هي الطموحات والتقديمات للبناء المغاربي ؟ ولكن ما هي أيضا حدوده ؟

يسند الاقتصاديون لصيغ الاندماج الاقتصادي امكانية تحقيق مكاسب اقتصادية متعدّدة المصادر. وبدون الدخول في تفصيل هذه الصيغ وما تقدّمها، نلاحظ أنّ هناك مكاسب ذات صبغة داخلية أخرى ذات طابع خارجي

فعلى الصعيد الخارجي، يمكن أن يفرز احداث مجموعة اقتصادية مدمجة، تحسينا في مقدرتها الاقتصادية بالمقارنة مع الأطراف التي تتعامل معها. وهذه المقدرة من شأنها أن تحسّن الظروف التي تتمّ فيها المبادلات مع البلدان الأطراف (أسعار المواد المصدّرة والمورّدة وشروط التبادل، القيود التجارية) هذه الظروف التي تتمّ فيها حركية الهجرة ورؤوس الأموال، والمساعدة والتداين، الخ .

وعلى المستوى الداخلي، تتمثّل المكاسب فيما يمكن أن يفرزه داخل المجموعة، الانفتاح المشترك للبلدان أمام التبادل وحركيات العوامل وهي المكاسب متعدّدة .

- مكاسب على مستوى النجاعة والفعالية بسبب اختصاص البلدان حسب منافعها المقارنة
- اتساع رقعة السوق والاستفادة من اقتصاد التكلفة على مستوى انتاج المواد والخدمات
- مكاسب على مستوى النجاعة بفضل منافسة كبيرة داخل المجموعة
- النمّو والتطور التكنولوجي الذي تفرزه المجموعة المدمجة
- مكاسب ناجمة عن سلاسة أكبر على مستوى حركية العمّال ورؤوس الأموال ما بين البلدان.
- مكاسب ناجمة عن تنسيق مختلف السياسات النقدية والجبائية وفي مجال الصرف، الخ .

وفي هذا التقديم لمبرّرات ومنافع الاندماج، هناك جانب أساسي تختفيّ هو البعث الاقتصادي وأهمّية ذلك أنّ احداث وحدة اقتصادية ذات حجم كبير هو الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف. اذا، يجدر في الأوّل تقييم هذا التصوّر ومدى صلته بحالة المغرب العربي وملاءمته له. ثمّ يقع تحليل تطلعات ورغبات بلدان المغرب العربي من وراء بناء هذه المجموعة وتقييم مدى تقاربها وتطابقها وهذا من شأنه أن يمكّن من تقييم المصاعب والحدود لعملية البناء المغاربي ويعتبر هذا التحليل أساسيّا قبل التوصّل الى اقتراح مشروع ميسور، قابل للاستمرار وناجع للمغرب العربي

الأبعاد المغاربية

من أهمّ الحوافز للبناء المغاربي، الطموح لتحقيق مجموعة اقتصادية ذات حجم كبير بما فيه الكفاية كي تجني منها مكاسب وفوائد. وبالتالي، من المفيد أخذ فكرة حول حجم الكيان المغاربي.

ورغم محدودية المقارنات التي سيتمّ القيام بها اعتمادا على المعطيات المحوّلة بالدولار مثل التي قام بها البنك العالمي والمستعملة هنا، بالامكان أخذ فكرة عن حجم المغرب العربي على الصعيد الدّولي فاستنادا للمعطيات الاحصائية لسنة 1985 (الجدول 5) بلغ عدد سكان المغرب الخماسي حوالي 60 مليون نسمة وناتجه الداخلي الخام 103 مليار دولار فهو بذلك يضاهي في حجمه تركيا وايطاليا بعنوان عدد السكان وكوريا وسويسرا بعنوان الناتج الداخلي الخام، إلّا أنّ الناتج الداخلي الخام لايطاليا يعادل ضعف ناتجه الداخلي الخام ثلاث مرّات.

يتبيّن اذا أنّ المغرب العربي في مجموعه يكوّن بلدا متوسط الحجم على الصعيد الدولي. كما أنّ بلدان المغرب العربي تأتي بعنوان الناتج القومي الخام لكلّ فرد، ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط مع وجود اختلاف كبير جدّا بين البلدان المغاربية : في المغرب والناتج القومي الخام للفرد في الجزائر يساوي ضعف ما هو عليه في تونس، والناتج القومي الخام في ليبيا يعادل تقريبا ثلاث أضعاف ما هو عليه في الجزائر.

وبخصوص قطاع الصناعات المعملية، فإنّ حجمه ضعيف بالمقارنة مع ما هو موجود على الصعيد الدولي. ذلك أنّ القيمة المضافة لهذا القطاع أقلّ من القيمة المسجّلة في تركيا وتعادل ثلث القيمة المضافة في بلجيكا. كما أنّ الصادرات المعملية لا أهميّة لها على الصعيد العالمي حيث تبلغ حوالي ثمن صادرات اسبانيا.

ومن المفيد ايضا أن نقوم بمقارنة الحجم الاقتصادي لبلدان المغرب العربي خلال الستينات عند بروز محاولات نشيطة للبناء مع ما بلغه الآن خلال الثمانينات.

فاستنادا للجدول 56، نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام لبلدان المغرب العربي بالأسعار القارّة بالدولار قد تضاعف مرتين ونصف، وأنّ عدد السكان قد تضاعف تقريبا وأنّ الناتج القومي الخام للفرد قد ارتفع بنسبة 45 %. وفي سنة 1985، بلغ الحجم الاقتصادي للجزائر مستوى يعادل ان لم يتجاوز حجم المجموعة المغاربية في سنة 1965. كما أنّ القيمة المضافة للقطاع المعملي في المغرب تعادل سنة 1985 القيمة المسجّلة سنة 1965 على الصعيد المغاربي ككلّ.

ولكن ماذا يمكن أن نستخلص من هذه المعاينات القليلة والبسيطة ؟ في الواقع هناك العديد من الاستنتاجات !

الاستنتاج الأوّل هو أنّ مفهوم الحجم الاقتصادي غامض ونسبيّ اجمالا. فقد تمّ السّعي لبناء المغرب العربي خلال الستينات اعتبارا الى أنّ حجم الدول وهي مفرّقة كان غير كاف.

ولا زال السعي متواصلا الآن والحال أنّ الحجم الفردي لهذه البلدان قد تضاعف في أغلب الأحيان ثلاث مرّات. هل يجوز لنا الآن كذلك القول بأنّ حجم المجموعة المغاربية لا زال غير كاف في الظرف الراهن أيضا ؟ انّ المقارنة الدولية التي تم القيام بها أعلاه تنزع ربّما الى تأكيد ذلك.

الملاحظة الثانية هي أنّ المغرب العربي لا يمثّل نفس الشيء بالنسبة لكلّ بلد من البلدان المغاربية ففي حين يتجسّم البناء المغاربي بالنسبة للجزائر بعنوان الناتج الداخلي الخام، بالترفيع في حجم السوق بنسبة 75 %، تكون الامكانيات الممنوحة للبلدان الأخرى، ذات بال وملموسة أكثر حيث يتضاعف حجم السوق ثماني مرّات ونصف بالنسبة للمغرب وبأربع عشرة مرّة بالنسبة لتونس

أمّا الاستنتاج الثالث والأهمّ والمرتبط بهذه المعطيات والمتولّد كذلك عن نتائج أخرى أفرزها البحث الاقتصادي. فهو عدم وجود علاقة جليّة بين الحجم الاقتصادي والنموّ والتطور، وتجربة الدول المغاربية نفسها تبيّن ذلك. فامتلاك حجم كبير لا يمثّل لا الشرط اللازم ولا الكافي للتوصّل لتحقيق النموّ المنشود. ولكن هل أنّ مثل هذا الاستنتاج الأخير لا يمثّل طريقة لافتاء الطموح للمغرب الاقتصادي ؟ بالتأكيد لا !

لقد تمّ ابداء الملاحظات السابقة بهدف اضفاء النسبوية على مفهوم الحجم الاقتصادي وعلى دوره كمبرّر لعملية الاندماج المغاربي. فالامكانات التي توفرها مجموعة اقتصادية على الصعيدين الخارجي والداخلي حقيقية وثابتة الأمر يتعلّق بتحديدها وابراز قيمتها. فلا يجب توقّع حصول نتائج آلية ومعجزة لمجموعة مغاربية ذلك أنّ قيمة هذا المغرب العربي تكمن في قيمة ما سيوضع في بنائه لأنّ مغربا عربيّا مبنيّ بشكل غير محكم، أسوأ من تطور منفرد ومستقلّ لكلّ واحد من مكوّناته.

واجمالا فإنّ المغرب العربي بحجمه فحسب، لا يمكن أن يمثّل « الترياق » لتطور البلدان المغاربية ولكن يمكن أن يشكّل العامل البليغ لهذا التطور بشرط أن يقع بناؤه بطريقة حكيمة وناجعة ولأجل ذلك، يجب أن يمكّن المغرب العربي، البلدان من تخطّي الصعوبات التي تجابهها ومن أن ترفع معا التحدّيات المذكورة آنفا. كما تجدر الاشارة الى أنّ تضاعف حجم المغرب العربي يمكن أن تكون من منظور ديناميكي بليغة أكثر. ذلك أنّ ارتفاع عدد سكّان المغرب العربي سيتواصل خلال الجزء الأوفر من القرن الواحد والعشرين. ولكن الناتج الداخلي الخام وجميع المؤشرات الأخرى ستعزّز وتتدعم بدورها وستجعل من المجموعة وحدة لها وزن أكبر على الصعيد العالمي. إلّا أنّه من الواضح والجليّ أن هذا البناء المحكم والناجع ستعترضه مصاعب وحدود مؤكدة يجب استجلاؤها وضبطها مسبّقا كي يتمّ التحكّم في العملية وضبط مشروع قابل للاستمرار.

البلدان المغاربية والمغرب العربي

هل أنّ التحدّيات المشتركة المذكورة سابقا والتي يجب على البلدان المغاربية مجابهتها ولو بدرجات متفاوتة، تعتبر كافية لايجاد مبرّر لاندماج اقتصادي ما ؟ ماذا يمكن أن يحمل المغرب العربي لكلّ بلد من البلدان المغاربية ؟ هل هناك تطابق بين المصالح المغاربية ؟ ما هي الظروف الخصوصية والاختلافات بين الدول التي لا تناسب البناء المغاربي وتقف عائقا أمامه ؟
انّ الاجابة عن هذه الأسئلة، هي التي تمكّننا من التعرّف أكثر على الرهانات والاحتمالات والحدود المرتبطة بالمغرب العربي ثمّ تساعدنا بعد ذلك على تحديد وضبط مشروع مغاربي
وسنحاول الاجابة عن هذه الأسئلة من خلال اعتبار ثلاث احتمالات أو توجهات ممكنة بخصوص درجة التشريك في مشروع المغرب العربي.

التوجه 1 : الاستمرار في الانفصال

في هذه الحالة، سنفترض تواصل الاتجاهات المتبعة حاليًا في مجال السياسات التنموية للبلدان والمتمثلة في التطور المنفصل وفي الاستقلالية الكليّة.
وينطوي هذا الخيار على ميزات ثابتة. أوّلا أنّه يمكّن كلّ بلد من اختيار سياسته واستراتيجيته التنموية وتكييفها حسب الظروف الخصوصية التي يعيشها. فكلّ بلد يمكنه أن يختار السياسة والتدابير التي تبدو له أفضل من غيرها دون أن يكون مجبرا على أن يأخذ بعين الاعتبار القيود والشروط التي يفرزها اتفاق اندماج مهما يكن مستواه
الميزة الثانية والتي تتولّد جزئيًا من الأولى، هي أنّ كلّ بلد ليس عليه أن يتحمّل التكاليف التي تنجم عن أيّ اجراء اندماج مهما كان، مثل الخسارة على مستوى العائدات القمركية أو ضرورة اعادة الهيكلة الصناعية أو غيرها.
الميزة الثالثة والتي هي مهملة في غالب الأحيان، تتمثّل في أنّ هذا الخيار يمكّن من اجتناب التكاليف الناهضة المرتبطة بانشاء البناء المغاربي. وهذه التكاليف متعدّدة المشاورات الطويلة التي تستنفذ الوسائل والطاقات البشرية، تركيز أنظمة تأسيسية مشتركة، متابعة ومراقبة تنفيذ القرارات المشتركة الخ...

وفي هذا الخيار، تتوقف قدرة البلدان المغاربية على رفع التحديات المذكورة، عن مجهوداتها وسياساتها الذاتية وهذا الأمر ينطبق بالخصوص على التحديات المرتبطة بالنمّو الديمغرافي والتشغيل، وتنويع الصادرات والتداين.
وكما ذكر آنفا، تشكّل هذه الاعتبارات بالتأكيد، التفسير الكبير لفشل المحاولات الماضية في تحقيق الاندماج.
ولكن ما هي المشاكل التي يثيرها هذا الخيار للبلدان المغاربية والتي يمكن أن تشكّل الآن الحافز لتغيير الموقف ؟

المشكل الأوّل هو أن معظم البلدان المغاربية وخاصّة منها البلدان الوسيطة، اتبعت خلال الستينات والسبعينات سياسات استبدالية للتوريد ترتكز على السوق المحليّة وقد أفرزت هذه السياسات بعض التطور الصناعي خاصّة بفضل اتساع هذه السوق المحلية نتيجة الفوائض النفطية في تونس والجزائر وجزئيا في ليبيا
إلّا أنّ هذا المصدر للتطوّر المرتبط بالسوق المحلية أصبح ذا اشكالية للبعض وانعدم تقريبا للبعض الآخر ذلك أنّ السوق المحلية خاصّة بعد المراحل الأولى للاستبدال السهل، أصبحت أكثر فأكثر غير قادرة على تكييف تطور أنشطة صناعية جديدة ولكن هناك حلّا لهذا المشكل يتمثّل بالنسبة لكلّ بلد في تغيير سياسته الاقتصادية وتوجيه سياسة التصنيع التي يتبعها نحو السوق الخارجية ممّا يمكّنه من تفادي الصعوبات المرتبطة بمحدودية السوق الداخليّة وهذا هو المنهج الذي اختاره المغرب وتونس منذ بعض السنين ويتبعانه اليوم بكلّ حزم وهكذا، فإنّ حجة السوق المحليّة لم تعد تبرّر مساعي الاندماج لأنّ حلّ السوق العالمية يكون أنجع
ولكن تطرح هنا صعوبتان الأولى هي أنّ الدخول الى السوق العالمية ليس بالأمر الهيّن بالنسبة لبلدان تفتقد التجربة والمؤهلات وبذلك يكون هذا الحلّ غير ممكن وغير ناجع فورا ثمّ أنّ السياسات المقيّدة في مجال التجارة والمتبعة من قبل الدول الغنيّة وخاصّة منها المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تبقى الطرف الأساسي، تجعل نتائج هذا الاختيار تنطوي على اشكاليات وهذا من شأنه أن يحدّ من قدرات المغرب العربي على مجابهة التحديات المرتبطة بتنويع وتنمية صادراته وبالتالي من قدرته على مجابهة التشغيل

المشكل الثاني الذي ينطوي عليه هذا التوجه هو أنّه لا يسعى بطريقة التشاور الى الاستفادة من الامكانيات التي تتيحها وحدة مغاربيّة، رغم أنّه لا يستثنيها، وسيقع تناول هذه الامتيازات والفوائد ذات الصبغة الداخلية والخارجية في اطار التوجه الثاني ولكن وبالخصوص على الصعيد الجغر — استراتيجي الاقتصادي، لا يكون للدول المغاربية وهي مفرّقة، وزن كبير على المستوى الدولي وهذا من شأنه أن يحدّ بالتأكيد من قدرتها على مجابهة التحديات التكنولوجية والغذائية بالخصوص

التوجه 2 : التركيز على المغرب العربي
في اطار هذا التوجّه، سنفترض أنّ البلدان المغاربيّة تقرّر في أن تركّز استراتيجياتها التنموية على المغرب العربي وتجعل منه اختيارا أساسيّا وذا أولوية تتمحور حوله وتترابط السياسات الاقتصادية للبلدان. وهذا يعني أن تتصرّف هذه البلدان بطريقة من بناء وحدة اقتصادية على الصعيد المغاربي ولكن ما هي هذه الفوائد والامتيازات ؟ دون الخوض الى تفصيل مختلف مستويات الاندماج ومضاعفاتها، نحوصل هذه المكاسب فيما يلي
أوّلا على الصعيد الخارجي، يتمثّل الأمر في احداث مجموعة اقتصادية ذات قدرة اقتصادية هامّة وقد حللنا آنفا المحدوديات لهذا المصدر للمكاسب عند التعرّض للحجم الاقتصادي للمغرب العربي. ومن الواضح أنّ المغرب العربي سيكون له تأثير محدود جدّا على مستوى مبادلات المواد

الأوّلية وعلى أسعارها مثل النفط أو العار أو الفسفاط. إلّا أنّه على مستوى علاقاته التجاريّة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية يكون للكيان الاقتصادي المغاربي تأثير فعلي خاصّة فيما يتعلّق بشروط مبادلات المنتوجات الفلاحية والصناعية المعملية، وكذلك في أجل معيّن يمكّن تعاون مالي كفيل بالحدّ من المخاطر المالية، من تحسين شروط التداين ثمّ أنّ هناك — ودائما بعنوان العلاقات الخارجية ولكن على صعيد المؤسسة — امكانيات هامّة يمكن استغلالها

ذلك أنّنا اذا توصلنا على المستوى المغاربي الى تطور مؤسسات بأحجام هامّة نسبيّا، تتمكّن تبعا لذلك من تحقيق مكاسب ذات بال في ثلاثة مجالات.

في مجال التصدير حيث أنّ مؤسسات لها أرضية مغاربية وخاضعة لشدّة المنافسة على المستوى المغاربي من شأنها أن تكون أنجع وأنشط على الصعيد الدولي. وبذلك يمكنها أن تتحمّل أكثر، التكاليف الأوّلية الهامّة للمتركز في الخارج وللانجار على المستوى الدولي توجد بالنسبة للواردات امكانيات لاقتصاد التكلفة على مستوى الاعلام وكذلك على مستوى العمليات التي يمكن انجازها على الصعيد المغاربي ويمكن تطور هذا الأمر في بعض المبادلات مثل توريد بعض المواد الأساسية (الحبوب، السكر، الخ..) وحتّى الموارد المعملية. وفي باب ثالث، يمكن أن تكون المؤسسات المغاربية ناجعة وفعالة في مجال تبادل التكنولوجيا والتأقلم والاحداث والحال أنّ أحد أهمّ التحديات للمغرب العربي يكمن هنا

وعلى المستوى الداخلي، تتعدّد الفوائد والمكاسب من الاندماج وستحصلها بصفة سريعة في حالة سياسة استبدالية للواردات على الصعيد المغاربي وسياسة تمييزية للبلدان تجاه الخارج. فهناك العديد من المكاسب الممكنة.

— بالنسبة للأنشطة التي يوجد فيها تكامل (في الهياكل الموجودة) تمكّن هذه العملية من الزيادة في نسبة الاستعمال للطاقات الموجودة وعند الاقتضاء، الانتفاع باقتصاد التكلفة ويمكن لهذه المكاسب أن تكون هامّة بالنسبة للعديد من الأنشطة الاقتصادية في بلدان المغرب العربي ففي المغرب مثلا، قدّرت نسبة استعمال طاقات الانتاج الموجودة في قطاع الصناعات المعملية بـ 66 % سنة 1988 وعلى مستوى الفروع كانت هذه النسبة الأقلّ 46 % للصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، وهناك حالات مماثلة في تونس والجزائر كما تمكننا هذه العملية من اجتناب تكلفة تضاعف مثل هذه الأنشطة خاصّة ان كانت غير ناجعة نسبيّا

— بالنسبة للأنشطة القادرة على المنافسة، يمكن أن يحصل تنشيط التنافس بين المؤسسات المعنية وهو ما من شأنه أن يحسّن في فعاليتها وفي انتاجيتها

— تطوير أنشطة جديدة أو صناعات مع أسواق على المستوى المغاربي : تنطوي هذه الأنشطة على اقتصاد في التكلفة على مستوى الانتاج ومن شأن السوق المغاربية أن تجعل انتاجها قليل النفقات ويعني هذا، استبدالا للواردات يكون موسعا على الصعيد المغاربي ويمكن أن مواد التجهيز ومواد وسطية بنسبة كبيرة ويمكن أن تكون هذه الأنشطة من النوع الذي يمرر تجارة داخل الصناعة أي تبادلا لمواد متشابهة مميّزة أو لمواد تكون في اعداد اندماج عمودي في الانتاج.

ولابد لهذه العوامل أن تكون لها انعكاسات على النمّو والتشغيل والمبادلات الخارجية فسيحصل تنشيط المبادلات بين البلدان المغاربية وهو ما من شأنه أن يؤثّر على أنشطة أخرى ويخلق ديناميكية مناسبة للاستثمارات وبذلك يمكن توقّع انعكاسات ايجابية في مجال التحدّيات المرتبطة بالتشغيل وبالتكنولوجيا كما يمكن للبلدان المغاربية أن تطمح بفضل جهود مشتركة الى الحدّ من مشاكل أمنها الغذائي

ويشكّل انفتاح البلدان المغاربية لحركية العوامل المتبادلة، مصدرا آخر للمكاسب الاقتصادية من ذلك أنّ مكانيات الهجرة للعمال من ذوي الاختصاص المتواضع، يمكن أن تستفيد منها بعض البلدان وخاصّة منها التي على علاقة مع ليبيا. علما وأنّ هذا البلد الأخير يستفيد بدوره من هذا الأفق

أمّا بالنسبة للعمّال من ذي الاختصاص يمكن لحركيتهم أن تتمّ في مختلف الاتجاهات بين جميع الدول. وفي ذلك فائدة كبرى لتكوين وحدات للبحث والتنمية التكنولوجية على مستوى المؤسسات والوكالات المختصّة.

وفي الأخير، يمكن للبناء المغاربي أن يحدث ديناميكية التغيير والتحويل للسياسات والهياكل الاقتصادية للبلدان، لأنّ هذه السياسات وهذه الخيارات مدعوّة الى أن تراجع وتغيّر وتكيّف كما يمكن لعمليّة البناء المغاربي أن يسهّل التحوّلات التي تكون صعبة الانجاز على مستوى البلدان وهي مفرّقة وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون هذا التغيير ذا مدلول.

إلّا أنّ القيام بضبط قائمة وبتحليل للمكاسب والميزان الكامنة في اندماج مغاربي لا يعني بالمرّة أنّ الأمر لا ينطوي على مشاكل وصعوبات يمكن تلخيصها في خمسة أصناف

1) المشكل الأوّل هو المشكل العام والمتعلّق بالسياسات الاستبدالية للواردات ومع أنّ هذا النوع من السياسة معمّما ويرتكز على سوق أوسع، فإنّه مرتبط بعقم على مستوى الانتاج يكون مصدرا لتقلّص النموّ ومن جهة أخرى، وكما أثير خلال التطرق الى الحجم المغاربي ليس بديهيا أن يكون حجم هذه الوحدة كافيا لايجاد مجهود كبير لاستبدال دون افراز عقم شديد

2) المشكل الثاني هو توزيع مكاسب وتكاليف عملية الاندماج وقد كان هذا المشكل الذي نجده قد شمل جميع تجارب الاندماج بين الدول النامية بالخصوص، مصدرا في غالب الأحيان لفشلها. ويتجلّى أساسا في استقطاب مكاسب لفائدة بعض الدول التي ينحصر فيها ارتفاع الانتاج الناجم عن الاندماج وبالتالي مكاسب التشغيل والعائدات بالعملة الصعبة كما أنّ الموازين التجارية تتحوّل وتدور في هذه الحالة بشكل غير متوازن تماما لصالحها.

وقد لوحظت هذه الظاهرة بالخصوص في الحالة التي تكون فيها البلدان في مستويات تنموية (الدخل للفرد الواحد، مستوى التصنيع) مختلفة تماما حيث أنّ البلدان الأكثر تقدّما هي التي تستفيد أكثر في حين أنّ البلدان الأقلّ تقدّما يمكن أن تسجّل بعض الخسائر وبما أنّ الثلاثة بلدان المغاربيّة الوسطية متشابهة في مستوى النموّ، فإنّ ذلك يقلّل من مخاطر هذا

الاستقطاب ولكن لا يستثنيها، في حين يمكن أن يبرز هذا المشكل بشكل حادّ مع موريطانيا وربّما مع ليبيا. وتكون مخاطر الاستقطاب أكثر حدّة اذا ترامت مع اعادات هامّة لهيكليات جهاز الانتاج نعياب المؤسسات وحصول الخسائر في ميدان التشغيل
ولعلّ احدى النتائج المحتملة لهذه العملية والمرتبطة بالصعوبة السابقة، هي خسارة المقبوضات القمركية الناجمة عن الامتيازات التعريفية الممنوحة وعندما تحدث التدفقات التجارية بين البلدان الأطراف على حساب المبادلات الموجودة في السابق مع بلدان أجنبية أخرى، تحصل خسارة في المداخيل بالنسبة للبلدان الموردة وفي الحالة التي تمثّل فيها هذه المقبوضات نسبة هامّة من ميزانية الدولة، يمكن أن تعرقل الخسائر عمليّة الاندماج ويمكن أن يكون ذلك أخطر عندما ترتبط هذه الظاهرة بتكلفة اضافية تتحملها هذه البلدان التي تعوّض وارداتها من الخارج بأخرى متأتية من البلدان الأطراف بأسعار أرفع أو / و مع جودة أقلّ

3) يجب على البلدان المغاربية أن تواجه تحدّيات هامّة متشابهة ولكن هذه البلدان مختلفة أيضا ولها قيود وامكانيات متباينة كما يمكن أن تكون اهتماماتها وأهدافها متخالفة. ولهذه الاعتبارات هناك امكانية للتضارب بين بعض أهداف السياسة الاقتصادية القومية وعملية الاندماج وفي هذا الاطار، يمكن ذكر العديد من الأمثلة :

— يمكن أن تكون لبعض البلدان ضغوط كبيرة على مستوى ميزان الدفوعات ومشاكل في مجال التداين من بين أهدافها الترفيع في عائدات الصادرات كي تسدّد ديونها وتخفّف من الضغوط المرتبطة بتوفير العملة الصعبة وفي هذه الحالة، فإن عملية الاندماج ولئن لها فوائد على مستوى التشغيل وتوفير حاجيات المستهلكين، فإنها يمكن أن تتعارض مع هذا الهدف فالمبادلات مع البلدان الأطراف يمكن أن تقضي للترفيع في الصادرات وربّما الى تحقيق فائض ولكن هذا الأخير يمكن أن يكون بدون جدوى فيما يتعلّق بتسديد الديون وذلك عند تواجد تراتيب وأنظمة خاصّة للتعويض وللقرض ما بين البلدان الأطراف وبذلك لا يمكن في بعض البلدان أن يرفع تحدّي التداين وتنويع الصادرات
— يمكن أن تكون لبعض البلدان سياسة صارمة في مجال الاستثمارات المباشرة الأجنبية بحيث لا تسمح بها الّا ببعض الشروط واذا كانت هناك دول اطراف أخرى، اكثر تحرّرا وتسمح للشركات المتعدّدة الجنسيات الأجنبية أن تنتج بها وتصدّر نحو البلد المغاربي الآخر، فإنّ ذلك يتخالف مع سياسة هذا الأخير الذي ربّما يجمّد بدوره عملية الاندماج
— في اطار الاستبدالية الواردات نجد في غالب الأحيان أنّ الأنشطة المقصودة هي ذات استعمال وافر لرأس المال وخلق محدود لمواطن الشغل. وهي بالتالي ليست كفيلة بأن تساعد على حلّ مشاكل التشغيل في البلدان التي تعتبر فيها هذه المسألة حيوية وهكذا، فإنّ قدرة البلدان المغاربية على مجابهة هذا التحدّي الأوّل تتضاءل بقدر ما يكون هذا الجانب هامّا

4) انّ اختلاف الأنظمة الاقتصادية والخيارات الاقتصادية (والسياسية) الأساسية بين البلدان

المغاربية ليس من شأنه أن يسهّل عملية الاندماج ذلك أنّ هذه الاختلافات يمكن أن تتجسّم بإجراءات في مجال القرار والتصرّف الاقتصادي تكون ربّما غير متطابقة والحال أنّ عمليّة اندماج تستوجب اتفاقا حول قواعد اللعبة وسير النشاط الاقتصادي التي تكون موحّدة بالنسبة لكلّ البلدان. ولا يتعلّق الأمر فحسب بالوزن النسبي للقطاع الخاص والقطاع العمومي في البلدان ولكن وبالخصوص باختلال أنظمة سير الاقتصاد الذي يتجسّم بمقاييس لأخذ القرار يمكن أن تكون متباينة

5) في الأخير، يطرح برنامج الاندماج مشكل تكاليف التنظيم والتصرّف التي يستوجبها والتي تمّ التعرّض اليها في التوجه 1 ولعلّ هذه التكاليف التي تؤخذ بعين الاعتبار في غالب الأحيان، يمكن أن تصبح مرتفعة بشكل يتمّ بموجبه التراجع في هذا التصوّر

التوجّه 3 مغرب عربي متحد وتقدّمي

يتبيّن من خلال مناقشة وتقييم التوجهين الاثنين السابقين أنّه ليس من الهيّن ترتيبهما واختيار أفضلهما ذلك أنّ كليهما يطوي على انعكاسات ايجابية وسلبية ومقارنتها تستوجب تقييما مفصّلا ولكن مضنيًا فصلا عن الاشكاليات التي تفرزها نتائجها

الّا أنّ ما سيفترض في اطار التوجه الثالث، هو تجاوز التناقضات بين التوجهين الأوّلين وإدماجهما بشكل ملائم كي يقع التقليل من مصاعب ومن تكاليف عملية اندماج مغاربي مع الانتفاع من ميزاته الأكثر أهميّة. وهذا ما سنحاول القيام به باقتراح مشروع بناء مغاربي

من أجل مشروع بناء مغاربي

انّ التجربة الماضية لبناء مغاربي وفشلها من ناحية، وتطوّر اقتصاديات البلدان المغاربيّة منذ عشرين سنة من ناحية أخرى، تجعل البناء المغاربي أسهل وأصعب في نفس الوقت

فهو أسهل لأنّه يمكّن من استخلاص العبر من حالات الفشل الماضية ومن تكهّن وتقدير المصاعب الواجب تخطّيها فالبلدان المغاربيّة قد أحدثت الوقت لاثبات وجودها واختبار تجاربها التنموية وكذلك لتقدير حدودها وتقييم الامكانات التي يمكن أن توفّرها المجموعة المغاربيّة وقد أصبحت الاقتصاديات أنضج وذات بنية أفضل وبالتالي مهيّأة لمجابهة السوق المغاربية بكيفية أفضل

وهو أصعب لأنّه مطالب بتجاوز الخواطر المرتبطة بالفشل الماضي والمصالح الخصوصية التي برزت منذ ذلك الوقت والتي تجعل عملية الاندماج صعبة كما أنّ تطور الأنظمة الاقتصادية لم يكن متطابقا بالشكل الذي تستوجبه عملية اندماج مغاربي

وسيحاول المشروع المقترح فيما بعد أن يأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت الامكانيات التي يوفّرها المغرب العربي والمصاعب المرتبطة ببنائه وأن يحدّد لهذا البناء أفضل سبيل من شأنها أن

تمكّن من انطلاق عملية اندماج حميّة وتقدّمية

أ ـــ المبادىء العامّة والاستراتيجية الاجمالية

على ضوء المناقشة السابقة، لا بدّ أن يبدأ مقترح مشروع بناء مغاربي بطرح عدد من المبادىء العامّة الكفيلة بتحديد مشروع ملائم ومناسب ذلك أنّه من الوهمي بل من الخطر، السعي لاتباع أو نسخ محاولات أخرى ليست قابلة بالمرّة الى أن تنقل أو تطبّق على المغرب العربي مثل التي شهدتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية. فاطار وظروف واهتمامات البلدان الأوروبية مختلفة عمّا هو موجود في البلدان المغاربيّة ثمّ أنّ حالة اقتصادياتها وأنظمتها السياسية ودرجات نموّها تجعل منها مثالا لا يتناسب تقليده على مستوى المغرب العربي

وفي اطار تحديد المشروع المغاربي، ضبطنا أربعة مبادىء لتوجيه الأفكار ·

أ ـــ المبدأ الأوّل هو ضرورة تصوّر التواصل لمدّة طويلة لتواجد اختلافات كبيرة نوعا ما بين الأنظمة الاقتصادية والسياسات الجوهرية للبلدان المغاربية. فمن الضروري اذا أن يمنح المشروع، خاصّة خلال المراحل الأولى من انجازه، استقلالية نسبيّة وهامّة للبلدان في اختياراتها السياسية الاقتصادية وضرورة مجابهة ظروف وأهداف خصوصية بها

ويجرّنا هذا المبدأ الى أن نأخذ بعين الاعتبار درجات النموّ المختلفة للبلدان وتواجد اهتمامات خصوصية لبعض البلدان مثل موريطانيا حيث يجب أن يكون المشروع مرنا بما فيه الكفاية يمكّن من ملائمة هذه الاعتبارات.

ب ـــ المبدأ الثاني هو أنّه من الضروري أن يمكّن المشروع من تحقيق مكاسب لمجموع البلدان ومن تطوير ديناميكية تجعله في اتجاه واحد ومشتركا. فمن الأنجع حينئذ تحقيق مكاسب أوليّة متواضعة قابلة للتحسّن ولا العكس ومن تطوير منشآت وجماعات تكون لها مصالح في المغرب العربي من شأنها أن تعمل تدريجيّا بوجودها وبتأثيرها على التقدّم بالمشروع وتطويره

ج ـــ المبدأ الثالث هو أنّ المشروع لا بدّ أن يعمل على أن تكون الوسائل والتدابير المختارة مولّدة بقدر الامكان لمكاسب بأقلّ ما يمكن من التكاليف على البلدان وعلى أن يقع توزيع هذه المكاسب والخسائر بشكل متعادل ومتوازن.

د ـــ المبدأ الرابع هو ضرورة اعتبار الظروف والضغوط المتعلقة بالبلدان الأقلّ تقدّما (مثل موريطانيا) عند ضبط وانجاز المشروع.

وتعني المبادىء الأربعة لاعداد هذا المشروع والمذكورة آنفا. أنّ البناء المغاربي هو انجاز طويل النفس وعملية بطيئة يمكن أن تجري على امتداد أجيال عديدة

وهكذا، فانّ انجاز المشروع لا يمكن الّا على مراحل يبقى تحديد أهدافها

الأهداف على المدى الطويل

يتمثّل الهدف على المدى الطويل لهذا المشروع للبناء المغاربي في تحقيق توحيد اقتصادي أو مجموعة اقتصادية مغاربيّة من شأنها أن تساعد بلدان المغرب على مواجهة التحدّيات المعرّضة اليها كما يمكن للعوامل السياسية أو الثقافية الأخرى أن تشكّل حافزا لهذا الهدف.
وتبعث الشروط الضرورية لتحقيق هذا الهدف الطموح على الاعتقاد بأنّه من المعقول تحديد أفق تقريبي لانجازه من 40 الى 45 سنة أي ما يوافق اثنين الى ثلاثة أجيال. وهذه الشروط متعدّدة وتستوجب فترة طويلة لتوفيرها

— تناسب وتجانس الأنظمة الاقتصادية · لقد شهدت السنوات الأخيرة بروز نوع من التطابق بين الأنظمة الاقتصادية للبلدان المغاربية الوسطية، بعد فترة طويلة من التباين. وهذا الاتجاه يظهر بصفة أوضح بالنسبة للمغرب وتونس ولكنّه كان ذا بال اكثر، في الجزائر وتبعث هذه الاتجاهات على تصوّر تقارب بين قواعد سير وتصرّف الاقتصاديات ممّا يجعلها مناسبة للبناء المغاربي من الإشارة الى أنّ الوضعية بالنسبة لليبيا غير واضحة ولكن من المحتمل أن تشهد تغيّرات مماثلة.

الّا أنّ هذا التطابق لا يمكنه أن يسير الّا بصفة بطيئة نسبيّا تستلزم سنوات طويلة قبل أن تبلغ درجة كافية من التناسب.

— تشابه وتماثل الظروف الاقتصادية مثل مستوى النموّ والمشاكل الاقتصادية الجوهرية تتسم البلدان المغاربية الحالية بتباين أساسي مزدوج. أوّلا هناك بلدان ذات دخل مرتفع نسبيّا وأخرى ذات دخل ضعيف، ثمّ أنّ البعض منها مرتبط بصفة شبه كليّة بموارد المحروقات السائلة والبعض الآخر أقلّ ارتباطا بكثير أو أنّه مورّد لهذه الموارد وهذا يجعل ظروف ومصالح ومشاكل هذه البلدان مختلفة نوعا ما، ومن هنا، تبرز الصعوبة لاندماجها. فمن الضروري أن تتقلّص هذه التباينات بصفة ملموسة كي نستطيع تصوّر توحيدا اقتصادي معمّق. ولكن تقلّص هذه التباينات، اللازم والحتمي بالنسبة لبلدان المغرب العربي سيكون بطيئا.

— بعد الاستقرار للمقوّمات الأساسية للاقتصاديات (مثل النموّ الديمغرافي، النزوح من الريف والقطاع الفلاحي) انّ فترات التحوّلات العميقة والسريعة تجعل التنسيق صعبا بين البلدان وبالتقليص من حدّة ومن سرعة التحوّلات على مستوى هيكلية الانتاج، .) يكون البناء المغاربي أهون

الأهداف على المدى المتوسط

لا يمكن للهدف الطويل المدى المتمثّل في التوحيد الاقتصادي أن يتحقّق الّا بضبط برنامج تدريجي للبناء المغاربي ولا بدّ أن يكون هذا الانجاز كفيلا بمساعدة البلدان المغاربيّة على مجابهة التحدّيات التي تتعرّض لها في آفاق زمنية معلومة
في اطار المبادىء المذكورة، يتعلّق الأمر بأن يقع في نفس الوقت التنسيق بين درجة من

الاستقلالية للبلدان المغاربية واختياراتها وسياستها وبين صيغة من التعاون والاندماج (متغيّرة في الزمن ومعزّزة تدريجيّا للجانب الثاني) بشكل يمكّن من جني أقصى الامتيازات منها بالتقليص في التكاليف وفي حدّة المصاعب

وعلى مستوى التعاون ما بين البلدان المغاربيّة، هناك العديد من الأهداف الوسيطة التي يجب تحقيقها، وسيقع فيما بعد التعرّض لتفاصيل آجال ومراحل بلوغها وفي هذه المراحل، سنقتصر على حوصلتها.

تحرير المبادلات ما بين البلدان

يتمّ القيام بهذه العملية بهدف تنشيط النموّ الاقتصادي للبلدان وتحسين قابليتها للتخفيض من حدّة البطالة ولتنويع اقتصادياتها

ولعلّ هناك مراحل متتالية من شأنها أن تفضي الى تحقيق هذا الهدف.

ـــ الحدّ من القيود على مستوى مبادلات السلع ما بين البلدان المغاربيّة والقضاء عليها

ـــ تحرر مبادلات الخدمات (رسم الانشاء، الخ)

ـــ القضاء على القيود على مستوى حركية الأشخاص ورؤوس الأموال

ويجب أن تتجسّم العمليتين الأولتين بتركيز واحداث منطقة امتيار اقتصادية

ب ـــ سياسة تجارية موحدة تجاه الخارج

يمكن أن تنطوي هذه السياسة الموحدة التي تكون الغاية منها احداث سوق مغاربية مشتركة (مع الهدف الأوّل) على

ـــ تبنّي تعريفة خارجية مشتركة

ـــ انسجام الأوجه غير التعريفية لسياساتها التجارية (المراقبة الكمية، معالم غير تعرفية وتعويضات)

ولعلّ اختارا على مراحل من شأنه أن يحقّق اهدافا ترتكز أوّلا وبالذات على ارساء منطقة امتيار اقتصادية

ـــ اتحادات قمركية قطاعية . تبنّي سياسات خارجية على مستوى القطاعات التي يكون فيها ذلك ممكنا وناجعا ومفيدا.

ـــ ثم تعميم ذلك على جميع القطاعات

ـــ وأخيرا انسجام كلّي للسياسات التجارية الخارجية

ومن المهمّ أن لا يكون هذا العمل موجّها نحو التركيز البسيط الاستراتيجية استبدال للواردات على الصعيد المغاربي لأنّ ذلك لا يساعد البلدان على رفع تحدّيات التداين وتنويع الصادرات والتشغيل. ذلك أنّ هذه الاستراتيجية يجب أن تشكّل فرصة تستغلّها المجموعة المغاربية لتنشيط صادرات البلدان وتنويعها مع توفير وسائل وكفاءات أنجع لها

ج ــ احداث وسائل اندماج وتنمية

لا يقتصر المشروع المقترح للبناء المغاربي على استجلاء وضبط العمليات من النوع العرضي التي تتمثّل في احداث اطار تأسيسي للمبادلات. اذ أنّ هناك عنصرا أساسيّا يتمثّل في احداث أدوات نشيطة تشكّل مقوّما ديناميكيا للبناء المغاربي

ومثل هذه الأدوات المقترح احداثها وتطويرها، المؤسسة المغاربيّة للاندماج، ويعني ذلك التوصل بتبنّي اطار تأسيسي مناسب الى احداث مؤسسات مغاربيّة حقّا، لها على الأقلّ احد الأبعاد التالية

ــ مصدر رأس مالها متعدّد الجنسيات

ــ سوقها مغاربيّة

ــ هياكلها المنتجة موزعة على العديد من البلدان المغاربية

ويكون لهذه المؤسسات، بصفة قانونية وبطريقة تأسيسية مناسبة نظام يضمن لها سير وتطوير استراتيجياتها في الانتاج والترويج على صعيد المجموعة المغاربيّة ولكن هذه المؤسسات لا يجب تصوّرها على كونها ستقتصر في عملها على المغرب العربي فبالعكس تكون احدى فوائدها الهامّة احداث وحدات اقتصادية قادرة على التمركز على الصعيد الدولي في مجال الواردات والصادرات وعندئذ، يمكنها أن تنشّط المبادلات مع بقية العالم ولكن يمكنها أيضا أن تصبح مؤهلة للعب دور أساسي في السيطرة على التكنولوجيا وتكييفها وتطويرها.

د ــ تعاون جغرافي – استراتيجي اقتصادي

يمثّل المغرب العربي في الظرف الراهن، كما ذكرنا ذلك سابقا، مجموعة اقتصادية متوسطة الحجم ذات تأثيرات نادرة نسبيّا ومحدودة على الصعيد العالمي. ولكن لا بدّ أن نتوقّع أنّ الأهميّة النسبيّة للمغرب العربي سترتفع خلال العشريات المقبلة على مستوى البحر الأبيض المتوسط ذلك أنّ تغييرات جغر – استراتيجية تكون أكثر ملاءمة على مستوى المبادلات التجارية والأمن الغذائي والتطور التكنولوجي فعلى البلدان المغاربية أن تطوّر الوسائل والأعمال المناسبة لتحقيق أهدافها على مستوى هذه الأبعاد الثلاثة وفي هذا الصدد، لا بدّ لها أن تأخذ بعين الاعتبار وأن تدافع عن مصالحها أمام مختلف المجموعات الأخرى

ــ بالنسبة لأوروبا التي تبقى الطرف الأساسي الذي تتعامل معه والذي لا يكون تصرّفه دائما في الصالح الأفضل للبلدان المغاربية

ــ على صعيد العالم العربي الذي يمكن للمغرب العربي أن يلعب فيه دورا أهمّ

ــ على صعيد افريقيا أين يمكن لمغرب عربي موحّد أن يشكّل قوّة اقتصادية هامّة قادرة على منافسة تأثيرات تجمّعات أو دول أخرى

هـ ــ انسجام وتوحيد السياسات الاقتصادية

انّ هذا البعد للمشروع هو الأقصى تحقيقا لأنّه يستوجب أعلى درجات التعاون ولكن منذ المراحل الأولى يمكن أن يقتصر هذا التوجّه على بعض الأوجه على أن يقع تعميقه تدريجيّا.
وهناك العديد من الأوجه الواجب تنسيقها مع اعطاء الأولوية للبعض منها بالنظر الى مدى ترابطها مع الأهداف الأخرى :

ــ سياسة الصرف وبالتالي السياسة النقدية.
ــ سياسات الأسعار والتعويض ورسم الأداءات غير المباشرة.
ــ السياسة الجبائية وسياسة الميزانية في مجملها
ــ سياسات الاستثمار والتشغيل (بما فيها تجاه الاستثمار الاجنبي).

ومن الأكيد أيضا أن اوجها اخرى غير اقتصادية، بحصر المعنى، لا بدّ من تنسيقها اعتبارا الى أهمّيتها والى ترابطها مع الجانب الاقتصادي ولعلّ السياسات والأنظمة المتعلّقة بالتربية تشكّل مثل هذه المحاور ذات الأولوية في التعاون بين البلدان المغاربيّة

مراحل المشروع

يقع في اطار الهدف الاجمالي تمييز أربع مراحل أساسية علما وأنّ المدّة المقترحة هنا لهذه المراحل ليست الّا على سبيل الاشارة ولا تدّعي الدقة والواقعية المطلقة ذلك أن مدّة المراحل يمكن أن تكون أقصر أو أطول وفقا لمدى التزام السلط السياسية في العملية ولتطور الظروف الداخلية والخارجية في المغرب العربي ولا يتمثّل الأمر في ضبط خطّة صارمة للبناء بل يتمثّل في اقتراح واحدة تكون مرنة وقابلة للتكييف ومن جهة أخرى، تتسم هذه الخطّة بخاصيتين أساسيتين أخرتين :

ــ فهي تبرز خاصيّة التجميع والتطوّر للعملية وتمكّن من الاعتماد والمراهنة على التأثيرات الديناميكية للعملية.
ــ تدخل تداخلا بين المراحل بشكل يضمن استمرارية الأعمال وتطوّرها

المراحلة الأولى

المدّة : 5 سنوات (1 الى 5).
على مستوى اطار العلاقات الاقتصادية وقع التنصيص في هذه المرحلة على عمليتين وهما احداث منطقة امتيار اقتصادية واتفاق حول سوق مشتركة. مع الاشارة الى أنّ هناك عملية ثالثة أساسية في هذه المرحلة تتعلّق بتبنّي اطار وتطوير للمؤسسات المغاربية للاندماج.

1 ـــ احداث منطقة امتياز مغاربيّة

لا بدّ أن تمكّن هذه المنطقة البلدان المغاربية من القضاء على القيود المرتبطة بالمبادلات فيما بينها ومن منح نفسها وحصولها على امتيازات تجارية ذات طابع تعريفي وغير تعريفي

والهدف من تواجد هذه المنطقة، هو تنشيط المبادلات بين الدول المغاربية وهو ما من شأنه

1) أن يحسّن في نسب استعمال طاقات الانتاج الموجودة وأن يزيد تبعا لذلك في احداث مواطن الشغل

2) أن يمكّن من تطوير أنشطة جديدة

3) أن يستجيب بكيفية أفضل الى حاجيات واختيارات المستعملين المغاربة

4) أن يحسّن في قدرة المنتوجات المغاربيّة على المنافسة بحثّ المؤسسات على العمل على المستوى المغاربي وعلى تحسين قدرتها على المنافسة

ويمكن تركيز منطقة الامتياز الاقتصادية، اتخاذ ثلاث اجراءات أساسية

أ ـــ تعدّد الأطراف وإيجاد الانسجام للمعاهدات الثنائية الموجودة حاليّا

ذلك أنّ المعاهدات الثنائية بين تونس والبلدان الأخرى للمجموعة تنصّ على الاعفاء التامّ من أداء المعاليم القمركية على المنتوجات التي يكون مصدرها البلدان المغاربيّة فيتمثّل الأمر حينئذ في تناول هذه التدابير من جديد وتنسيقها على مستوى مغربي متعدّد الأطراف

ب ـــ فيما يتعلّق بالقيود غير التعريفية يتمثّل الأمر في التصرّف على مستويات متعدّدة

- اعداد قائمة (يقع توسيعها تدريجيا) للمنتوجات التي لا تخضع الى أيّ قيد في توريدها وتصديرها
- بالنسبة لـمنتوجات الخاضعة لمراقبة كميّة في اطار السياسات القومية يمكن النظر في منح امتيازات للبلدان المغاربيّة.

ج ـــ ضبط قواعد لسير العمليات التجارية تكون واضحة وغير مميّزة ولا يكفي في هذا الصدد ضبط اعفاءات من آداء المعاليم القمركية واجراءات طارئة حتّى تتطور المبادلات. **فمن الحاسم والأساسي ضبط قواعد مشتركة تمكّن من ايجاد منافسة شريفة عبر الحدود** ومن عدم التمييز ضدّ المنتوجات المغاربيّة.

وهذا يستوجب بالخصوص :

- ضبط قواعد وابرام اتفاقيات في مجال الاعلام على المستوى المغاربي فيما يتعلّق بالمناقصات الدولية وخاصّة منها التي تكون هامّة بعنوان الحجم
- تشجيع المؤسسات المغاربية على التعهّد بهذه المناقصات
- ضمان معالجة هذا التعهد على الأقلّ بدون تمييز أو بالأحرى بصفة امتيازية
- تبنّي مبدأ اتخاذ القرارات التجارية على أساس مقاييس ومعايير اقتصادية وتجارية

إلّا أنّ نجاح هذه الاجراءات الثلاث مرتبط الى حدّ كبير بالاجراءات الموازية التي يجب أن تتزامن مع تركيز منطقة الامتياز الاقتصادية

ولعلّ هذه الاجراءات الاضافية تعتبر اساسية لضمان نجاح هذه المرحلة ونخصّ بالذكر منها أربعا
1) اعداد وتنفيذ برنامج للتكامل المغاربي في مجال البنية الأساسية والمواصلات ذلك أنّ تطوير المبادلات المغاربية يستوجب لضمان مزيد من الفعالية والدوام له، تواجد بنية أساسية ملائمة للنقل وشبكات اتصال سريعة ودقيقة داخل المحيط المغاربي
2) ضبط نظام للدفوعات المغاربية من شأنه أن يسهّل عمليات الدفع والتعويض من ناحية، ويحدد نظاما ناجعا لتسديد الأرصدة من ناحية أخرى
3) اعداد نظام لتعويض النقص الحاصل في العائدات القمركية اذا اقتضى الأمر ذلك، واتخاذ الاجراءات جبائية أخرى.
4) تبنّي أجهزة ومنشآت لتسوية اختلالات التوازن في المبادلات التي يمكن أن تنجرّ عن احداث منطقة الامتياز. ويعتبر هذا المشكل صعبا في الواقع، لأنّ تواجد اختلال التوازنات بين البلدان الأمر لا مفرّ منه وفي الواقع، فإنّ البلد الذي له عجز، لا يكون بالضرورة خاسرا على المستوى الاجمالي لأنّه يستفيد من توريد منتوجات بأقلّ ثمن من البلدان لأختلال توازن الدفوعات من جرّاء مالها، مثلا، من صعوبات اجمالية في هذا المضمار، فانّها تصبح منشغلة بعجزها المسجّل مع البلدان الأطراف الأخرى كما أنّ اختلالات هامّة في التوازنات يمكن أن ترتبط بتوزيع مختلّ التوازن في مجال احداث مواطن الشغل والتصنيع.
حينئذ، من المهمّ أن يقع استنباط تدابير لتعديل هذه الاختلالات في التوازنات والتسوية الانتقالية التي تمكّن من تجاوزها الّا أنّ هذه الاجراءات لا يجب أن تكون بشكل يفضي الى التراجع في كلّ العملية بتمكين البلدان من التراجع في الواقع في تعهداتها التي تكون اخذتها في مجال الاختيارات الجهوية والتفتح على بقية البلدان الأطراف

2 ــ اعداد وتبنّي اتفاقية عامّة لسوق مشتركة

لقد صمّم احداث منطقة امتياز اقتصادية كمرحلة أولى لانطلاق عمليّة اندماج اقتصادي ذات مدّ كبير حينئذ، من المهمّ أن تقوم البلدان المغاربيّة خلال هذه المرحلة باعداد وتبنّي اتفاقية عامّة ترمي الى احداث سوق مشتركة يتمّ انجازها تدريجيًا خلال المراحل اللاحقة أي على امتداد فترة جملية بحوالي عشرين سنة.
وتحتوي العناصر الأساسية لهذه الاتفاقية العامّة على ·
1) برنامج كامل لتحرير المبادلات داخل المغرب العربي
2) تركيز تدريجي لتعريفة خارجية مشتركة وعامّة وممّا يزيد في تسهيل هذه الاتفاقية أنّ هناك اتجاه نحو تطابق التعريفات الخارجية لتونس والمغرب في الظرف الراهن بالنظر إلى سياستها المتشابهة على المستوى التجاري. ومن جهة أخرى، يزيد انضمام هذين البلدين وكذلك الجزائر، قريبا، الى الاتفاقية العامّة على التعريفات والتجارة في امكانية حصول مثل هذه الاتفاقية
3) اتفاقية حول تحرير الخدمات : لا بدّ لهذا النوع من المبادلات الذي ما انفكّ يتطور على الصعيد العالمي والمغاربي من ناحية ويصبح محورا أساسيًا في المشاورات الدولية من ناحية أخرى،

أن يستأثر بالاهتمام اللازم في علاقات الدول المغاربية فيما بينها ولا بدّ أن تحدّد الشروط التي تتمّ بها هذه المبادلات حتّى ينعدم التمييز داخل المنطقة المغاربيّة.

4) اتفاقية حول قوى الانتاج وخاصّة منها اليد العاملة ورؤوس الأموال

5) معاملة خاصّة للبلدان المغاربيّة الأقلّ تقدّما خلال مراحل انجاز السوق المشتركة ويشمل ذلك بالخصوص موريطانيا في صورة ما إذا تكون طرفا في العملية، وخلال هذه المرحلة الأولى من المشروع، يمكن الشروع في انجاز بعض العناصر المتعلقة بتحقيق الاتفاقية، بالاضافة الى منطقة الامتياز الاقتصادية

— ايجاد الانسجام على مستوى التعريفات الخارجية للبلدان بتقليص الفوارق الموجودة بينها

— ايجاد التناسق على مستوى التسعيرات غير القمركية للمبادلات الخارجية

— تنسيق اجراءات التجارة الخارجية

3 — مؤسسات الاندماج المغاربية

يتعلّق الأمر باحداث أداة جديدة طريفة للاندماج وهذه هي الأداة التي تمكّن من خلق مقوّم نشيط في عملية البناء المغاربي وتكمّل الاجراءات التأسيسية العريضة مثل منطقة الامتياز الاقتصادية.

ويتعلّق الموضوع أن صحّ القول باحداث مؤسسات قومية مغاربيّة تستطيع — عندما يكون ركيزتها كيان اقتصادي أوسع يمكّنها من التدرّب والتدعّم — أن تتمركز بصفة أفضل على الصعيد الدولي في مجال التوريد والتصدير على حدّ السواء

ومن جهة أخرى، من شأن هذه المؤسسات الجديدة على الصعيد الداخلي للمغرب العربي أن تكون كفيلة أكثر بتنسيق السوق المغاربيّة وجعلها أكثر شفافية وفي الأخير، تكوّن هذه المؤسسات الأساس لمجموع المنشآت التي لها مصلحة أساسية في المغرب العربي وتعمل على تطويره والنهوض به

وتمثّل مؤسسات الاندماج المغاربيّة وحدات اقتصادية يمكن أن تكون أمّا محدثة حديثا بصفة كليّة أو ناتجة عن مؤسسات موجودة من قبل وبفضل اطار تأسيسي متعدّد الجوانب، يمكن لهذه المؤسسات أن تكتسب صفة ونظام مؤسسات الاندماج المغاربيّة ثمّ تتمتع بالامتيازات فيما بعد مع خضوعها لقيود هذا النظام

ويمكن في هذا النظام اعتبار عدد من المبادىء

1) انّ المؤسسات (الخاصّة أو العمومية) هي التي تبادر بطلب نظام مؤسسات الاندماج المغاربيّة ويمكن أن تكون مؤسسات موجودة قومية في طور التحوّل، أو مؤسسات جديدة في طور الاحداث

2) تسند الصفة أو النظام بموجب قرار من جهاز مختصّ يحدث على مستوى مغاربي متعدّد الأطراف

3) يعطي نظام وصعة مؤسسات الاندماج المغاربيّة امكانية الاشتغال على الصعيد المغاربي في مجال الانتاج والترويج في اطار ميثاق يحدّد أيضا واجباتها
4) يمكن لمؤسسة الاندماج المغاربيّة أن تطالب بامتيازات مثل مستوى معيّن من الحماية ضدّ المنافسين الأجانب

كما أنّ هذه المؤسسات مدعوّة بصفة ملموسة اكثر للعب ادوار متعدّدة .
ـــ تطوير أنشطة الانتاج التي تنطوي على اقتصاد هامّ في التكلفة و / أو على نقل هامّ للتكنولوجيا
ـــ تخصيص استثمارات اضافية ومتكاملة في مختلف البلدان المغاربيّة
ـــ تجمّع واشتراك رؤوس الأموال الخاصّة أو العمومية المتأتية من بلدين أو من عدّة بلدان
ـــ احداث مؤسسات محكمة ومتينة بما فيه الكفاية لمجابهة المنافسة الدولية والتمركز في أسواق البلدان الأجنبية
ـــ تطوير كفاءات وطاقات في مجال البحث والتنمية والتكنولوجيا

ويستوجب اعداد نظام مؤسسات الاندماج المغاربيّة كذلك العديد من الاجراءات الاضافية، منها :
1) تليين وتكييف السياسات القومية فيما يتعلّق بتدفق رؤوس الأموال حتى تفرز درجة معيّنة من الحركية داخل المحيط المغاربي
2) ايجاد حريّة للكفاءات العليا (من مهندسين واطارات) داخل المغرب لتسهيل عمل مؤسسات الاندماج المغاربيّة
3) اسناد دور خاصّ لبنوك التنمية للنهوض بمؤسسات الاندماج المغاربيّة وتمويلها، بما في ذلك البنوك ذات الصبغة المغاربيّة التي يمكن أن تكون، هي نفسها، مؤسسات اندماج مغاربيّة

4) الاجراءات الأخرى

خلال هذه المرحلة، يمكن للبلدان المغاربيّة أن تشرع في اتخاذ العديد من الاجراءات الأخرى التي تحضّر للمراحل اللاحقة وتكمّل الاتجاهات الأساسية لهذه المرحلة
ـــ بداية التنسيق في مجال تحديد نسب الصرف حتّى يقع استقرار النسب الثنائية
ـــ بعث مشاريع ذات أولويّة في مجال البحث التكنولوجي واحداث مؤسسات ملائمة بما في ذلك مراكز مختصّة جامعيّة للتكوين والبحث. وفي عددها ونوعيتها، لا تقتصر هذه المشاريع الّا على الارادة السياسية وقدرة المغاربيين على الخلق والابداع وعلى الموارد المتوفّرة (التصحّر، النمو الديمغرافي ..)
ـــ التعاون في مجال التصدير : تبادل التجارب والاعلام

المرحلة 2

المدّة 7 سنوات (6 الى 12)

لا بدّ أن يقع توسيع العمل المرتبط بالمرحلة الأولى باجراءات جديدة مع مواصلة تعميق التدابير المتعلقة بالمرحلة الأولى وكما ذكر آنفا في اطار مناقشة المبادىء العامّة، وقع اختيار هذه التدابير بشكل يمكّن من تحقيق مكاسب وأرباح مع التخفيض في التكاليف وفي حدّة الخلافات بين البلدان. وهي تدابير يمكن أن تحظى بموافقة البلدان وتصبح متطابقة مع سياساتها التنموية حتّى وان كانت غير منسجمة تماما.

وهناك اجراءان كبيران لا بدّ من اتخاذهما وهما انجاز اتحادات قمركية قطاعية وتطوير برنامج تعاون استراتيجي

1 ـــ الاتحادات القمركية القطاعية

في الاطار العام للاتفاقية حول السوق المشتركة، يتعلّق الأمر ـــ بدلا من الشروع في احداث فوري لاتحاد قمركي احمالي يطرح مشاكل ومصاعب كبرى ـــ بانتهاج طريقة عمل حسب القطاعات. ذلك أنّه باختيار أنشطة قطاعية ملائمة، يمكن التقدّم بانجاز البناء المغاربي

ويتمثّل الهدف في ايجاد تفاعل بليغ بين القطاعات حتّى يعطي للمؤسسات المعنية محيط اقتصادي أوسع ويقع تعزيز الأهداف التي ترمي اليها منطقة الامتياز الصناعية في مجال الاستثمارات والانتاج والتشغيل من ناحية، والمنافسة الدولية من ناحية أخرى

ويستوجب تركيز اتحادات قمركية قطاعية على مستوى بعض قطاعات خاصّة من الأنشطة، الاجراءات التالية .

ـــ تبنّي اطار تأسيسي منسجم لعملياتها.

ـــ تمكين مؤسسات هذا القطاع من النشاط على الصعيد المغاربي بدون عراقيل

ـــ احداث سياسة تجارية مشتركة وموحّدة تجاه البلدان الأجنبيّة تعريفة خارجية مشتركة و / أو اشكال أخرى حمائية.

ويمكّن هذا الاطار القطاعي من توسيع امكانيات تطوير مؤسسات الاندماج المغاربيّة. ويستوجب كذلك تدعيم جهاز منطقة الامتياز الاقتصادية وبالتحديد الاتفاقيات حول الدفوعات

وفي هذا الصدد، لا بدّ من اعداد اتفاقيات حول السياسة القطاعية يمكن أن تكون مخصّصة لقطاعات الخدمات أساسا مثل النقل البرّي، البناء، البنوك وشركات التأمين. ولكن يمكنها كذلك أن تشمل الأنشطة الفلاحية والصناعية. وسيقع اختيار هذه الأنشطة وفقا للمعايير والمقاييس التالية :

ـــ يكون تحويل المبادلات من البلدان الأجنبية أضعف ما يمكن، وبذلك تكون التكاليف أقلّ بالنسبة للبلدان المغاربيّة.

ـــ تكون الامكانيات أقوى لاحداث المبادلات مع البلدان المغاربيّة

ــ السياسات التجارية لمختلف البلدان تكون الأكثر تشابها بالنسبة لهذه الأنشطة
ــ المشاكل التي يطرحها تفاعل هذه الأنشطة مع انشطة أخرى لا يشملها التعاون، تكون الأصعف وهو ما من شأنه أن يحدّ من المصاعب الناجمة عن التعريفات والقيود المرتبطة بمواد التي تدخل في عملية الانتاج والمختلفة بين البلدان في حين أنها متشابهة على مستوى المواد التي تخرج عن عملية الانتاج (ويمكن للاتفاقيات القطاعية نفسها أن تنسّق السياسات التجارية بخصوص المواد التي تدخل في انتاج هذه القطاعات)

2 ــ التعاون الجغرافي ــ الاستراتيجي

لا بدّ لهذا التعاون أن يشمل حقل العلاقات التجارية وحقل التكنولوجيا

أ ــ التعاون التجاري

ولئن كان من الممكن الشروع في هذا التشاور منذ المرحلة الأولى، فإنّه من الأحسن أن نقوم بهذه الاجراءات بصفة مكثفة ومركّزة عندما يكون البناء المغاربي قد أخذ شكله لأنّ الأمر يتمثّل بالنسبة للبلدان المغاربيّة في أن تطرح بصفة جماعية مشاكل علاقاتها التجارية مع البلدان الأخرى وخاصّة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولهذا، تكون أجهزة ومؤسسات التنسيق والاستشارة ضرورية.

ومع ذلك، يوجد في الظرف الراهن تطابق قليل بين مصالح البلدان المغاربيّة فيما يتعلّق باستراتيجياتها التجارية العالمية

إلّا أنّه يجوز أن ننتظر في المستقبل حصول نزعة نحو التطابق ممّا يسهّل اتخاذ مواقف مشتركة أكثر شدّة تجاه الخارج وهكذا من الصالح في البداية أن يقع تركيز التعاون على المشاكل الخصوصية التي يمكن تجمّع بلدان المنطقة

ب ــ التعاون التكنولوجي

ربّما يشكّل هذا، أحد المجالات التي تتعارض فيه مصالح البلدان المغاربيّة بأقلّ الدرجات في حين أنّ الرهان بالنسبة لها هو الأخطر في هذا المجال وهكذا يمكن أن يشكل هذا التعاون أحد المحاور الهامّة للبناء المغاربي !

حينئذ، من الأساسي في البلدان المغاربيّة أن يتمّ اعداد برنامج للتعاون الاستراتيجي (القطاعات الاستراتيجية وذات التكنولوجيا المتطوّرة) حتّى تتمركز في السباق نحو تطوير التكنولوجيا والسيطرة عليها وتكثّف في الوسائل المغاربيّة في هذا المجال ويتعلّق الأمر بتحديد بعض القطاعات الاقتصادية أن يتأكّد التعاون على المستوى المغاربي أمّا لأسباب أمنية أو لدواعي التنمية التكنولوجية

وللقيام بهذه التدابير، يجب تطوير مؤسسات مشتركة (يمكن أن تكون مؤسسات اندماج مغاربيّة)

ونظام مغاربي للتعليم والبحث ونظام مغاربي لاسناد الشهادات مع تسهيل حركية الكفاءات العليا وحلب التي توجد بالخارج

3 ــ الاجراءات الأخرى

الى جانب هذه المحاور الأساسية، يمكن أن تقوم البلدان المغاربيّة بالتوازي وعلى غرار المرحلة الأولى، باجراءات تكميلية وتحضيرية للمراحل المستقبلية

ــ مواصلة مجهودات ايجاد التناسق والانسجام الجبائي والقمركي
ــ تنسيق سياسات الدفوعات والصرف
ــ تحرير حركيّة الأشخاص ورؤوس الأموال بين البلدان
ــ تنسيق السياسات الداخلية للأسعار والتعويضات.

المرحلة 3

المدّة عشرة سنوات (13 الى 22)

يتمثّل الهدف الأساسي لهذه المرحلة في انهاء عملية انجاز السوق المشتركة المغاربيّة. ذلك أنّ نجاح المراحل السابقة وتطابق سياسات البلدان والاجراءات التحضيرية على امتداد اثنتي عشرة سنة تمكّن عندئذ من تكميل بناء مثل هذا الكيان الاقتصادي حسب برنامج الاتفاق الذي تمّ اعداده في المرحلة 1.

وتكون المقوّمات الأساسية لبناء هذه السوق المشتركة كما يلي :

1 ــ التحرير الكلّي للمبادلات بين البلدان المغاربيّة وخاصّة الغاء القيود غير التعريفية مع اعارة اهتمام خاصّ لمبادلات الخدمات

2 ــ تركيز تعريفة خارجية موحّدة ومشتركة تجاه البلدان الأجنبيّة ولكن أيضا تنسيق الاجراءات الحمائية الأخرى وهذا يستوجب تطابق السياسات التجارية للبلدان المغاربيّة الذي يتطلّب مدّة كافية لتحقيقه. ذلك أنّه بدون انسجام وتنسيق جملة التوجهات والمضامين للسياسات التجارية الاجمالية لا يمكن أن تكون هناك سوق مشتركة ولعلّه من الأكيد أنّ ضبط تعريفة خارجية يبقى منقوصا ان لم يقع تعزيزه باجراءات أخرى

ومن جهة أخرى، يكون تبنّي تعريفة خارجية مشتركة قد تمّ تسهيله بفضل الاجراءات والتدابير المتخذة والمنجزة في مرحلتين الأولى والثانية لتقريب التعريفات القمركية ولا بدّ أن يتمّ اختيار تعريفة خارجية مشتركة بشكل يوافق مصالح جميع البلدان، وهو أمر جدّ صعب اذ أنّ هناك مصلحتين متعارضتين · فالصناعات المركّزة في بلد ما يمكن أن تكون لها مصلحة في حماية مكثفة (وبالتالي اختيار نفس التعريفة الخارجية المشتركة الموجودة في هذا البلد)

ولكن من الجانب الآخر، يمكن أن تسعى بعض البلدان المورّدة لهذه المنتوجات أن تكون لها الحماية الأقلّ درجة للتخفيض من خسائرها (بما أنها يجب أن تدفع ثمنا أرفع عند التوريد من الطرف المقابل)

حينئذ، يتعلّق الأمر بالسعي لايجاد معادلة بين هذه الاهتمامات المتعارضة.

3 ـــ توحيد اجراءات التجارة الخارجية

4 ـــ تحرير حركة التنقل للعمال داخل المغرب العربي

5 ـــ تحرير تدريجي لحركية رؤوس الأموال

وبالتوازي مع تركيز السوق المشتركة، يتواصل التعاون في المجالات الأخرى . التكنولوجيا، المشاورات مع الأطراف، تنسيق السياسات الاقتصادية الأخرى

المرحلة 4

المدّة : من 15 الى 20 سنة

يتعلّق الأمر في هذه المرحلة بتعزيز كلّ المناهج والتدابير التي شرع فيها للتوصل الى تركيز وحدة اقتصادية متقدّمة ومدفوعة الى اقصى حدّ ممكن وخلال هذه الفترة، يكون الحجم الاقتصادي للمغرب العربي كبيرا ومعتبرا وتكون الشروط الأوّلية قد تحقّقت على امتداد الثلاث مراحل الأولى كما يكون قد حصل التنسيق على مستوى أوجه السياسة الاقتصادية التي تمّت حوصلتها آنفا وليس من الممكن ولا من المفيد أن ندخل في تفاصيل هذه المرحلة التي يرتبط محتواها الصحيح الى حدّ كبير باختبارات المراحل الثلاث الأولى وبوضعيّة البلدان المغاربيّة في هذه المرحلة.

ملحق : جداول احصائية

إنّ المعطيات الواردة في الجداول التالية مأخوذة عن تقرير البنك العالمي لسنة 1987 حول التنمية في العالم جداول هذا التقرير التي اخذت منها الأرقام المشار إليها حسب كلّ حالة وقعت الاشارة بعلامة « ع. م. » بالنسبة للمعطيات التي لم نتمكن من الحصول عليها

مصطفى النابلي

كلية العلوم الاقتصادية والتصرّف ـــ تونس

وجامعة الاوفال، الكيباك ـــ كندا

جدول 1

مؤشرات التطوّر في المغرب العربي

البلدان	الناتج القومي الخام الفردي		نمو الناتج الداخلي الخام %		نمو السكان %	
	دولار 85	نسبة النمو 85-1965 %	80-1965	85-1980	80-1865	85-1980
الجزائر	2 550	3 6	7 5	4 9	3 0	3 3
ليبيا	7 170	-1 3	4 2	-6 1	4 5	3 9
المغرب	560	2 2	5 7	3 0	2 5	2 5
موريطانيا	420	0 1	2 1	0 2	2 2	2 1
تونس	1 190	4 0	6 6	4 1	2 1	2 3
بلدان ذات موارد متوسطة	1 290	3 0	6 5	1 7	2 4	2 3

المورد جداول 1، 2، 27

جدول 2

حركية السكّان في المغرب العربي

البلدان	نسبة النموّ القومي العاملة %			نسبة التحضّر %		السكان		
	1965–80	1980–85	1985–2000	1965	1985	1985	2000	حالة توازن*
الجزائر	22	36	37	38	43	22	34	81
ليبيا	36	37	35	29	60	4	7	18
المغرب	29	33	31	32	44	22	31	66
موريطانيا	18	27	31	7	31	2	3	8
تونس	28	31	28	40	56	7	10	18
المغرب العربي	—	—	—	—	—	57	85	191
بلدان ذات موارد متوسطة	25	25	24	37	48	—	—	—

المورد   جداول 27، 32، 33

* يقع بلوغ حالة التوازن للسكان بالنسبة لبلدان المغرب في الربع الأخير من القرن 21

جـدول 3

الادحار والاستثمار في بلدان المغرب العربي

البلدان	الاستثمار الداخلي الخام / الناتج القومي الخام			الادحار القومي / الناتج القومي الخام			نسبة العجز إلى الناتج القومي الخام		
	73-1965	80-1973	85-1980	73-1965	80-1973	85-1980	73-1965	80-1973	85-1980
الجزائر	32 1	44 5	38 2	29 9	38 9	38 6	-2 2	-5 6	0 4
ليبيا	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م
المغرب	15 0	25 6	23 3	14 5	16 4	12 6	-0 5	-9 1	-10 6
موريطانيا	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م
تونس	23 3	29 9	31 3	21 5	23 2	22 6	-1 8	-6 7	-8 7

المورد حدول أ، 11

جدول 4

الدين العام الخارجي

البلدان	صافي الدين (مليون دولار)		نسبة الى الناتج القومي الخام		خدمة الدين			
					نسبة إلى الناتج القومي الخام		نسبة إلى الصادرات	
	1970	1985	1970	1985	1970	1985	1970	1985
الجزائر	941	13 664	19,4	24,0	0,9	8,1	3,9	33,3
ليبيا	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م
المغرب	716	11 231	18,3	101,3	1,6	9,3	8,6	23,7
موريطانيا	27	1 363	13,9	208,2	1,8	12,0	3,3	19,0
تونس	543	4 442	38,7	56,1	4,6	8,6	19,5	24,9

المورد جدول 19

جدول 5

حجم المغرب العربي بالمقارنة مع بعض بلدان العالم

البلدان	السكان (مليون) 1985	نسبة النمو الناتج القومي الخام الفردي 1965–1985 (%)	الناتج القومي الخام الفردي (بالدولار) 1985	الناتج الداخلي الخام (مليار دولار) 1985	الصادرات الصناعية		القيمة المضافة الصناعية (مليار دولار سعر 1980) 1984
					(مليون دولار) 1985	نسبة « PVB » (%) 1985	
الجزائر	21,9	3 6	2 550	58,180	184	19	5,195
ليبيا	3,8	−1 3	7 170	25,420	205	ع م	1,066
المغرب	21,9	2 2	560	11,850	876	36	3,117
موريطانيا	1,7	0 1	420	600	2	66	ع م
تونس	7,1	4 0	1 190	7,240	756	25	1,375
المغرب العربي	59,4	—	1 737	103,230	2,023	—	10,753
تركيا	50,2	2 6	1 080	48,820	3,849	36	15,692
اليونان	9,9	3 6	3 550	29,150	2,241	23	6,635
البرتغال	10,2	3 3	1 970	20,430	4,412	8	7,897(*)
اسبانيا	38,6	2 6	4 290	164,250	17,227	28	59,816
مصر	48,5	3 1	610	30,550	375	21	8,950(*)
المكسيك	78,8	2 7	2 080	177,360	7,129	9	43,331
ايطاليا	57,1	2 6	6 520	358,670	67,292	21	ع م
بلجيكا	9,9	2 8	8 280	79,080	40,860	14	31,497
كوريا	41,1	6 6	2 150	86,180	27,669	26	26,650
سويسرا	6,5	1 4	16 370	92,690	25,230	20	ع م

المورد: جداول 1، 3، 7، 14

ملاحظة: (*) سنة 1983

حـدول 6

المغرب العربي بين سنوات 60 و 80

البلدان	السكان مليون	الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)	الناتج القومي الخام الفردي (بالدولار)	هيكل الناتج الداخلي الخام: الفلاحة	الصناعة التحويلية %		القيمة المضافة الصناعية (مليار دولار) ثمن 1980	هياكل القيمة المضافة الصناعية (1)	(2)	(3)	(4)	(5)
سنوات 60	1965	1965 (ثمن) دولار 85	1965	(1965)			(1970)	(1970)				
الجزائر	12,5	15,473	1 257	15	34	11	1,578	33	29	5	4	29
ليبيا	1,6	18,830	9 315	5	63	3	197	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م
المغرب	11,9	4,455	362	23	28	16	1,772	28	27	9	6	30
موريطانيا	1,1	0,435	412	32	36	4	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م
تونس	4,6	2,270	543	22	24	9	353	26	28	3	10	33
المغرب العربي	31,7	41,463	1 195	ع م	ع م	ع م	3,900	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م
سنوات 80	(1985)	(1985)	(1985)	(1985)			(1984)	(1984)				
الجزائر	21,9	58,180	2 550	8	48	11	5,155	18	26	7	3	47
ليبيا	3,8	25,420	7 170	4	57	5	1,066	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م
المغرب	21,9	11,850	560	18	32	17	3,117	35	21	4	10	30
موريطانيا	1,7	0,600	420	29	25	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م
تونس	7,1	7,240	1 190	17	34	14	1,375	24	21	8	10	37
المغرب العربي	59,4	103,230	1 737	ع م	ع م	ع م	10,713	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م

المورد حداول 1، 2، 3، 7

ملاحظات القطاعات (1) الفلاحة والصناعة الغذائية
(2) النسيج والملابس
(3) الآلات ووسائل النقل
(4) مواد كيماوية
(5) مواد أخرى

الجدول 7

التبادل التجاري المغاربي 60 — 80

البلدان	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	هياكل الصادرات % المحروقات، مواد معدنية ومعادن (1)	المواد الأولية الأخرى (2)	النسيج والملابس (3)	الآلات ووسائل النقل (4)	مواد مختلفة (5)	صادرات مصنّعة (مليون دولار)
سنوات 1960			(1965)					(1965)
الجزائر			57	39	ع م	2	2	24
ليبيا			99	1	ع م	1	ع م	7
المغرب			40	55	1	ع م	4	23
موريطانيا			94	5	ع م	1	ع م	1
تونس			31	51	2	ع م	17	23
سنوات 1980	(1965)	(1965)	(1985)					(1985)
الجزائر	13,034	9,061	98	ع م	ع م	ع م	2	184 (أ)
ليبيا	10,841	6,186	98	ع م	ع م	1	1	205 (أ)
المغرب	2,156	3,885	32	28	14	1	25	878 (أ)
موريطانيا	0,374	0,234	58(أ)	41(أ)	ع م	ع م	ع م	2
تونس	1,738	2,757	47	11	18	5	19	756 (أ)

المورد حداول 10، 11، 14

ملاحظة أرقام لغير سنة 1985

بناء المغرب الكبير بين التقارب والتباين

لئن كانت فكرة اقامة المغرب الكبير قديمة قدم حركات التحرير الوطنية للبلدان الرئيسية الثلاث (المغرب ــ الجزائر ــ تونس) فقد تركزت في ضمير أبناء هذه المنطقة واستقرت في حياتهم بصورة تدريجية. فالمغرب الكبير الذي ضبط تصوره من قبل الأطراف الثلاثة أثناء ندوة طنجة الشهيرة الملتئمة في عام 1958 قد شرع في بنائه بسرعة غداة استقلال بلدان افريقيا الشمالية الثلاث وفعلا، فقد بذلت حكومات البلدان المغاربية الثلاث منذ بداية الستينات جهودا هامة قصد اقامة مؤسسات مغاربية تيسر تبادل البضائع بينها وتشجع عليه

إلّا أن هذه المحاولات الأولى ستتعثر بسبب ظهور نزاعات جهوية (بين الجزائر والمغرب وبين الجزائر وتونس) من ناحية وفتور العلاقات بين المغرب وتونس من ناحية أخرى. وهو ما سينشأ عنه انكسار المدّ المغاربي الذي لوحظ في السنوات الأولى من الاستقلال

ولقد اتاحت تنقية العلاقات السياسية بين البلدان المغاربية في آواخر الستينات الفرصة لتنمية المبادلات بين مختلف البلدان المغاربية بصورة محسوسة، وخاصة بين المغرب والجزائر كما مكنت من اعطاء دفع جديد للتعاون الصناعي. من ذلك أن قرار احداث مصنع من كبريات مصانع الاسمنت المغربية بوجدة ــ وهي مدينة نائية جدا عن المراكز الرئيسية للاستهلاك لكنها قريبة جدّا من منطقة وهران قد تم اتخاذه خلال هذه الفترة غيرأن هذه الانطلاقة الجديدة سيوضع لها حد بصورة فجئية في اواسط السبعينات

وفي خلال السنوات العشر الأخيرة، ستصبح السمة المسيطرة للعلاقات بين البلدان المغاربية هي الانعدام الكلي لأية علاقات اقتصادية أو تجارية بين المغرب والجزائر وان ما حدث من تنمية للعلاقات بين القطر المغربي وبقية بلدان المغرب الكبير لم يكن ليعوّض ما حصل من انعدام المبادلات التجارية بين المغرب والجزائر فنموّ المبادلات مع تونس سيظل محتشما جدّا، أما مع موريطانيا فلن يمتأ تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية في مدّ وجزر

وهكذا، فان بناء المغرب الكبير قد أصبحى في نظرأغلبية أبناء القطر المغربي في بداية الثمانينات أسطورة قديم وحلما من أحلام الماضي لكن تعدّد المصاعب الاقتصادية الداخلية وتضافرها (من نقص في التشغيل وبطالة وتداين وتدهور لأسعار الفوسفاط والمحروقات) وتصخم هذه المصاعب تبعا لاتساع العلاقات مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة بدقة ما فتئت تتزايد بصورة صارت تبعث على الانشغال اكثر فأكثر، كل ، كان له أثر طيب في جعل الاعتقاد القديم في مثل أعلى مغاربي يطفو مجددا على السطح. فالمغرب الكبير الذي هو بصدد البناء سيقع التفكير فيه من الآن فصاعدا في اطار اوسع، ضمن أفق مجموعة متوسطية وهكذا فان السمة المميزة للسنوات القليلة الأخيرة هي تعدّد الاتفاقات الثنائية التي تجسمت عاليا في نمو هام للمبادلات بين مجموعتين من البلدان أعني بين الجزائر وتونس من ناحية والمغرب وليبيا من ناحية أخرى فقد اصبحت ليبيا حاليا المزود الثالث عشر للمغرب محتلة بذلك مرتبة قبل اليابان والبرازيل ذلك أن قرابة 2 % من واردات المغرب متأتية من هذا البلد كذلك فهي تحتل المرتبة الثانية عشرة من بين حرفاء المغرب قبل الولايات المتحدة والعراق والعربية السعودية

فبعد مرور قرابة خمسة وعشرين عاما على استقلال كافة بلدان المغرب الكبير فان ما سجل من تطوّر على طريق انجاز مشروع المغرب الكبير وتحقيق الاهداف التي يقوم عليها (مثل اتساع المبادلات بين البلدان المغاربية ونمو التعاون الصناعي) بقي محدودا ويبدو أنّ عدم التواصل هو السمة المميزة الأساسية للعلاقات القائمة بين مختلف البلدان المغاربية، سواء منها العلاقات الاقتصادية أو السياسية

ان عدم الاستقرار والتناقض اللذين يميزان العلاقات السياسية القائمة بين البلدان المغاربية يشكلان في الظاهر الأسباب الرئيسية التي حالت دون تحقيق بناء المغرب الكبير لكن باستثناء الأعوام الأولى من بعد الاستقلال فانه يبدو لنا ان الحواجز ذات الطابع السياسي مبالغ فيها فالظروف الاقتصادية الخاصة بكل بلد من البلدان المغاربية قد شكلت وستظل تشكل بالتأكيد عائقا هاما دون اقامة هذه المجموعة

ذلك ان اقامة الصرح المغاربي لا يمكن أن تتيسر في نهاية الأمر الا بازالة ما من شأنه أن يكبح تحرير المبادلات وحرية تنقل الاشخاص ورؤوس الأموال بصرف النظر عن كل هدف آخر وفي اعتقادنا ان بناء الصرح المغاربي مستوقف على البحث عن مزاحمة مكثفة ودائمة بالنسبة لمعظم المنتوجات المصنّعة وعن تكامل بالنسبة لبعض من المنتوجات فحسب

صعوبة بناء الصرح المغاربي

ان ما يلاحظ من عدم تواصل ومن تأرجح في الخطابات السياسية الداعية الى اقامة الصرح المغاربي يبدو عاليا وكأنما يتضمّن الأسباب الأساسية التي تحول دون نجاح هذا المسعى الّا ان انعدام ارادة سياسية حقيقية ووجود انانيات وطنية محتلمة، كل ذلك يحول دون اقامة فضاء

اقتصادي على المستوى الجهوي، يكون أحسن هيكلة وأكثر استقلالية وصناعة وأقلّ توجّها نحو العالم الخارجي وحتى أقل تحلما ويتوفر على قدرة حقيقية للتفاوض مع الأطراف الاقتصادية للبلدان المغاربية

وباعتبار ان الاندماج يتبع كل هذه المزايا وغيرها من الامتيازات فانه لا يمكن أن يكون محلا لأية مناقشة بل يتحتم

فهذا الاعتقاد الراسخ الذي طالما ظل مشتركا لدى أغلبية رجال الفكر المغاربيين يعير العنصر السياسي أهمية مبالغا فيها ويقلص الفضاء الاقتصادي الى حدود الفضاء السياسي

ومع ذلك فقد مرت فترات كان فيها تلاقي وجهات النظر السياسية كبيرا حدّا (مثلما كان الحال في بداية العشرية الماضية) دون أن تتحقق فيها انجازات اقتصادية متعددة الأطراف ذات بال : فهل كانت عوامل المقاومة الاقتصادية أقوى مفعولا في نهاية الأمر من مقتضيات التقارب السياسي ؟ وهل الظروف الاقتصادية الحالية تسمح بالتفكير في تخطيط بناء الصرح المغاربي بأكثر تفاؤل ؟

السياسات الاقتصادية الوطنية وبناء المغرب الكبير

غداة الاستقلال، كان المغرب الكبير يتجلى في صورة ثلاث مجموعات قطرية متجاورة ذات هياكل متقاربة الى حدّ انها ظلت الأمد بعيد توصف بالمتنافسة

وفي الواقع فقد كانت منافستها تكمن خاصة في عدم صلابتها

— تصنيع هش لا يتناول الا بعض المنتوجات الاستهلاكية

— فلاحة تقليدية تطوّرت تطوّرا ضعيفا متوجهة الى انتاج مواد غذائية

— فلاحة عصريةو متوجهة خاصة الى الأسواق الخارجية

— قاطع منجمي وقطاع طاقة كبيرا الأهمية غير أنهما يصدران كامل انتاجهما في صورة مادة خام

— تركيز كبير على سبيل المبادلات مع فرنسا

فالاقتصادات المغاربية التي كانت مفصولة بحواجز اكثر مما كانت متنافسة قد دعيت الى البحث عن صور من التكامل الاقتصادي، وهو أمر يتجاوز امكانيات بلدان احررت استقلالها من عهد قريب وهل من حاجة الى تأكيد أن هدف التكامل يقتضي بالضرورة التخلي عن انتاج بعض المواد و / أو ترك مشاريع انتاج بضائع أخرى وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره في ذلك الوقت. وعليه فان ما اعلن عنه بطانجة عام 1964 من اهداف تطوير وتنسيق لمخططات التنمية وملائمة بين المشاريع الصناعية بقي في مستوى الأماني الخيّرة. فقد خصصت السنوات الأولى بعد الاستقلال في كل بلد من بلدان المغرب الكبير بالدرجة الأولى لتسوية مشكل الاختيارات الاقتصادية الداخلية. كما تميزت بالرغبة في التقليص من أهمية العلاقات التي تربطها بفرنسا.

ومن المفارقات أن يكون الوقت الذي تنص فيه اللجنة الاستشارية القارة للمغرب الكبير في برنامجها الحماسي على ضرورة ضبط قائمة الصناعات التي لا يحق لأي بلد عضو أن ينشئها فوق ترابه من غير الموافقة المسبقة للأطراف الأخرى هو ذات الوقت الذي تختار فيه الجزائر التصنيع الارادي لاقتصادها بالاعتماد على امكانياتها الطبيعية من المواد الأولية، أي على النفط ومشتقاته كذلك أخرى المغرب في نفس الوقت نعمل بارادة ثابتة على تنمية فلاحته بسرعة معطيا الأولوية لبناء السدود ويسعى الى اضفاء مزيد من القيمة على منتوجاته التصديرية بإقامة مركبات كيمائية هامة.

كما اختارت تونس التنمية على انفراد بالاعتماد على مواردها الطبيعية ولم يتعثر عمل اللجنة الاستشارية القارة للمغرب الكبير في الحقيقة حول مشكل مصدر المنتوجات التي يتعين تبادلها، وانما كان ذلك لأنه لا يتفق الى حدّ بعيد مع السياسات الاقتصادية الوطنية التي تم ضبطها.

ان تحسن الموارد المالية المتأتية من تصدير المواد الأولية ومواد الطاقة قد يسّر للجزائر تنمية الصناعة الثقيلة وأتاح للمغرب مواصلة سياسة اقامة السدود وبناء مركبات كيمائية جديدة بمدينة صافي في ظروف أحسن أما تونس فستستغل هذه الظروف المناسبة تنسيق نسيجها الصناعي وقد كان الهدف المقصود المعلن أو غير المعلن بالنسبة الى البلدان الثلاثة الرئيسية للمغرب الكبير يتمثل في تحقيق اندماج افضل وفي تحسين مكانة البلاد في التقسيم الدولي للعمل

وهكذا فان المكاسب المحرزة في مجال الادماج والتي غالبا ما تتحدث عنها المقالات الاقتصادية لم تكن واضحة للعيان في وقت من الأوقات بالنسبة الى البلدان المغاربية وحتى عندما يبالغ في قيمة الجانب السياسي فهو غالبا ما يكون صورة تعكس الجانب الاقتصادي وفي نهاية الأمر فان ما أملى على البلدان المغاربية سلوكا متباينا خلال الفترة الأخيرة هو الاختلاف في الموارد الطبيعية التي توجد فوق سطح الأرض أو في باطن الأرض والتقلبات الكبيرة في السوق العالمية للمواد الأولية.

وان الظروف الحالية الدقيقة سواء على الصعيد الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي (ارتفاع نسبة النقص في التشغيل والبطالة) التي تمر بها مختلف البلدان المغاربية جاءت الى حدّ ما نتيجة الاختيارات الاقتصادية التي اعتمدت في السابق ولانعدام التحكم في التموجات الاقتصادية والمالية الدولية وذلك لتفاقم عدم التوازن الاجتماعي والسكاني.

فبروز فكرة المغرب الكبير على السطح من جديد خلال الأعوام الأخيرة قد تم من دون أية علاقة بالمشاكل السياسية التي مازال مستعصية الحلّ.

ولئن لم يقع ذلك في اطار معيّن الى حدّ الآن، فان مشكل بناء المؤسسات المغاربية قد عاد ليطرح من جديد

فما هي الدروس المستخلصة من تجارب الماضي ؟ وما هي الحلول الجديدة التي يمكن تقديمها ؟ وفي اطار اية مؤسسات يمكن أن تقام الوحدة المغاربية ؟ هذه أهم الأسئلة التي تتردد في أغلب الأحيان على ألسن الباحثين من أبناء المغرب الكبير.

صعوبة بناء الصرح المغاربي داخل اطار قانوني قائم من قبل

ان بناء مجموعة اقتصادية هو عمل متطور يتواصل في الزمن ويقتضي تحوير أو تبديل بعض المتغيرات واضافة أخرى لم تكن متوقعة من قبل. وهو سعي متجه الى المستقبل في منتهى الدقة فالتطورات العظيمة التي تحدث حاليا في مجالات التكنولوجيا والاعلامية والثقافة وعلم البيئة تجعل من الصعب رسم التوجهات الكبرى لتحولات الغد، وعليه فانه من غير المستحسن التقيد باطار مخطط مهما بلغ من حسن تنسيقه خاصة وان عناصر التطور وعوامل التغيير خارجة عن سيطرة البلدان المغاربية

وان ما نأمل تبيانه هو ان اعداد مخطط لبناء الصرح المغاربي الوضع الحالي لاقتصادات البلدان المغاربية أعسر ممّا كان عليه منذ عشرين عاما، خاصة وان هذه الاقتصادات ستظل مدعوة لأمد طويل الى البحث عن حلول فردية لصعوباتها

التخطيط وبناء المغرب الكبير

ان التصور التقليدي للتخطيط يتلاءم بصعوبة مع الحركة الحديثة المتجهة الى تحرير الاقتصاد ولذا فهو غالبا ما يترك

وقد قطعت خطوة في المغرب، ذلك أنه بالموازاة مع تحرير الاقتصاد والتحويل الهام والبطيء الى الخواص الذي شهده، فان القطاع العمومي يعترض حاليا لتفكيك تدريجي لكنه متقدم جدّا(1)

ويبدو أن نفس الظاهرة تحدث بتونس أيضا حيث يلاحظ تخلّ تدريجي للدولة وتحويل مراقبة للاقتصاد لفائدة الخواص

وبخصوص الجزائر فان اعادة هيكلة نظام الانتاج التابع للدولة والمركزة أساسا على تفكيك الوحدات الصناعية العملاقة وتنمية التصرف المستقل للمؤسسات التي اعيدت هيكلتها حديثا، تندرج في الاطار العام لاصلاح الاقتصادات المغاربية

ولم تشذّ ليبيا وموريطانيا من هذه الظاهرة اذ يتم تدريجيا ادخال اصلاحات محتشمة لكن حقيقية على اقتصاديهما

وهكذا فان التوجه العام الذي اخذت ترتسم ملامحه بالمغرب الكبير يتلخص في تخلي الدولة بنسبة متفاوتة الأهمية. ففي كل البلدان المغاربية ستكون الدولة بمثابة جهاز للتوجيه والمراقة والتحكيم في مجال النشاط الاقتصادي اكثر من أن تكون عاملا اقتصاديا ومنتجا هاما للبضائع والخدمات

---

1) فتحويل الاقتصاد الى الخواص الذي يشهده المغرب حاليا على مدى واسع سيكون مشفوعا على الأرجح بتخلي القطاع البنكي عن التخصّص وبتحديد لمشمولات نظر ديوان الصرف إن لم يقع حذفه كليا

السوق و / أو الانتاج وبناء المغرب الكبير

بعد أن كانت الافضلية في السنوات الأولى من الاستقلال لفكرة بناء المغرب الكبير عن طريق فتح الأسواق، حلت محلها فكرة تعتمد أساسا على اقامة مشاريع مشتركة وان انشاء مصنع الاسمنت بوحدة يندرج بالضبط في هذا الاطار(2) فهل تمثل اقامة مؤسسات كبيرة مشتركة عملا هاما على طريق الاندماج المغاربي ؟

ان احتمال اقامة مثل هذه الوحدات الانتاجية يثير عديد من الملاحظات والأسئلة

وحتى تكون مثل هذه المؤسسات حقيقة مغاربية يتعين أن تكون أغلبية البلدان المغاربية معنية بانشائها بكيفية أو بأخرى (مكان الانتصاب، التزويد بالمواد الأولية ـــ استعمال اليد العاملة، التسيير، تسويق المنتوج)

أضف الى ذلك أن هذه المؤسسات يسعى أن يكون حجمها كبيرا جدّا وهو ما يتعارض مع اسياسة النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة المتبعة بالمغرب وتونس من ناحية ومع سياسة تقسيم الوحدات الصناعية الكبرى والتشجيع على انشاء المؤسسات الخاصة الصغرى والمتوسطة المتبعة في الجزائر من ناحية اخرى

ان انشاء مؤسسات مغاربية مشتركة يقتضي بالضرورة اسهام الدول المغاربية، لكن الاسهام الفعّال للدولة في تكوين المؤسسات على الصعيد المغاربي هل يمكن أن يتماشى مع تخليها على الصعيد الداخلي ؟

ومن ناحية أخرى فان المؤسسات المغاربية المشتركة لا يمكن أن تكون قادرة على العيش الا اذا حظيت خلال الأعوام الأولى على الأقل بضروب من الحماية، وهذا من شأنه أن يعطل سير اجراءات التحرير المطبقة حاليا بالمغرب وتونس

وأخيرا فالمؤسسات المغاربية المشتركة تكون بالضرورة متجهة نحو السوق الداخلية في حين أن السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتّبعة حاليا تشجع انتاج البضائع المعدة للتصدير وتحدّ من امكانيات توسّع السوق الداخلية

اختيارات سياسات اقتصادية وطنية

ان المغرب وتونس الى حدّ ما يشجعان سياسة اقتصادية اكثر تفتحا على الأسواق الخارجية
ـــ تنمية الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مجالات الخياطة والملابس الداخلية والكهرباء والالكترونيك وهي مؤسسات تدر مكاسب ضعيفة وتعكس من احداث العديد من مواطن الشغل
ـــ البحث عن مواد فلاحية جديدة قابلة للتصدير والحدّ من حماية الانتاج المخصص للسوق الداخلية وهذه السياسات الاقتصادية الوطنية لا يمكن أن يعاد توجيهها نحو بناء المغرب الكبير

---

2) ما كان باعث خاص ليجازف أبدا بانجاز مشروع مثل هذا

الا في صورة ما اذا كانت الارباح التي يمكن أن تحصل من التوجه الجديد تمثل حلا ملموسا للمشاكل التي تواجهها الاقتصادات المغاربية في الوقت الراهن : مشاكل المديونية، والنقص في التشغيل والبطالة المزمنة، وهي أكبر تحديات تدعى هذه الاقتصادات الى التغلب عليها

المديونية : ان البلدان الرئيسية للمغرب الكبير تسجل حاليا تفاقما هاما للتداين سواء من حيث قيمة الدين المطلقة أو بالنسبة الى امكانياتها وحسب التقديرات الأكثر اتفاقا فان الدين الجملي يفوق اربعين مليار دولار امريكي. وهو يساوي دين نيجيريا ويفوق بقليل دين مصر فالمغرب الذي كان طوال سنوات عديدة البلد الأقل مديونية من بين البلدان المغاربية أصبح اليوم عليه دين يفوق الناتج القومي الاجمالي، ويتطلب تسديده ثلث قيمة الصادرات من البضائع والخدمات ولئن كانت وضعية تونس تبعث عن الانشغال الى درجة أقل بقليل من المغرب فان مشكل الجزائر يكتسي صبغة أخرى · تصدير يعتمد على مادة واحدة وهو ما يجعل اقتصادها معرضا اكثر لمتقلبات الأسواق

ان اقامة المجموعة المغاربية داخل اطار محدّد من قبل سيقتضي من مختلف الدول المغاربية مصاريف هامة اضافية لتحول عمليات التعويض من غير مقابل هام، بالنسبة للمدى القصير على الأقل.
ولئن ظل التقييم المضبوط لنقص التشغيل والبطالة مشكوكا فيه حدّا (3) فان هاتين الظاهرتين قد بلغتا نسبا تبعث على الانشغال. وفي مقدمة من تضرروا من البطالة شرائح السكان الذين تتراوح اعمارهم بين 20 و 30 عاما الذين لهم مستوى تعليم يزداد ارتفاعا يوما بعد يوم وهذه الوضعية ناتجة عن سلوك يتسم باللامبالاة في مجال تزايد النسل وقع توجيه خلال السنوات الأولى من الاستقلال كما انها ناتجة عن المجهود الهام المبذول من قبل الدولة في مجال الانتداب طوال الستينات والسبعينات وان الاصلاحات التي أدخلت لا تسمح بمواصلة هذا المجهود في حين ان القطاع الخاص يستجيب بصورة غير كافية لما تنتظره منه الدولة

ان نقص التشغيل يمسّ الوسط الريفي والقطاع غير المنظم وخاصة في المغرب ومع ذلك فهذا القطاع الأخير يلعب دور المعدّل للاقتصاد وهو دور معتبر حدّا ويستفيد الى حدّ ما من الاغلاق المحكم والرسمي للحدود الجزائرية المغربية (نشاط هام في تهريب السلع الممنوعة على جانبي الحدود).

وهكذا فان جمع خمس اقتصادات ما تزال هشة وخاصة معرضة جدا لتقلبات السوق العالمية لا يصمن في شيء التخفيض مما تتسم به هذه الاقتصادات من توجه للخارج بل على العكس، فقد يزيد الحال تفاقما يجعل السوق المغاربية اكثر جاذبية للشركات الكبرى الأجنبية من غير أن يحسّن من قدرة المجموعة المغاربية على المفاوضة. فهو لا يسمح حتى بالأمل في ان تكسب هذه البلدان دعما تكنولوجيا. وان تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي غالبا ما تتطلب

3) بالنسبة الى المغرب يقدر حاليا بأكثر من 15 % من السكان الذين هم في سن الشغل

تكنولوجيا مألوفة وتشغيل يدا عاملة كثيرة هي ايضا ناتجة عن اخفاق المحاولات الهادفة الى تطويع تكنولوجيا متطورة جدّا
ان الوضعية الحالية تدع للاقتصادات المغاربية قليلا من امكانيات العمل فهي لا تسمح لها الّا بتنمية طاقة التصدير على حساب السوق الداخلية غالبا
وهذا الاستعراض (الذي لا يدّعي الشمول) للصعوبات التي يمكن ان تظهر عند بناء فضاء مغاربي مخطط يبيّن ضرورة اعادة النظر في تصور بناء الصرح المغاربي. لكن في كل الحالات فان هذا البناء لا يمكن أن يكون نسخة من أي انموذج من نماذج الموجودة حاليا وخاصة منها نموذج السوق الأوروبية المشتركة

بعض عناصر تفكير لبناء فضاء اقتصادي مغاربي

ان اهمية الصعوبات القائمة وعدم وجود ما يثبت الجدوى الاقتصادية الحقيقية من حيث الأرباح التي تتحقق عن طريق الادماج لا يمكن أن تؤدّيا بصورة نهائية الى التخلي عن الأطروحة القائلة بضرورة تحقيق ادماج مغاربي

ـــ فبناء الصرح المغاربي مثلما اكدنا ذلك هو جزء من تصور الشعوب المغاربية، وان تحقيق هذا البناء غالبا ما عرض من قبل المسؤولين المغاربيين باعتباره هدفا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتنمية بلدان المنطقة

ـــ ان بناء المغرب الكبير سيمكّنه دون شك من تجاوز النزاعات الجهوية التي مرّ بها تطور العلاقات بين البلدان المغاربية منذ ان احرزت استقلالها، وسيحث بلدان المنطقة، بفضل ما سيحققه من استقرار، على تخصيص جهودها اكثر من ذي قبل لمعالجة مشاكل النمو الاقتصادي والاجتماعي المتأكدة أضف الى ذلك أنه سيحول دون استغلال البلدان الأجنبية عن المنطقة للتوترات في العلاقات السياسية لكسب مواقع قوية في اقتصادها

ـــ ان بناء الصرح المغاربي اذ يجعل تنقل الاشخاص ورؤوس الأموال والمهارات ممكنا بين كافة البلدان المغاربية يكون من غير شك عاملا من شأنه أن يساعد على تحقيق عقلانية الانتاج

ـــ وأخيرا فان الادماج المغاربي من شأنه أن يكون عاملا هاما لتحقيق تنمية متناسقة واكثر توازنا للجهة

ان جملة هذه العوامل ـــ هذا ولم نتعرض للعوامل الثقافية التي وقع التأكيد عليها قدر الكفاية في مجالات أخرى يدعم فكرة الادماج السريع للمغرب العربي رغم تنوع الحواجز المذكورة آنفا وأهميتها على أن هذا الادماج لا ينبغي أن ينسى، وأوكد من ذلك أنه لا ينبغي أن يخطط

الحد ممّا يعرقل المبادلات وبناء الصرح المغاربي

ان بناء الصرح المغاربي ينبغي تصوره في اطار متطور ديناميكي وحسب حركة تسلسلية، بحيث

أن التغييرات التي يقع ادخالها تؤدي الى تحويل متغيرات أخرى واعادة توجيه الكميات الحملية نحو وجهات أخرى في غالب الأحيان
وعلى هذا الأساس فان مخطط بناء مضبوط ببرنامة يبدو قليل الفائدة لا سيما وأن اعداده يمثل في حد ذاته موضوعا لاختلافات متعددة، تؤدي، بصورة أو بأخرى، الى الأضرار بتطور هذا البناء ومن جهة أخرى، فكل مخطط بناء واقعي يجب أن يوحّد بعين الاعتبار. إلّا أن ما شهدناه في السنوات الأخيرة من تحولات هامة وسريعة وحثيثة وخاصة في مجالات التكنولوجيا واعلامية، لا يسمح بادخال متغيرات أو تغييرات أو تحويلات داخل مخطط البناء المغاربي فعلاوة على ما يتسم به مثل هذا البناء من طابع الجمود سيكون من الصعب ترتيب حلول لتنقيحه أو لتقويم اتجاهاته

ثم أن عدم اقرار نظام للتحكيم على الصعيد الاقتصادي وشبه استحالة ايجاده سوف يطرحان انماطا أخرى من المشاكل . أوجه تنفيذ المخطط المصادق عليه، التزام التنفيذ، ومراقبه المتابعة والتوجه الجديد للعلاقات التجارية (بالخصوص) بين مختلف البلدان المغاربية، المتسم بكثير من المرونة ومن البراغماطية، لعله يحمل في طياته آمالا بالنسبة الى المستقبل اكبر من كل ما وقع القيام به في مستوى التشاور والبرمجة في اواخر الستينات وكم نود أن يقع العمل على مواصلة هذا التيار وتشجيعه وحث المستهلك على معرفة منتوجات البلدان المغاربية الأخرى والتعود عليها(4)
وعليه، وقبل التفكير في طرق بناء المغرب الكبير، فانه من الضروري اقرار حرية تنقل البضائع بين البلدان المغاربية على أن هذا التحرير ينبغي أن يكون تدريجيا مع توخي الحذر حتى يقع تجنب أي صدمة نفسانية ــ سوسيولوجية وينبغي كذلك العمل على أن لا تؤدي الديناميكية الجديدة في المبادلات الى الاضرار بأي واحد من البلدان المغاربية ذلك أن فتح الحدود الجزائرية لمواد الاستهلاك المصنعة سيعود بالفائدة على التساوي للمؤسسات التونسية والمغربية وكذلك للمستهلكين الجزائريين لكن على الأمد القصير فحسب أما على الأمد المتوسط والبعيد، فإنه يخشى أن يعود بالضرر على الكيان المغاربي حيث أن الجزائر لا يمكن أن تبقى خاضعة للبلدان المغاربية الأخرى فيما يخص استهلاكها من المواد المصنعة
على أن عملية التحرير التدريجي للمبادلات ينبغي أن تجري بصفة موازية للمجهود الخاص باعادة تنشيط قطاع الصناعات الخفيفة في هذا البلد
وهناك خطر للانزلاق مماثل فيما يتعلق بالمنتوجات الفلاحية ذلك أن التأخير الحاصل للجزائر في مجال تنمية زراعتها هام جدا (ولا سيما في ميدان الباكورات). وعليه فان اعادة توجيه الصادرات المغربية نحو الجزائر، مثلما يشار بذلك في كثير من الأحيان، لا يبدو لنا مستحبا حيث أن ذلك قد يضر اضرارا قوية بالجهود التي يبذلها النظام الجزائري لتنمية القطاع الفلاحي ويزيد من الاختلالات الهامة في التوازن التي يعوق بناء المغرب الكبير

4) ان المستهلك المغربي العادي يجهل كل شيء من منتوجات البلدان المغاربية باستثناء التمور التونسية والجزائرية

ويسعي أيصا أن يتم تحرير المبادلات تدريحيا وفي نطاق التشاور وان تصسط مراحله ويقع ايحاد توارن بين المنافع الحاصلة في الأمد القريب والمصار المنحرة في الأمد البعيد واذا ما كانت المنافسة متقاربة الى حد ما فيسعي منح امتيارات للمنتوحات المغاربية على المنتوحات القادمة من حارح المغرب الكبير

وبالتواري مع حركة التحرير التدريجي لمبادلات السلع، يسعي البحث عن اقرار احراءات مرافقة واحراءات تكميلية ومن بين الاحراءات التي تبدو لنا أهم من سواها نذكر ·

— الملاءمة الجبائية وخاصة في مجال الاداءات الموظفة على المؤسسات والاداءات غير المباشرة

— التنسيق بين النظم الاقتصادية في مجال الديوانة

— الملاءمة بين مختلف مجالات الاستثمار

— التشاور، ولم لا، التنسيق في مجال نسب البطالة. وهذه الاحراءات المختلفة ليس من شأنها احداث أي تجاوز لسيادة البلدان المغاربية مع انها تخلق روحا جديدة من التنسيق

ولا يمكن أن تتخذ احراءات أخرى باتفاق مشترك بين مختلف البلدان المغاربية ولا سيما الاحراءات المتعلقة بتنمية وتشجيع انشاء مؤسسات مغاربية مشتركة خاصة فالامتيارات الممنوحة للخواص والمنصوص عليها في مجالات الاستثمارات لكل البلدان المغاربية بالامكان اعطاؤها لكل مقاول ينتمي الى احد البلدان يشترك مع مقاولين اصيلي البلدان المغاربية الأخرى ويمكن أن تشمل هذه الامتيارات في وقت لاحق المؤسسات المشتركة الخاصة الأوروبية المغاربية لكن في اطار يسوده روح أفضل مع التعاون بين المجموعة المغاربية والمجموعة الأوروبية

ان تشجيع حرية تكوين الشركات بين المقاولين المغاربيين يقتضي من الأساس تنظيم تسهيلات لتيسير تنقل هام لرؤوس الأموال، الا ان تشجيع تنقل الأشخاص ولا سيما المدرسين والمحامين والأطباء الذين تتوفر لديهم معارف ومهارات وتجارب جديدة يمكن أيضا أن يكون مفيدا في مجال تشييد الصرح المغاربي

والمقصود في نهاية الأمر هو تنمية اقتصادات مغاربية متنافسة اكثر منها متكاملة، اقتصادات اكثر تشعبا وكثافة وكذلك أقل هشاشة واستهدافا للمؤثرات الخارجية (فالاقتصادات التي تتكون اكثر من 90 % من قيمة صادراتها الجملية من منتوج واحد أو منتوجين تكون دوما عرضة لتقلبات السوق الدولية)

ان اندماجا يقوم على أساس البحث عن التكامل الاقتصادي فحسب قد يكون مصدرا اضافيا لدعم التوارد بين البلدان المغاربية

فنجاح البناء الاقتصادي للمغرب العربي يقتضي بالضرورة التخفيض من هشاشة نظام الانتاج لكل بلدان المنطقة واضفاء مزيد من الفاعلية على سيره

بناء المغرب الكبير والتنمية الجهوية

ان نجاح بناء المغرب الكبير رهين باقرار توازن بين دول المنطقة وكذلك بتحقيق توازن جهوي داخل الدول

فمند قرابة عشرة أعوام يتم في المغرب تطبيق سياسية ارادية لتحقيق اللامركزية والتنمية، إلّا أن النتائج ما تزال غير ذات بال وان الجهود المبذولة بالجزائر لنشر التيار الكهربائي في الأرياف وما يجري بتونس وموريطانيا وليبيا للنهوض بالريف لهو يسيء بالتقاء وجهات نظر الدول المغاربية فيما يتعلق بتنمية الجهات

وفي هذا المجال توجد امكانيات حصبة للتعاون الثنائي فالجهات الحدودية هي بصفة عامة جهات غير محظوظة لأسباب عدة من بينها ما هو راجع الى بعدها عن العواصم المختلفة وان الشرق المغربي وغربي الجزائر يمكن أن يكونا محلّ تجربة مثمرة في مجال التعاون بين البلدين وكذلك الأمر بالنسبة الى شرقي الجزائر وغرب البلاد التونسية.

ففي مرحلة اولى يمكن للدول المختلفة ان تشترك لانشاء مؤسسات مشتركة هامة تتطلب استثمارات ذات بال لكنها تساعد على تمكين هذه الجهات من استقلال نسبي بالنسبة للجهات « المركزية » (مصانع اسمنت، مطاحن)

ومن المستحسن أن يكون تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال اكثر سهولة في المستقبل على جهتي الحدود وان تضبط شروط خاصة في مجالات الاستثمارات لفائدة المؤسسات الخاصة المشتركة المستقرة بهذه الجهات أليس من الممكن في نهاية الأمر ان تصير المناطق الحدودية اقطابا حقيقية للاندماج ولا سيما بالنسبة لجهة المغرب الكبير ؟

★★★

ان شروط النجاح في بناء أي صرح جهوي تكمن أولا وبالذات في تحقيق توازن دائم بين الاقتصادات المكوّنة للمجموعة المراد ادماجها ويقتضي التوازن

— بناء مجموعة اقتصادية وطنية محكمة الهيكلة متشعبة وذات جدوى فالادماج الاقتصادي ينجح في العالم المتطور أكثر مما ينجح في البلدان المتخلفة

ــ ويقتضي أيضا التخفيف من الفوارق بين البلدان المرشحة للادماج (صعوبة توسيع السوق الأوروبية المشتركة بالغة الدلالة في هذا المضمار)

ــ ان تحقيق التوازن يقتضي أيضا البحث عن ترابط لا يكون مجحفا، فقبول التكامل يعني بالاحرى قبول احتمال حصول تبعية ووجود علاقات غير متكافئة وتباين في وجهات النظر وان البلدان الأكثر ارتباطا بعضها البعض هي البلدان التي لها اقتصادات متنافسة ومستوى نمو متساو بصفة محسوسة مثل فرنسا والمانيا.

فالتكامل يمكن أن يبحث في تحقيقه من خلال تنمية انتاج كل بلد تبعا للامكانيات الطبيعية المتوفرة لديه، لكنه في كل الحالات سيتحقق من تلقاء نفسه بفضل تحرير المبادلات

فانتاج سلسلة المنتوجات الأكثر تنوعا في كل بلد من البلدان المغاربية لعله يكون أحسن ضمان للالتقاء الاقتصادي وتبعا لذلك للالتقاء السياسي ان البحث عن ترابط حقيقي يستوجب دعما متبادلا ومكثفا ثم انّ تشجيع أي بلد على تنمية اقتصاده هو في نفس الوقت مساعدة للجار على تقوية اقتصاده الذاتي

محمد رجاء عمراني . استاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط
البشير حمدوش استاذ بالمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي.

مغــرب التحـديـات

نمت فكرة المغرب وتطورت كلما شعر المغاربة بوجوب توثيق الصفوف لمجابهة احدى التحديات (مكافحة الاستعمار، مفاوضات مشتركة الخ) ومن جهة اخرى فان تجسيم هذه الفكرة قد أهمل حينما تبين ان بامكانها ان تتسبب في تأخير أو في نقص شأن احدى الدول أو تعترض على اقرار كيان اقتصادي قومي، بيد أن الفكرة بقيت على الصعيد التصوري وآلت شيئا فشيئا الى خيال ثم الى اسطورة

ان الأزمة الاقتصادية والمالية واكبتها بداية ازمة اجتماعية وشهدها معظم دول المغرب، والانحصار الذي يبدو أنه دخل في حمأته تقدمات اقتصادية واجتماعية موازية ومتغايرة وهذا على الرغم من وجود تراث اقتصادي واجتماعي ووضع جغرافي استراتيجي واقتصادي جد ملائم وموارد متأتية من الأرض ومما تحت الأرض استخدمت أو هي قابلة للاستخدام وهي على جانب لا بأس به من الأهمية، وكذلك موارد بشرية تحسنت نوعيا عن طريق انتشار التعليم المدرسي والتربية على نطاق فسيح مما جعل في طالعة الاهتمامات بروز فكرة المغرب بوصفها الطريقة الاستراتيجية القادرة على رفع تحديات القرن الحادي والعشرين ويبدو أن التعاون الاقتصادي قد حظي بامتياز على غيره من الاختيارات ليكون اداة تقارب عن طريق المراحل بين دول المغرب
وقد اظهرت التجربة السابقة خلال العشرين سنة الأخيرة ان محاولات التعاون قد اقتصرت اساسا على مستوى العرض، وذلك قصد شد ازر التراث الاقتصادي المشترك

أما المبادلات التجارية فقد لبثت ضعيفة وتوقف عليها لحد محدود تجسيم ونجاح أو نجاح المشاريع المشتركة وقد اباتت المصالح الخاصة للدول عن تراتيب واجراءات ادارية كثيرا ما كانت مخالفة للاتفاقات وتتجه صوب التعاون المقرر لدول المغرب المنبثق عن ارادات سياسية
وهذا الضرب من التساؤل هو الذي سوف يسمح بالقاء السؤال المتعلق بالمصير المشترك وذلك بربط العلاقة بين الاصلاحات الاقتصادية الجارية الآن في المغرب وبين ضرورة التقارب او قيام وحدة مغربية قصد رفع تحديات القرن الحادي والعشرين التي نواجهها جميعا

ماذا تعني فكرة المغرب ؟

وسيلة استراتيجية للمقاومة ضد الاستعمار

ان فكرة لمغرب او على الأصح فكرة وحدة المغرب هي تصور وضعت أسسه الحركات الوطنية المغاربية كوسيلة كفاح ضد الاستعمار المسلط عليها باجمعها وشيئا فشيئا مع توالي الاحداث والظروف بدأ من اوائل القرن العشرين الى قرب حصول الدول المغربية على استقلالها السياسي كان المغاربة يشعرون أنهم مرتبطون بمصير واحد ازاء التحدي الذي كان يمثله في ذلك العهد استقلال كل من المغرب وتونس والجزائر وكانت فكرة المغرب قد ظهرت بادىء بدء في صفوف النجم الشمال الافريقي الذي كوّن أول وآخر حزب سياسي مغاربي هو نجم الشمال الافريقي (1928 ـــ 1937) ومن هناك تمخضت فكرة الدول المتحدة لافريقيا الشمالية التي كانت أول مرتكز لنجم الشمال الافريقي

وقد ألغيت هذه الفكرة فيما بعد لتحل محلها تصورات في حجم كل قطر من اقطار المغرب وغداة الحرب العالمية الثانية التي قدم فيها المغربيون نصيبهم من الدم والدموع الى جانب الحلفاء وبعد ان رفضوا الاستجابة الى دعوات الفاشستيين الألمان والايطاليين قد برزت الفكرة المغاربية في نفس الوقت الذي اتسع فيه نطاق الكفاح من اجل الاستقلال فكان على سبيل المثال تأسيس لجنة المغرب العربي بالقاهرة التي يرأسها الأمير عبد الكريم الذي كان يمثل (شخص) المقاومة والكفاح ضد الاستعمار، وهذا ما يعبر عن وجهة النظر التي كانت تسود الأوساط الوطنية المغاربية.

وكانت جمعية الطلبة المسلمين في الشمال الافريقي التي انخرط في سلكها عدد كبير ممن غدوا فيما بعد قادة للكفاح المضاد للاستعمار في المغرب العربي هي مثال آخر يشهد بقوة تلك الفكرة وتأججها وإننا لنجد في كل مرة الوطنيين المغربيين التابعين لأهم الحركات الملية جنبا الى جنب في مواجهة القمع الذي كان يسعى لكبح جماحهم وهم ملتفون حول فكرة المغرب سواء كانوا داخل المنطقة المغربية أو خارجها، وهم ما انفكوا يؤكدون حتى في اشد اوقات القمع ان تحرير أي قطر من الأقطار المغربية الثلاثة على انفراد ما هو الا من قبيل الخيال بحيث أن تحدي السطوة الاستعمارية كان مبنيا على هذه الفكرة

بيد أن المذكرات الأولى التي دارت في البلاد التونسية ثم في المغرب قصد تمهيد السبيل للاستقلالات التي قرب عهدها خلال الأعوام الخمسون قد كان من نتيجتها ان وضعت في المقام الأول السعي الى استقلال كل قطر على حدة وارجاء خطط العمل المشترك شيئا فشيئا الى ما بعد بحيث ان فكرة الوحدة المغربية قد ارجئت الى ما بعد وهكذا قد سقط التحدي للاستعمار بالنسبة للبعض وأرجىء بالنسبة للآخرين لكنه قد برز في صيغ اخرى وفعلا فانه لا بد في هذا المقام من الاشارة الى التضامن الخارق للعادة الذي حظيت به الجزائر المجاهدة من طرف بقية الأقطار المغاربية المستقلة، المغرب وليبيا وتونس

لقد كانت فكرة الوحدة المغربية قائمة الذات ولو في صيغ اخرى مادامت الجزائر خاضعة للاستعمار فلم يكن الأمر يتعلق ببرنامج عمل مشترك بل بتضامن فعال ولم تكن ثمة لجان بل مؤتمرات للأحزاب. .

وابان الحديث والعبارات المستعملة عن تصور ملحوظ للنص، بحيث ان التحدي قد تغير وضعه وفكرة المغرب قد احدثت في التطور ومع زوال التحدي الاستعماري عند استقلال الجزائر في عام 1962 حصل الرجوع احيانا في عنف شديد من حرب الرمال على سبيل المثال الى حجم كل قطر من الأقطار المغربية. وفي الواقع فإنه لا التكاملات ولا المميزات المشتركة ذات الصبغة الثقافية كانت تعوز الجميع لبناء اسس أمة موحدة عظيمة الشأن ذلك ان البلدان المغربية الفقيرة والناقصة من حيث التغذية ومن حيث التصنيع وعدد سكانها غير وافر ومعظمهم غير متعلم لم تكن لديهم أشياء كثيرة تدعوهم الى التنازع من اجلها وكم من آمال كان بوسعهم أن يسعوا الى تحقيقها والحال ان كل هذا لم يتبين لهم أنّه كان بمثابة التحدي

ذلك ان البناء كان يعتبر امرا ميسورا ما دامت الارادة والضمير قائمي الذات، وفعلا لم يبق وجود لتحد تعني مواجهته على قدم وساق، والفكرة المغربية بقيت عالقة في القلوب وفي الضمائر ووقع ترديدها في الخطب السياسية للتذكير بما بيننا من وشائج القربى، وبذلك انقلبت شيئا فشيئا الى ظاهرة غيبية والى خيال بعد ان كانت العامل الاستراتيجي الأكثر بروزا الذي ارجع الاستعمار القهقري في صورته المعهودة ثم ازاحه نهائيا عن اقطار المغرب

الاستقلال وبناء الدول المغربية العصرية أبعدا فكرة البناء المغربي

لقد اصطدم مغرب الدول، بمسألة البناءات القومية فبادىء بدء على الصعيد التأسيسي اذ كان المراد اقامة ادارات دولية هيكلية ثم على الصعيد الاقتصادي ضرورة ان مقاومة الخصاصة والجهالة والتخلف كان في شأنها ان تتصرف في الموارد البشرية والمادية القليلة التي كانت في حوزة كل قطر من اقطار المغرب

وقد اعتبر التحدي الموجه للتخلف قضية داخلية على الرغم من تكاثر الاتفاقات والعقود والمنظمات الاستشارية التي وقع اقرارها لتمهيد السبيل لبناء المغرب وقد اضاف الخطاب السياسي الذي اختير في عدة مراحل من التاريخ الاقتصادي الحديث للدول المغربية الى التناقض مشيرا الى ان التنمية سوف تكون في كل قطر بحسبه ومع ذلك فان كل بلاد، ظلت شديدة التأثر بالتجربة المجاورة التي كثيرا ما كانت مرجعا واضح المعالم نظرا لأن المشاكل القائمة كانت شديدة التقارب وكذلك الحلول لها على اقرب الاحتمالات، وما حمله التاريخ الاستعماري من وقر ثقيل قد سمّ على الدوام العلاقات بين الدول المغربية اذ كانت كل منها تنظر الى واقع الخلافات وتأولها على اساس صالحها الوطني ليس الا فكيف والحالة ما ذكر يتم الاتفاق على رفع التحدي الذي يفرضه التخلف ؟ وكيف افرغت بعض الاستثمارات المشتركة من محتواها بعد ان تم « التفاوض » في شأنها وفقدت القليل من الجدوى التي اريد الحصول عليها منها ؟

ولنذكر ايضا ان بناء الدولة في كل بلاد لم يتم بدون ألم، وبدون ازمة داخليّة وبدون اضطراب وهذا ما عزز سوء الظن من هذا وذاك. وبحلول الأعوام سبعين ومع نماء الايرادات المنجمية (بترول، غاز، فسفاط) التي ارتفعت اسعارها في السوق العالمية قد كانت فرصة استغلتها الأقطار لاستكمال تنظيمها الداخلي ورصد برامج استثمارات ذات بال.

وشهدنا اذ ذاك ميلاد مغرب جديد متكون من دول اقيمت على اساس اجتماعي ذي بال ولم يلبث ان واجهته مشاكل من نوع جديد ما انفكت في تصاعد على توالي الأيام، فهل عقب هذا الوضع تعزيز للفروقات الموجودة أم هل سنّشهد رجوع التحديات المشتركة مما من شأنه ان تعود بفكرة وحدة المغرب على الصعيد الايجابي والداخل في حيز الامكان ؟ وقد وضع مصطفى النابلي في محاضرته هذه المشاكل في اطارها الصحيح بأن رتبها في خمسة تحديات سوف اشير إليها دون أن انقلها برمتها

— النماء الديمغرافي بالنظر الى عدم كفاية النماء الفعلي للانتاج
— تصدير صنف واحد من المكاسب الأولية التي هي المصدر الأساسي للموارد الخارجية
— التداين الخارجي الذي يجعل من عموم المغرب احدى المناطق الأكثر تداينا في العالم بحسب عدد السكان
— التدهور المتواصل للاكتفاء الغذائي الذاتي دون أن يقابله نمو للقطاعات الأخرى في نطاق الانتاج
— التبعية التكنولوجية المتزايدة ليس فقط على صعيد التقنيات المألوفة بل ايضا وبالأخص على صعيد التفاعلات التكنولوجية التي يعتبر المغرب متغيبا عنها تماما

هذه التحديات الخمسة بالنسبة للمستقبل توضع على محك النظر في اطار مغربي ليس فقط في مستوى كل دولة بانفرادها بالنظر على الأقل الى ثلاثة احداث رئيسية، احدها له صبغة داخلية والآخرين لهما صبغة خارجية

— تصاعد لتطرفات لا سيما التي لها صبغة ثقافية وهي في جانب منها نتيجة تلك المشاكل
— توسع نطاق المجموعة الاقتصادية الأوروبية واقامة سوق مشتركة وحيدة ابتداء من سنة 1992
— الأزمة العالمية التي عرفت في العالم النزعة الحمائية للدول قد حددت في احسن الأحوال استقرارا لاسعار المواد الأولية وضيقت في ممكنات التعامل لدى السوق المالية العالمية

ان وضع تقنيات جديدة حيز العمل يستوجب ايجاد فضاءات اقتصادية وجغرافية اوسع نطاقا، وهذا ليس فقط احدى النتائج غير المباشرة الحاصلة في الأزمة بل هو ايضا الأساس الذي تقوم عليه المعطيات الجديدة التي تتميز بها السوق الأوروبية المشتركة على سبيل المثال

ويبدو أن العلاقات بين الشرق والغرب هي بصدد التغير، فهل تتجه صوب اقتسام جديد للعالم ؟ أم هل يراد قبول وجود مغرب خاضع في صورة أو في أخرى ؟ أم هل يراد قيام بناء مغربي اختياريا وعقلانيا ويكون قادرا على رفع التحديات في الحال والاستقبال وفكرة البناء المغربي تجد هنا المعنى الذي اعتدنا اضفاءه عليه اثناء تحيلاتنا الميتولوجية

التعاون الاقتصادي في نطاق مغربي عقلاني واختياري وهو أساس وأداة التقارب بين بلدان المغرب

توسيع نطاق المشاريع الاقتصادية المشتركة

اںان تاريخ التعاون الاقتصادي بيں بلداں المعرب عں اں المحاولات المشتركة التي حطيت شيء مں النحاح قد كانت في مستوى العرض اي عند اعداد مشاريع مشتركة دات صبعة ثنائية، والأزمة الاقتصادية المالية السائدة الآن في المعرب هي قضية احتناق حقيقية تقف في وحه انحار هده المشاريع، والمشاريع التي تم انحارها نقيت مقصورة على حهات الحدود أي في النواحي التي يتوفر فيها اقل الامكانات الموضوعية للمردود المحدي وهدا يؤدي الى ارتفاع متزايد لتكاليف الانتاج والى اسعار التكلفة اثقل وطأة مں الأسعار العالمية وان عياب طرق التأييد التي بامكانها ان تساعد على انحار هدا الصرب مں المشاريع وان وقف حركة مراكز الاستهلاك المعربية العادية انما يقضي عليها على طول بأن تصبح بمثابة الفيلة البيضاء وفي الواقع ان هدا السعي يستوحب تحمل تضحيات مشتركة يكون مں شأنها على المدى الطويل ان تقوم بدور معاكس الهدف المقصود او المنتظر أي تناسق الاقتصادات المعاربية

اں نظم الاسعار المتعيرة مں بلاد الى احرى سوى على صعيد ما هو منسوب أو عير منسوب ليس مں شأنها اں تساعد على اندماج الحهتيں الملاصقتيں للحدود وتهدف في نطاق فسيح الى تعزيز أن لم نقل الى نقاء الخطوط المتوازية الموحودة الآن وفي هده الصورة لمادا لا يعاد توحيه هدا الصرب مں التعاون نحو احداث مشاريع قابلة للحياة تقام في المواقع الانسب لدلك وتكون مصحوبة بتدابير تشد ازرها وكافية لضماں استمرارها على قيد الحياة، ومردودها يكوں اضمں لو يتاح لهده المشاريع اں تكوں السوق التي تتوحه اليها هي عموم المعرب مع كل ما يتبع دلك مں حماية بادىء بدء، فكيف والحالة ما دكر تحويل انحراطات الدول المعربية في سلك منظمة 77 اللهم الا ادا تم التحهير بتراتيب قمرقية ومالية مشتركة ولنقل اں الجهود التي بدلت في هدا الميداں قد اسفرت على الرعم مں الصعوبات عں نتائج عير تافهة

اں التعاوں الجزائري المعربي في اوائل الأعوام 1970 ولو أنه اصابه شيء مں العطل مں حراء اعتبارات عير اقتصادية قد سمح للمعرب بأن ينمي قطاع الاسمنت القومي المستقل وهو يمثل احدى الكفاءات للهندسة القومية التي لا يستهاں بها واں C I O R هو مثال دو شأن ينبعي الاشارة اليه وقد كاں مں حراء اتساع نطاق التعاوں الجزائري التونسي في السنيں الأخيرة أن وضع اطارات جزائرية وتونسية ورؤساء مشاريع للبلاديں في اتصال متواصل وهدا مظهر دو بال ما ابعده مں أن يكوں تافها ضرورة اں التنمية المتوازية للاقتصاديات قد ادت الى تحاهل يكاد يكوں تاما بيں العامليں المعربييں فيما بينهم اں لم نقل بمناسبة المنتديات، أو المعارض الدولية في اوروبا. والهندسة القومية لدراسة ومتابعة هده المشاريع التي كاں ينبعي اں تسند الى معربييں كانت

صعيفة من حراء عدم اعتبارها في الحساب وبقيت الأمور في اعلب الأوقات منوطة بعهدة مكاتب دراسات وحبراء احانب من مختلف الجنسيات

والمشاريع المعنية تستنجد في جانب كبير منها بالهندسة التقليدية التي تدرس في حامعات المغرب، وهذا من النقاط التي لها مزيد الأهمية والتي يسعي الاشارة اليها لأن نماء المعرفة والمغرب يتوقف عليها وهلا يسعي استحداث مشاريع مشتركة تكسب القيمة للمادة الشحمة المغربية، مكاتب دراسات، معامل تحليل وحبراء متشاركون الخ) الذين تناط بعهدتهم سواء مشاريع مشتركة أو مشاريع قومية

بيد أن نجاح هذا الضرب من التعاون يبقى وثيق الارتباط بتحرك الرجال وساء المبادلات التحارية

ضعف المبادلات التحارية

ان ضعف الحولان بين المغربيين، في مختلف المستويات قد تساعد على تنمية التواري الذي اشير اليه فادا نحن نظرنا من هذه الزاوية الى المبادلات التحارية التي يسعي الاشارة الى الضعف الشديد لمستواها على الرغم من وجود اطارات ملائمة ولو ظاهريا وعلى الرغم من بعض الجهود الحديثة التي وقع احصاؤها هنا وهناك

وفي الواقع إنّ الضعف مشوّه انهم يعتبرون منتجات الأحور مراجمة لمنتجاتهم دون اعتبار النوعية واحيانا الأسعار التي قد تكون محرصة للصناعة المحلية التي تضعضعت فيما اعتادت عليه وقد ابانت اكثر من مرة القائمات المحررة من طرف عدة لجان بمناسبة المذاكرات الثنائية بين الاقطار المغاربية عن التكاملات الموجودة.

وهذه حينئذ نظرة حديدة للمبادلات التحارية بين الأقطار المغاربية يسعي شد ازرها والتجارب التي يسعي الاقدام عليها قد تكون اقل كلفة من التي تمت محاولتها مع بلدان احرى حاصة وان هناك في كل الحالات جهودا مثمرة بصورة غير مباشرة من شأنها ان تساعد على التشاور وتسير في الاتجاه المعاكس للحذر الموجود ونرى في كل بلدان المغرب ان القطاع العمومي قوى وبإمكانه ان يقوم بدور ذي بال في اقرار هذا النوع من السعي أما القطاع الخاص فبإمكانه ما دام يقوم بدور التعزيز لمغرب مستقل اقتصاديا ان تكون له مكانته على قدر امكاناته ومطامحه

وفي الواقع ان نماء المبادلات التحارية ونماء التعاون الاقتصادي من اجل اقرار مشاريع مشتركة ليس الا وجهين لسياسة واحدة تتجه صوب تعزيز التراث الاقتصادي المغاربي.

تباين الترتيبات

احدى النتائج الحاصلة من تعزيز المؤسسات القومية ومن الاتساع الموازي للاقتصاديات هي الفروق التي تتسم بها التراتيب الموجودة

وقد اصطدم تأسيس شركات مختلطة بين الجزائر وتونس بالفروق الموجودة في ترتيبات البلادين على الأقل في نقطة، ذلك أن التشريع التونسي يرخص في قيام شركات تملك مساهمات متساوية (50 — 50) بينما التشريع الجزائري لا يرخص الا في قيام شركات مختلطة على أساس 51 % 49 %

وكان تحرير المبادلات بين المغرب والبلاد التونسية بدون دفع معاليم قمرقية قد تعرقل من جراء وجود كميات معدة للتصدير في مستوى كل بلاد وهذا ما ادى الى انه فيما يخص انتاجا واحدا يكون التصدير ممكنا في اتجاه وغير ممكن في الاتجاه الآخر

ان التراتيب المتعلقة بالأسواق في معظم البلدان المغربية لا يضفي ميزة خاصة للمنتجات الواردة من المغرب، فلقد شوهد احيانا قيام تجارة ثلاثية الاتجاه شهدت وجود منتجات توسية تنتقل عن طريق مرسيليا لتباع في الجزائر مع فرق في السعر جدير بالاعتبار هذا والتشريع المتعلق بالصرف وعدم وجود دواليب مالية تساعد على المبادلات على نحو ما هو موجود مع اوروبا هما معرقلان لا ريب فيهما لاتساع نطاق التجارة بين البلاد المغربية وان عدم وجود تراتيب مشتركة في ميدان النقل بواسطة الطريق ليس من شأنه أن ييسر اتساع نطاق هذه الطريقة للنقل في العلاقات المغربية لا سيما بالنظر الى عدم وجود علاقات بحرية والى ضعف النقل عن طريق السكة الحديدية والنقل الجوي ويعتبر التناسق بين التراتيب عسيرا ولا يمكن أن يعتبر الا مجهودا طويل النفس بيد أنه بإمكان اتفاقات داخلية مغربية أن تأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من الحدود وتتخذ من التدابير ما يتجه صوب هذه التسهيلات

وقد اثبتت تجربة العشرين سنة الأخيرة، ان جراء كل بلاد مغربية كانوا يجهلون تراتيب الأجوار، بحيث ان هناك اتفاقات جديرة بالاعتبار بقيت حبرا على ورق، ولا تكفي الارادة السياسية في هذا المجال، ولهذا غدا من الضروري تبادل الخبراء بمناسبة القيام باشغال مشتركة في عدة ميادين بحيث أن التنمية المشتركة تمر عن طريق تعارف افضل بين الرجال

الاصلاحات الاقتصادية في المغرب

ان الصعوبات التي تلاقيها الاقتصاديات المغربية قد حملت الدول في مناسبات مختلفة على الافراج عن حالات ومراجعة نوعية النماء الاقتصادي واقامة موازنات والقيام باصلاحات لوضع حد الى الاختلالات الموجودة في الاقتصاد قصد تخفيف وطأة اختلالات التوازن والمتخلفات الموجودة والمسألة الموضوعة على بساط النظر هي الآتي بيانها، فهل هذه الاصلاحات تتجه صوب تعزيز فكرة بناء المغرب ام هل هي تنقل النماء المتوازي للاقتصاديات

وليس بالامكان الاحاطة بعموم الاصلاحات، بيد أنه بامكاننا ان نشير على سبيل المثال الى بعض النقط الأساسية للاصلاح الاقتصادي في الجزائر الجاري الآن لقد كان الهدف الذي تروم الحكومة الجزائرية الوصول اليه يتمثل في الاقدام على سلسلة من الاصلاحات الهيكلية لنظام الاقتصاد القومي من شأنها أن تضمن اثناء مدة طويلة تصرفا متناسقا

فكان الأمر يتعلق بتحقيق مرابيح في الانتاجية لاستقاء مستوى للمصاريف القومية كاف استهلاك واستثمار وتوسيع في اسرع وقت ممكن لنطاق ممكنات التصدير من غير المحروقات والحد من الدين الخارجي، والفكرة التي استقر عليها الرأي لادخال مثل هذه السياسة حيز التطبيق كانت الربط المتزايد بين التخطيط وبين تصرف السوق مع الأخذ بعين الاعتبار الى قواعد تصرف

مضبطة في مستوى المؤسسة وبذلك يكون حينئذ في مستوى الاصلاحات الهيكلية والتنظيمية والمراد من جعل المؤسسة قائمة بذاتها ومن تمكينها من اموال اجتماعية ومن التدخل المباشر لسلطة الاشراف ان يجعل منها عاملا اقتصاديا ديناميكيا لا عاملا اقتصاديا مجهرا والمراد هو تمويل المصاريف عن طريق المقاييس وهي الخطة الجديدة المعلن عنها في الجزائر تهدف الى تحويل المؤسسة من محيط اقتصادي قائم على موارد محدودة الى محيط يستمد معين حياته من السوق حيث يفرض كل من الحريف والمستهلك قانونهما والمهم في هذا الشأن هو الدور الذي يقوم به القطاع العمومي في هذا الاطار الذي لم يدخل عليه ما يغير

وهكذا نتجه من ناحية صوب تنسيق الدور الذي تقوم به المؤسسة في المغرب اذا كانت سلطات الاشراف الموجودة في البلدان الأخرى مدعوة الى القيام بدور اقل الزاميا وفي هذا الاتجاه يمكن للمؤسسة ان تقوم بدور حيوي على الصعيد المغربي ضرورة ان احد الاهداف المشتركة هو البحث عن ممكنات الرواج الخارجية التي يوفرها المغرب الكبير في فترة أولى وفي الامكان ان نصل الى نقل تدريجي للقدرة على المفاوضات الاقتصادية لوزارات الدول في مستوى المؤسسة المغربية المستقلة عن كل بلاد مع كل ما تحمله من المرونة في معالجة المسائل الاقتصادية الطفيفة

وتجرى الآن مناقشة النصوص المتعلقة في مستوى المجلس الوطني وهي تتقابل في نطاق فسيح مع السياسة المغربية للحكومة كلما كان ذلك الاتجاه مطبوعا وفيما يخص المراجع في هذا الميدان سواء في المغرب أو في البلاد التونسية فانها في اتصال وثيق بالسياسة الموضوعة حيز التطبيق باتصال مع مؤسسة النقد الدولي

ويبدو ان مؤسسات البنك العالمي قد تطورت فيما يخص دور المؤسسة العمومية في اقتصاديات المغرب لا سيما على اثر القرض بمبلغ 240 مليون دينار الذي منحه البنك العالمي للقطاع العام المغربي وهو الأول من نوعه في تاريخ تلك المؤسسة والاتجاه في هذا المجال ايضا ينص على اضفاء نفس المرونة على المؤسسة العمومية على نحو ما هو حاصل للمؤسسة الخصوصية مع كل ما يتبع ذلك من اثار على التصرف وعلى العلاقات مع سلطة الاشراف

ويسعى ايضا النظر بمزيد الانتباه في السياسة التي تنتهجها مؤسسة النقد الدولي لا سيما اذا كانت تفضي الى مزيد تبعية المغرب ازاء الخارج، الأمر الذي على تنمية خط التوازي الاقتصادي للدول المغاربية مما يتجه صوب احباط فكرة المغرب ويقتضي على دول المغرب بأن تواجه على انفراد التحديات المشتركة للمستقبل

***

ان ارادة الوطنيين المغاربة عند رفعهم للتحدي الاستعماري كانت مشتقة من فكرة المغرب الكبير التي حسمتها شيئا فشيئا على ارضية كل قطر برامج عمل كوسيلة استراتيجية لزعزعة الاستعمار في صورته التقليدية ثم حمص حماحه والقضاء عليه نهائيا. وفي غياب التحدي المشترك الذي وقع الشعور به بصدمته تلك قد سعت دول المغرب الى تفعيل توسيع نطاق التوازي الاقتصادي وهذا ينافي اية صورة للوحدة المغاربية

وقد كان للتطور المستفيض لاقتصاديات المغرب ولتصاعد القوى الاجتماعية المتوسطية والمتأتية في العالث من العالم الريفي ان ادت المغرب الى مقابلة تحديات جديدة مشتركة يكون بإمكانها في صورة وجود ارادة سياسية مشتركة ان تعيد استعمال العامل الاستراتيجي المتمثل في وحدة المغرب لتحقق لاسائنا مستقبلا واضح المعالم ومردهرا في اوائل القرن الحادي والعشرين وقد اباتت التجارب الاقتصادية القليلة في المغرب عن ان الاقتصاديات قد بقيت على الرغم من الظواهر، ان لم نقل متقاربة فعلى الأقل هي قابلة للتوافق والانسجام قصد مواجهة الخطر المتمثل في اقتسام جديد للعالم ويوشك أن تكون ذلك عائدا عليها بالخسارة مثلما حصل اثناء القرن التاسع عشر لو تبقى الأمور على نحو ما هي عليه الآن

رشيد بن محمد استاذ بجامعة الجزائر

الفصل الثاني

المؤسسات

الصادق بلعيد

آفاق بناء مغرب عربي كبير

إن تقييم العشريتين الآخيرتين للسياسة الاقتصادية للبلدان المغاربية يبدو مميزا بميزتين متعاكستين
فمن ناحية، سجلت البلدان المغاربية، رغم الصعوبات التي اضطرت لمواجهتها عداة الاستقلال، نتائج مرضية الى حد ما إذا تمكنت فيما بين سنة 1965 و 1985 من تحقيق معدّلات نسب نمو تتراوح بين 2,2 % في المغرب و 3,6 % في الجزائر و 4 % في تونس وهذه النسب تحتل موقعا حسنا بالقياس الى معدل البلدان النامية بل وتتجاوزه
إن نسبة كل الاستثمار الداخلي الخام والادخار الداخلي الخام بالقياس الى المنتوج الداخلي الخام تعتبر نسبة مرتفعة الى حدّ ما بما أنها، بين 1980 و 1985 تراوحت في حدود 23,3 % و 12,6 % بالمغرب، و 31,3 % و 22,6 % بتونس و 38,2 % في الجزائر
كما أن الهيكلية الاجمالية للانتاج قد تطورت هي الأخرى بصفة ملائمة، فيما سجل انخفاض عام في حصة الفلاحة ضمن المنتوج القومي الخام بينما ازدادت حصّة الصّناعة والتي يمكن أن نضيف اليها الخدمات وذلك حتى وأن لاحظنا في قطاع الصناعات اليدوية تطورا أقل تلاؤما
أما العمران فقد شهد تطورا ملحوظا في مختلف البلدان المعنية وأخيرا فإن المؤشرات الاجتماعية، التربية، والصحة والخدمات الاجتماعية قد تطورت بصفة ايجابية في الجملة

ولكن من ناحية أخرى، تواجه بلدان المغرب الكبير عددا من الصعوبات، مميزة للبلدان النامية إن النمو الدّيمغرافي ظلّ مرتفعا في الجملة، رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال، سببا بذلك مشكلة في التشغيل فيما أضرّ بالنتائج الايجابية لمجهود التنمية أما العجز الغذائي، فهو في الجملة حادّ ويشكل مرحلة صعبة لم تتمكن معظم البلدان المغاربية من التحكم فيها بعد الموازين التجارية وموازين الدّفوعات ظلت في حالة عجز مزمن يصل أحيانا الى درجة مفرعة

أما المديونية، فقد وصلت الى حدود مرتفعة في الجملة رغم مجهود الادخار الداخلي الذي تم تحقيقه، بل أنّها وصلت حتى الى حدّ الانذار بالخطر حسب معايير التقييم لدى المنظمات المالية الدولية، المستوى التكنولوجي ونسبة استغلال القدرات الصناعية المتوفرة والتصرف ظلت جميعها عوامل ضعيفة في الجملة، وقد ترجمت ذلك الانعكاسات السلبية التي أسست بمعدل كلفة

الانتاج وجودة المنتوجات وقدرتها على المنافسة الدولية وأخيرا فان الهيكلة الاجمالية للاقتصاد ظلت متميزة بخصوصيات البلدان النامية، من حيث أنها تتميز بسيطرة القطاع الفلاحي والصناعات الاستخراجية، وذلك رغم المجهودات المبذولة في شأن عدد من المواد الأولية وحلول احياءها الصناعي أو في الصناعات اليدوية

أما فيما يخص العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية فإن التطور العام لبلدان المغرب الكبير، فإنها ليست ايجابية بالمرة فمن ناحية، فان هذه البلدان ظلت بالأساس ضمن تحرك المدار الفرنسي وبصفة أدعم اليوم، المدار الأوروبي، فيما بقيت في حالة تبعية وعدم مساواة تجاه هذه المجموعة الضخمة التي تمثلها المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي أصبحت استراتيجيتها الاقتصادية الشاملة تترك مكانة متناقصة باستمرار للعلاقات « التقليدية » مع بلدان المغرب الكبير، على مستوى تنظيم هياكل انتاجها، من أجل ادماج أكبر للبعد العقلي، وبصفة أهم على مستوى سياساتها الاقتصادية والتنموية، لغاية ادماج مزيد من النجاعة والفعالية فاليوم ومن بلد لآخر، أصبح الحديث واردا عن تعزيز القطاع الخاص وعن اعادة الهيكلة والتطهيف والمنافسة الحرّة ومراقبة الجودة كثر الحديث في كل مكان عن غزو الأسواق الخارجية، وعن تطوير الصّادرات وعن المنافسة الدّولية

لا حاجة في إظهار أن هذين المحورين للتفكير يشكّلان في الواقع مراجعة تكاد تكون مباشرة من طرف بلدان المغرب الكبير، بشأن اختياراتها الأولية حتى بشأن الاطار الذي وضعت فيه السياسات الاقتصادية والتي نظرا لكونها كانت بالأساس ذاتية التركيز أو قومية، فإنها أظهرت أخيرا محدوديتها وقادت الى الحالة التي توجد فيها هذه الاقتصادات القومية وهي حالة الاقتصاد « المغلق » أوعلى الأقل، الاقتصادات التي هي في حاجة الى سياسة اقتصادية جديدة، وبعد جديد واطار تنموي جديد من أجل أن تصبح قابلةٍ للحياة ونشيطة

أي سياسة اقتصادية جديدة ؟ أي بعد جديد ؟ أي اطار جديد ؟ اذ كانت الاجابة عن السؤال الأوّل صعبة للغاية، بسبب الصبغة السياسية والايديولوجية المؤكدة في مكوناته، فإن الاجابة عن السؤالين الآخرين أيسر على الأقل لكونها كما يقول الاحصائيون، لا تتجاوز نظريا حدود الاختياريين حلين اثنين في الافتراض الأول، نشير الى البعد الاقتصادي القومي وذات التركيز والذي هو مع ذلك موجه الى الادماج المؤكد في اطار الاقتصاد الدولي لتأمين تنميته

في الافتراض الثاني، فان الرهان يوضع على البعد الجهوي وفي الاندماج الاقتصادي في هذا الكيان الجهوي باعتبار ذلك الوسيلة الرّئيسية لضمان تنمية المجموعة ولتوفير ادماجه الملائم في الاقتصاد الدولي، بطريقة ادخالية تقريبا

إن رجال الاقتصاد يتناقشون دائما، حول مزايا وعيوب كلا الحلّين، وحول شروط تحقيقهما والمخاطر التي يحتويانها وتأييدا للتحول الأول، يستشهد بعضهم بنجاح مااُصبح يسمّى اليوم « الاقتصادات المصنعة الجديدة » ولكنهم ينسون إفلاس بعض التجارب الأخرى، والتي قامت

هي أيضا على المبادىء نفسها، والبعض الآخر، يلجأون الى استدلالات نظرية اقتصادية وأخرى مرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية لغاية اظهار امتيار وحتى ضرورة اندماج الجهوي كوسيلة بقاء على متن الحياة للاقتصادات النامية في عصر يتميز بشمولية الاقتصاد وبهيمنة التكنولوجيا ولكن هؤلاء يتركون جانبا الواقع الذي لا يمكّن لأحد أن ينكره وهو أن تجارب الاندماج الجهوي في بلدان العالم الثالث باءت عموما الفشل الذريع أو أنها انتهت في فترة قصيرة وهؤلاء الذين يذكروننا بهذه الصّورة القاتمة يذكرون نجاح تجارب الاندماج في البلدان المتطورة مثل بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولكنهم سرعان ما يبادرون بالاشارة الى خصوصية هذه التجارب، والى كونها فريدة وغير قابلة لتغيير محلها واطارها

للخروج من هذا المأزق، يبدو من المفيد طرح السؤال البسيط الآتي · هل أن نجاح الاندماج الجهوي مرتبط بمستوى معين من التنمية أو هل هو غير مرتبط وتابع لعدد من الشروط التي أن لم تتوفر، ومهما كانت درجة النمو فإن الاندماج لا يمكن له الاسهام بصفة مفيدة في تنمية هذه الاقتصادات المعنية ؟ وبدون الحاجة الى الدخول في حوار نظري يمكن الرّجوع الى تجربتين قريبتين ما حدّا حتى نحاول الاضفاء بعض عناصر الاجابة

التجربة الأولى والتي كانت ناجحة، وهي تجربة حديثة العهد، وهي تجربة بلدان الخليج الجميع يتفقون في التفكير بأن هذه التجربة قد نجحت وأنها على وجه الخصوص تتمتع بحظوظ مؤكدة لمواصلة انطلاقتها، أن التفسير الذي يوضح هذا النجاح، والذي يوافق عليه الجميع يقوم على القول بأن هذه البلدان كان لديها كل شيء لكي تنجح تجربة اندماجها مصالحها متلاقية على المستوى الثقافي والايديولوجي والسياسي والاستراتيجي والاقتصادي والمالي حينئذ تصبح الوحدة أمرا طبيعيا وبذلك مضمون النجاح، سيما وأن كل طرف على حدة يجد فيها فائدته وأن المجموعة في جملتها، تجد فيها فائدة مشتركة لكل الأطراف

التجربة الثانية والتي فشلت فيما يخصها وهي من أقدم التجارب في هذا المجال، هي بالذات تجربة البلدان المغاربية أثناء العشريتين، واذا فشلت البلدان المغاربية في ذلك، فليس لكونها لم تحاول جميع الأطراف يقرون بايجابية عنصر الاندماج وحتى بدوره المتجدد لضمان تنمية المجموعة المغاربية، كما أن جميع الأطراف إنضمت الى هذا المشروع وتمهيدا لهذا الاجماع، قامت محاولات منذ 1967 / 1964 وقد حددت أهدافا اجمالية وقد توقعت انشاء مؤسسات مشتركة إلّا أن ذلك لم يحل دون اعلاقها وكبحها منذ البداية، فيما ظلت الاقتصادات المغاربية طوال العشريتين الأخيرتين « اقتصادات متلاصقة وتابعة فيما بينها » وفي أحسن الحالات، فان العلاقات التجارية بين البلدان المغاربية ظلت على مستوى الاتفاقيات الثنائية، غير المنتظمة وبلا معنى

ان تقريب هاتين التجربتين توضح أنه، اذا لم تتمكن المحاولات المغاربية من الذهاب الى حد بعيد، فان سبب ذلك هو، خلافا لما حدث في بلدان الخليج، أن شروط النجاح لم يتم توفيرها في الواقع، لقد اتبعت الدول المغاربية بكل وضوح، ومنذ فجر الاستقلال توجهات ايديولوجية

وسياسية مختلفة بل وكثيرا ما شهدت علاقتها تأثرا بالغا بحكم تشنجات وأزمات بعضها سياسي كانت هذه الأزمات وهذه التشنجات سببا في إغلاق « وكبح التعاون في مجالات أخرى وبصفة أخص في المجال الاقتصادي ويمكن القول بأن « الانغلاق » الاقتصادي تفاقم لأن هذه البلدان، لما حصرت نفسها في الاختيار الوحيد للتنمية القومية وذاتية التركيز الذي بقي لها، ولما وجدت في هذا الاتجاه بعضها من الفوائد على المدى المتوسط، حيث ذكرنا سالفا البعض من مسحراته، فان البلدان المغاربية كفت طوال العشريتين الآخيرتين، عن النظر الى فكرة المغرب العربي الكبير باعتبارها حلّا صالحا للتنمية القومية وذاتية التركيز بل أنها أصبحت حتى تميل الى الشك في الفائدة التي قد يمثلها لتنمية كل بلد منها

من هنا، فإنه ليس من المستغرب أن تكون فكرة المغرب الكبير قد التحقت، طوال هذه المدّة، بترسانة الأساطير وانّها لعبت فقط دور الدفاع الايديولوجي، الذي كثيرا ما يتم تحريكه في الخطابات فيما لا يقع الاهتمام بإنجازه إلّا نادرا

وفي الجملة، اذا كان بالامكان اسقاط الشروط التي توفرت في بلدان الخليج، على بلدان المغرب الكبير، فإن الأمل يصبح واردا في امكانية النجاح في تحقيق التجربة ذاتها التي قامت بها بلدان الخليج لكن ولسوء الحظ، نحن بعيدون كثيرا عن ذلك وليس ذلك، لعدم توفر عوامل مقربة وإيجابية في حالة البلدان المغاربية الوحدة الجغرافية والتاريخية واللغوية والثقافية أمر محقق بلا منازعة.

ثم ان البعض يكاد يذهب في التفكير بأن هذه الوحدة الثقافية والحضارية تمثل العامل المحدد لتحقيق فكرة المغرب الكبير، وأن ذلك هو العامل الذي يجب التعامل معه من أجل انجاز هذا المشروع الكبير

واذا كان مما لا شكّ فيه، أنّ لهذه العوامل دورا تلعبه في هذا المجال، فإنه يبقى أن العشريتين الآخيرتين قد خلقتا تنقلات وأكماحات من شأنها أن تخفف أو تحجب هذه العوامل

وبناء على هذه الاعتبارات، يبدو لنا منطقيا القول بأن العاملين القادرين اليوم على لعب دور محدد في اعادة تنشيط فكرة المغرب الكبير هما العامل السياسي والعامل الاقتصادي العامل الأوّل هو مستقل الى حد ما، من حيث أن المبادرة السياسية، كما أثبتت ذلك سوابق عديدة قادرة في كل وقت على اعطاء دفع جديد في تحقيق المغرب الكبير وبعث وضع جديد يتغلب على جميع التنقلات والانغلاقات انه من المفيد ملاحظة أن القادة المغاربيين، قد أكدوا في عديد المناسبات، طوال سنة 1987. تمسكهم بفكرة المغرب الكبير وعزمهم على السعي الى تحقيقه وان لم يكن ذلك بحدث جديد واذا كان من الصعب جدا القيام بتسوأت حول النتائج التي قد تتمخض عليها هذه المبادرات الجديدة، فان هذه الأخيرة تمثل حدثا ذا معنى ليس بالهين، ولا يجب اساءة تقديره

وبما أن الأمور ظلت على ما هي عليه اليوم، فإن العامل الاقتصادي يمثل الطرح الثاني في تقييم حظوظ تحقيق وقابلية الانجاز للاندماج المغاربي وذلك لا يعني أن هذا الطرح منفصل تماما عن

الطرح السياسي، فان هذا الطرح الأخير يبقى فاعلا وحاصرا من حيث أن كل قرار مرتبط بتحقيق أي مشروع اقتصادي يظل تابعا له حينئذ، تكون الأسئلة الواجب طرحها هي الآتية أوّلا، ما هي المعطيات الاقتصادية الجديدة القادرة على التأثير على القرار السياسي بالنظر إلى فكرة الاندماج ؟ ثم ما هو المشروع القادر على الحصول على موافقة صاحب القرار السياسي ؟ وأخيرا ما هي الاجراءات التي يجب توخيها حتى يظل المشروع المقترح ضمن الحظّ الذي حظي بموافقة صاحب القرار السياسي ؟

الاجابة على السؤال الأوّل ترتبط بتلك المعاينة في كون الاقتصادات المغاربية قد أنفدت اليوم امكانية طريقة التنمية ذاتية التركيز ثم أن مواجهة التحديات العديدة والواردة اليوم تحدي التنمية المستمرة التحدي الديمقراطي، التحدي الغدائي، التحدي التكنولوجي، تحدي المنافسة الدولية، تحدي العلاقات مع المجموعات الاقتصادية الضخمة المحيطة تقتضي أن يتأقلم الاقتصاد المغاربي مع شكل معين من التشاور على مستوى أوسع من البعد القومي البحت.

الاجابة على السؤال الثاني تقدم مادة قابلة للنقاش أكثر من السؤال الأول فقد شاهدنا سالفا كيف انقسم الخبراء حول اتجاهين متقابلين البعض الأول، من أنصار « الطريق القومية » والبعض الآخر، أنصار « الطريق الجهوية » وهم يتناقشون حول محاسن ومساوئ كلا الحلين وفي الواقع، ليس ذلك سوى نقاشا نظريا ليست المسألة معرفة أفضل نظام، في المطلق المسألة هي فقط ضرورة التعرف على الحل الأكثر تلاؤما فيمايخص البلدان المغاربية، بناء على معطياتها الخاصة، أو بعبارة اكثر دقة ما هو الحل الأكثر تلاؤما لغاية تمكين « الاقتصادات المغاربية » من رفع التحديات التي تواجهها، والذي قد يكون الأوفر حظا في نيل موافقة صاحب القرار السياسي المغاربي ؟ لاجابة على هذا السؤال الدقيق العبارة، هي أن الحلّ الأكثر تلاؤما قد يكون ذلك الذي يجد فيه كل بلد من البلدان المغاربية افادة خاصة وفقا لاختياراته الاقتصادية الخاصة كما هو الحل الذي توفر فيه المجموعة التي تكون تشكلت على هذا النّحو، والى جميع الأطراف، فوائد ليست قادرة على توفيرها بالاعتماد فقط على وسائلها الخاصة وبعبارة أخرى، فان الاندماج المقترح يجب أن يكون ذا فائدة متبادلة بين جميع الأطراف كما يجب أيضا أن تكون ديناميكية بمعنى أنها تتمكن في النهاية من تحقيق تغيير نوعي يتمثل، على الأمد البعيد، في بعث مجموعة اقتصادية سياسية متسامية عن الكيانات القومية الحالية، بحيث أن هذا الكيان الجديد يوفر أكثر فوائد من جملة الفوائد الحاصلة على أساس الاختيارات والأبعاد الراهنة ان الحل المقترح على هذا النحو لا يعتمد عمد الاعتبار أو نحو ما جاء حصيلة للعشريتين، بل هو يقتضي الانطلاق مما هو موجود لغاية تكييفه وفق مشروع تعتبره أفضل للجميع وعلى نقيض ما تحقق في التجارب المغاربية السابقة فانه من الجوهري أن تحدد هذه الحلول الجديدة فعلا بدقة وأن يتم ضبط خصوصيتها بحيث يكون صاحب القرار السياسي بالفعل قادرا على الانضمام اليها وسوف نحاول التطرّق الى هذا الجانب من المسألة في الجزء الثاني من هذه الورقة

الاجابة على السؤال الثالث تخص اجراءات التمهيد للمشروع المقترح في الحالة التي تكون فيها الفوارق بين الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير كبير، فان، اجراءات تحقيق الوحدة لا تلعب الّا دورا ثنويا وقد كان ذلك هو الشأن فيما يتعلق ببلدان الخليج هذه الوحدة التي بعثت سنة 1981، استطاعت في ظرف سنوات فقط وضع مؤسسات الادماج وكذلك وضع قوانين مشتركة متطورة الغاية في مختلف المجالات، بداية من القوانين التجارية فيما بين أطراف المجموعة، الى التعاون الاقتصادي في مختلف القطاعات، ووصلا الى القوانين المتعلقة بالمجالات المالية والنقدية والاجتماعية والتربوية، وذلك بغضّ النظر عن المواد السياسية البحتة

وعلى عكس ذلك في حالة شدة الفوارق بين البلدان المعنية، فان ضبط قوانين دقيقة يصبح ضروريا لغاية ضمان تأقلم غير مضر بالبلدان المعنية تجاه الكيان المدمج الجديد وذلك هو الشأن بالنسبة للبلدان المتقدمة مثل بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية والبلدان النامية أيضا على حدّ سواء، مثل بلدان أمريكا الوسطى وبلدان « مجموعة آلا مد » الدقة والصياغة المفصلة للغاية واللتان تتضحان في النصوص الأساسية لهذه المجموعة أو تلك، توضحان ذلك وبكل تأكيد فان بلدان المغرب الكبير تنتمي الى المجموعة الثانية واضافة الى أن الأهداف المشتركة للمجموعة يجب أن تكون مثلما ذكرنا سالفا محددة بطريقة تأخذ بالاعتبار مصالح كل من الأطراف، يترتب عن ذلك أخذ احتياطات دقيقة حتى يتم اعتبار الوضعية الراهنة التي هي تقوم على تبعية اقتصادية متبادلة بين بلدان المغرب الكبير قد دامت طوال عشريات عديدة بين هذه البلدان، بحيث تكون مفيدة لكل الأطراف فيما بينها إن التأقلم مع حالة التبعية المتبادلة الجديدة هذه، يصبح إذن شرطا حتميا تأكيد ضرورة التأقلم بكل وضوح كما يجب دعمه باحتياطات دقيقة وبعبارة أخرى يجب أن يكون التأقلم تدريجيا وأن يمر بمراحل محددة بوضوح وأخيرا يجب أن يكون التأقلم فعّالا، أي أنّه خلافا عن الماضي يجب بعث مؤسسات متماسكة ومتعمدة على نفوذ حقيقي ومتّزن، حتى تتمكن من السهر على السير الحسن للمجموعة المدمجة وعلى الانجاز الفعلي والمخلص لأهداف المجموعة

ان فكرة اعداد مشروع معاهدة فرضت نفسها بصفة طبيعية واعتبارا لجملة هذه الضغوطات والمعطيات

إن الفائدة الأولى من اعداد مشروع معاهدة يمكن، على عكس المبادرات الماضية التي تميز بصياغة عامة جدا و « ايديولوجية » للغاية في كون نصّ المعاهدة يوفر أكثر دقة نسبيا ويسمح بالتطرق الى جملة المسائل المطروحة بهدف التكامل الفائدة الثانية تتمثل في كون نصّ المعاهدة يسمح بتحديد مختلف عناصر بناء المجموعة المدمجة، كما أنه يحدد بدقة نسبية الأهداف وأساليب انجازها حدّ سواء، ويمكن من وضع أرضية للتفكير وللتعديلات الفائدة الثالثة تتأتي من أن، نص المعاهدة يجب أن يضفي شيئا من التماسك على جملة البناء، وبذلك بتحديد المؤسسات والأساليب الأكثر تلاؤما من أجل تحقيق الأهداف ولتلاؤم الطرق والوسائل مع هذه الأهداف.

يبقى أن دلك ليس إلّا مشروعا لمعاهدة طلت مميرة بطابع المعاهدة المستقبلة، والتي لا يمكنها أن تكون، بحكم دلك، إلّا معاهدة تقريبية واجمالية وكما سنرى في قراءتنا لمقدمة هدا المشروع فان الأعداد الدقيق لمختلف عناصر العقد الجديد تم اسناده الى المؤسسات المشتركة المزمع اقامتها، فيما تكتفي المعاهدة باقتراح تعريف عام للأهداف أساليب تحقيقها

المعطيات الأساسية للبناء المغاربي الجديد

إن الاعتبارات التي سبق تحليلها، مكنتنا من تشخيص عدد من المبادىء التي يجب أن ينطلق منها بناء مغرب كبير مندمج، وهي تتلخص في أربع مبادىء كبيرة، يمكن أن تصاغ على النحو التالي ·

— يجب أن يتم بناء الكيان الجديد على أساس الافادة المتبادلة

— يجب أن يكون هدا البناء تدريجيا

— يجب أن يكون هدا البناء ديناميكيا

— يجب أن يقوم هدا البناء على مؤسسات وقوانين فعالة، وسنحاول فيما يلي، أن نرى انعكاسات كلّ من هده المعطيات الأساسية

بناء ذو افادة مشتركة

ان ملاحظة تجارب الاندماج ضمن البلدان النامية، توضح أن أحد الأسباب الأكثر مباشرة في فشلها، تكمن في كون الكيان الجديد الدي يقع بعثه، كثيرا ما يكون متقدما جدا في حالة الاقتصادات القومية المعنية وأنه تجاه هدا التباعد، قامت الدول الأعضاء بأخد اجراءات حمائية داخلية والتي كان من شأنها أن مسحت في النهاية حقيقة الاندماج، بل وأفشلت مسار الاندماج في جملته ولقد كان دلك هو الشأن، الى حد بعيد فيما يتعلق بالسوق العربية المشتركة التي بعثت عام 1964

وفي حالات أخرى، فان هده المسافة الفاصلة بين الكيان المخلوق والاقتصادات القومية أجبرت بعض الدول الأعضاء على الانسحاب من المجموعة المندمجة، وبكل بساطة وكان دلك شأن تجارب الاندماج في بلدان أمريكا اللاتينية الدرس الدي يجب استخلاصه من هده التجارب السابقة هو أن الكيان المزمع خلقه على المستوى المغاربي، يجب أن يأخد بعين الاعتبار الحالة الراهنة للاقتصادات المغاربية، واختياراتها المتميزة وهياكلها الحالية، ودلك من أجل العثور على مجالات التوافق بين المصالح الاقتصادية القومية الراهنة لتعزيزها ولتنمية قدراتها، من ناحية، ومن ناحية أخرى، حتى يصبح بالامكان، عند الاقتضاء، تقويم الاختلالات التي قد تنجم عن اندماجها. ومثلما قيل سابقا، فإن الاقتصادات المغاربية تتميز بفوارق من حيث شروطها وهياكلها

الاقتصادية وأنظمتها واختياراتها الأساسية، كما تتميز بعلاقة تبعية متبادلة قوية فيما بينها وأنه من الصعب عدم اعتبار هذه المعطيات والتنقيص من أهميتها ومن نتائج الاعلاقات التي هي قادرة على جرّها بالفعل.
وتقديرا لهذه الاعتبارات، فقد جاء مشروع المعاهدة موضحا منذ البداية أن الدول الأعضاء، تبقى متحكمة في النظام، بحملته ومن ناحية، يتم بناء هذه المجموعة بداية من الاختيارات الاقتصادية الأولية للدول بحيث لا يشمل ذلك تخليا أوليا عن هذه الاختبارات.
وفي مرحلة أولى، فإن مجهود التشاور يتعين فقط على مستوى المبادلات وهو إذن لا يقتضي تغيير الاختيارات الأولية الخاصة للدول الأعضاء، ما عدا فيما يخص تعديلات وإجراءات التنسيق المتفق عليها عبر المؤسسات المشتركة، وتعتبر تلك مرحلة انطلاقة وتحضير وتأقلم للاقتصادات المغاربية تجاه الكيان الجديد المزمع خلقه، أما التنسيق بين أعمال المجموعة الاقتصادية المغاربية والسياسية القومية، فلن يتم إلا في مرحلة ثانية، عندما تكون أواصر التكامل قد تعززت وثبتت أثناء المرحلة الأولى.

ومن ناحية أخرى، فان الدول الأعضاء، تحافظ على التحكم في تطور المجموعة بفضل سلطة القرار التي تعود اليها ان سلطة القرار الرئيسية تعود الى مجلس المجموعة الاقتصادية المغاربية، الذي هو أعلى جهاز في هذه المجموعة (بند رقم 6) جميع القرارات ذات الطابع الأولي والماسة بمختلف مراحل تطور المجموعة ككل، تعود الى المجلس بالدرجة الأولى قرارات المجلس، بناء على ما جاء في البند السابع من مشروع المعاهدة، يجب أن تخضع « بالتصويت الايجابي لأعضاء المجلس » وذلك يعني أن كل دولة من الدول الأعضاء تملك القدرة على نقض هذه القرارات، اذا بدت لها هذه القرارات من وجهة نظرها، ضارة بمصالحها واختياراتها الأساسية كما أنه جاء في البند رقم 19 الفقرة 3، أن القرارات التي تمس بالمراحل القوية من تطور الكيان الجديد، نظرا لأهميتها، يجب أن تؤخذ بالاجماع وبما يمضي سلطة مراقبة لكل عضو من الدول الأعضاء نقرأ في البند المذكور أعلاه، أن الانتقال من مرحلة الى أخرى، من المراحل المتوقعة في البند رقم 20 وما يليه، سوف يتم تقريره باجماع كافة أعضاء المجلس، بعد الاطلاع على الرأي المفصل للّجنة
وأخيرا، فقد تقرر أنه حتى في الحالة التي يغير فيها المجلس، في أي وقت كان، نظام التصويت (البند رقم 7) في اتجاه مزيد من المرونة، فان هذا التغيير لن يمس، بأي حال من الأحوال، « المسائل المتعلقة بمراجعة المعاهدة، وتحقيق الأهداف الأساسية للمعاهدة والمسائل التي قد يكون لها انعكاسات على سير المؤسسات الدستورية للدول الأعضاء ».

ثم أن مشروع المعاهدة، في تحديدها للسياسة العامة للمجموعة الاقتصادية المغاربية وسعيا لابراز مبدأ « أن العمل المنتظر للكيان الجديد يجب أن يعتبر مصالح الدول الأعضاء أول يقوم على التشاور المتبادل والمفيد »، قد أشار الى ضرورة أن يقوم الكيان الجديد « وفي نطاق الاحترام للمصالح الخاصة للدول الأعضاء بتطوير التنمية المنسجمة لكل المجموعة بفضل نهضة مستمرة،

متزنة وقائمة على التشاور بين مختلف اقتصاداتها »، (البند 2) وأن تأخذ بعين الاعتبار بصفة دائمة، في أعمال المجموعة الاقتصادية المغاربية، توازن المصالح الخاصة، والتوزيع العادل للفوائد والأعباء، بناء على مستويات النمو الخاصة وقدرات الدول الأعضاء »، (البند رقم 4) كذلك، وفي أجل تأمين احترام مبدأ الفائدة المشتركة والمتبادلة عند تنفيذ السياسة المشتركة، فإنه تقرر أن « التنفيذ التدريجي لهذه السياسة الاقتصادية المشتركة سيأخذ بعين الاعتبار للنتائج المسجلة في كل مرحلة من مراحلها مع ابراز نمو المبادلات وتأثيراته على اقتصادات البلدان الأعضاء، ومع تحديد الاجراءات المناسبة لتخفيض أو إلغاء الاختلالات الملاحظة » (البند 19، فقرة 2).

من الواضح أن محتوى فكرة « بناء ذي افادة مشتركة » يجب أن يتطور مع الزمن ووفقا لتطور الكيان الجديد ذاته وسوف ندرس فيما بعد محتوى هذا المعطى في المراحل الأخيرة من بناء الكيان المغربي. سنركز انتباهنا هنا على المرحلة « الانتقالية ». تكتسي المرحلة « الانتقالية » هذه، أهمية بالغة وخاصة نظرا لخصوصيات « الوضع القاعدي »، يعني وضع الحالة الداخلية الراهنة للاقتصادات المغاربية، وعلاقة ترابطها وتبعيتها فيما بينها. وحتى أن الفترة « الانتقالية » هي جوهريا فترة عبور من حالة اقتصادات قومية ذاتية التركيز من ناحية، واقتصادات متلاصقة من ناحية أخرى، الى مجموعة أوسع تعطي البلدان الأعضاء ما هي الفائدة التي يمثلها هذا الانتقال بالنسبة لكل من البلدان الأعضاء ؟ واعتمادا على أن أساليب يمكن تحقيق هذا الانتقال بحيث نضمن لكل بلد عضو فائدة ايجابية معينة ؟
فيما يتعلق بالسؤال الأول، فإن الخبراء يجمعون على القول بأن الاندماج بفضل خلق فضاء اقتصادي أوسع من المجموعات القومية الخاصة، يوفر الفائدة المضعفة الآتية
على المستوى الداخلي، حفز الانتاج الداخلي، تسهيل انجاز اقتصادات منظمة، ضمان نسبة أفضل لاستخدام القدرات المتاحة، توفير المنافسة بين المؤسسات وتعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة، تسهيل ظهور مؤسسات ذات حجم أكبر، وبالتالي أكثر قدرة على المنافسة بواسطة بعث المؤسسات أو انصهار مؤسسات موجودة وحفز الاستثمارات والأنشطة العامة للمؤسسات

وعلى الصعيد الخارجي، فإن فائدة الاندماج تكمن في تشجيعه للمبادلات فيما بين البلدان الأعضاء، وفي تسهيل ارتقاء المؤسسات الى مستوى أرقى في مجال التكنولوجيا وفي الخلق، ثم ايجاد اقتصادات منظمة على مستوى الواردات وبالتالي تعزيز قدرة المؤسسات المغاربية على المنافسة الأولية وضمان موقع أفضل لهذه المؤسسات في الأسواق الدولية
وفيما يخص السؤال الثاني، ومثلما ذكرنا سالفا فإن القضية الجوهرية هي تحديد الوسائل الأكثر لضمان تأقلم الاقتصادات القومية للدول الأعضاء مع الكيان الجديد، حتى يتمكن كل اقتصاد منها من وجود إمكانيات انمائية مفيدة الهدف النهائي في هذا العرض، هو تأمين انفتاح السوق المغاربية أمام المؤسسات والفعالية الاقتصادية المغاربية وخلق سوق مغاربية مشتركة ولكن هذا

الانفتاح يجب أن يتم، بطريقة تسمح للمؤسسات، وبصفة عامة للاقتصادات المغاربية، أن تتأقلم بفائدة أشمل، وبأقل انعكاسات سلبية ممكنة لكل منها إن الربط بين هدفين الأمرين المتناقضين، يمكن تحقيقه، فيما يبدو، بين هدين الأمرين المتناقضين، يمكن تحقيقه، فيما يبدو، بتأكيد الهدف النهائي المنشود والذي هو « إقامة سوق مشتركة بين البلدان الأعضاء، يكون الهدف منها إزالة العقبات أمام حرية تنقل الأشخاص، والأملاك والخدمات ورؤوس الأموال » (البند 19) ومن ناحية أخرى، نفصل تحديد وسائل هذا التأقلم للاقتصادات المغاربية ضمن الكيان المندمج الجديد وهذا هو الهدف الذي وقع اعتباره في وضع مسار تدريجي، أي متمحور بالأساس حول مراحل متتابعة تعود الى السوق المشتركة ».

بناء تدريجي

الهدف النهائي في بناء سوق مشتركة لا يمكن بلوغه الا مرورا بفترة تأقلم وتكييف، وذلك بسبب الفوارق الموجودة بين السياسات ومستويات النمو المختلفة من هنا فكرة المراحل، هذه الفكرة هي الثوابت في كل عمليات بناء مجموعات إقتصادية جهوية سواء كان الأمر متعلقا بالبلدان المتقدمة أو بالبلدان النامية، ذلك لكونها تسمح بتأقلم الاقتصادات القومية مع الفضاء الاقتصادي الجديد ومع القوانين التي تميزه

إن ملاحظة التجارب الأجنبية في هذا الميدان، سواء تلك التي نجحت أو تلك التي منيت بالفشل، تدل على أهمية هذه التدريجية وفي الوقت نفسه، تسمح باستخلاص مسار أمثل متمحور حول تتابع ثلاث مراحل تمر بخلق منطقة لحرية التجارة ثم تمتد هذه المرحلة الى وحدة قطاعية، ثم الخلاصة الى اقامة سوق مشتركة وهذا التتابع هو الذي يعتبر أكثر ملاءمة في الحالة المغاربية، والتي هي مصممة في مشروع المعاهدة

منطقة الأفضلية الاقتصادية

في المرحلة الأولى من هذا المسار، الهدف هو خلق منطقة أفضلية اقتصادية مغاربية وبما أن هذه هي المرحلة الأولى، فإنه كان من الطبيعي أن يخص لها مشروع المعاهدة ترتيبات مفصلة توحد هذه الترتيبات في البندين 20 و 23 من مشروع المعاهدة هذا أن البندان يحدّدان أهداف المرحلة الأولى، والاجراءات اللازم اتخاذها لضمان تأقلم الاقتصادات المغاربية، والوسائل الضرورية لضمان نجاح هذه المرحلة الأولى، وهي لا تهم فقط المبادلات بين الأطراف المغاربية فيما بينها فهي تقصد أيضا المبادلات مع البلدان الأخرى

الهدف هو ضمان أكثر سيولة للمبادلات بين البلدان المغاربية على مستوى العلاقات فيما بينها، وفتح الأسواق أمام المؤسسات المغاربية من أجل استغلال الامكانيات والقدرات المتوفرة في هذه الأسواق لذلك فان مشروع المعاهدة أقر مجموعتين من الاجراءات الهادفة الى ازالة العقبات أمام هذه السيولة للمبادلات : فمن جهة، ينص على « الازالة التدريجية للقيود التشعيرية في التوريد

والتصدير للمنتوجات أصيلة البلدان الأعضاء، باستثناء الضرائب الداخلية على الانتاج » (البند 21)
ومن جهة أخرى، وفيما يخص القيود غير التشعيرية، فانه ينص على نظام تدريجي يقوم على وضع « قائمة المنتوجات المعفات من القيود عند التوريد والتصدير، يتم مراجعتها دورية » (البند 21) ولكنه يبقى على فترة معينة يتم تحديدها فيما بعد، يمكن أثناءها اتخاذ اجراءات حمائية قومية شريطة تطبيق « نظام تفصيلي للمنتوجات أصيلة البلدان الأعضاء (البند 21 ب 2)

أما فيما يخص الاجراءات الواجب اتخاذها لضمان تأقلم الاقتصادات القومية مع تفتح السوق، فإن النص يقرّ « ازالة كل تمييز وتجنب اقامة قواعد ذات تأثير معادل، بسبب القومية أو الماسة بالمنتوجات أصيلة البلدان الأعضاء »، وأيضا « وضع قوانين مشتركة سامحة بمنافسة شريفة بين منتوجات البلدان الأعضاء » و « وضع قوانين مشتركة تسمح بمنافسة بين مؤسسات الدول الأعضاء وتنص على دعاية كافية لعروض المناقصات هذه الدول المعنية، وتشجيع هذه المؤسسات على الترشح لهذه العروض والمناقصات (البند 21 د و ح)
اجراءات التأقلم هذه يجب أن تترجم بانعكاسات سلبية على الاقتصادات القومية ولا على السوق الجهوية في جملتها ولهذا السبب، فإن نظام المنافسة تم تعديله بمنع أي اتفاق أو تفاهم ودي بين المؤسسات يكون فحواها ونتاجها تحريف قواعد المنافسة الحرة سوف تعرض اللجنة على المجلس مجموعة من القوانين المناسبة في هذا الغرض (البند 2 د)
وفي نفس الغرض، فقد وضع أسلوب وقائي وتقويمي للآثار السلبية للاقتصادات القومية وهو ينص أولا على « اقامة نظام تعويضي للنقص الحاصل في المداخيل الجمركية، وعند الاقتضاء، اتخاذ اجراءات ضرائبية مناسبة »، ومن ناحية أخرى، اقامة نظام لضبط وتعديل الاختلالات في المبادلات والتي قد تنتج عن انشاء منطقة تفصيلية اقتصادية (البند 22 ت و ث)

وأخيرا فإنه من الواضح أن سيولة المبادلات لا يمكن أن تتحقق الا بواسطة مراجعة الاطار الذي يجب أن يتم فيه هذه المبادلات ومثلما ذكرنا سابقا، فإن من جملة ما عرقل المبادلات المغاربية بشكل كبير، نذكر غياب أو صعوبة تنقل الاعلام الاقتصادي، والاتصالات والنقل، وأيضا، القوانين المالية للمبادلات وتجنبا لهذه الموانع، فإن مشروع المعاهدة ينص على
بخصوص النقطة الأولى، « دعاية كافية لعروض المناقصات الدولية (البند 21)، وبخصوص النقطة الثانية، فان النص يقر « اقامة سياسة مشتركة في مجال النقل والاتصالات (البند 22) وبخصوص النقطة الثالثة، وأخيرا، فان مشروع المعاهدة ينص على « اقامة نظام دفوعات يسمح بتسهيل عمليات الدفع والتعويض، وأيضا بعث نظام مناسب لتسديد باقي الحسابات (البند 22)
ورغم أن الجانب الأساسي من المجهود، أثناء هذه المرحلة الأولى، يهدف الى وضع قواعد جديدة للمبادلات المغاربية، فإنه من المفيد، في نطاق مبدأ التدريجية التفكير في ضبط سياسة مشتركة تنفذ تجاه البلدان الأخرى هذه السياسة يجب أن تهدف الى وضع قاعدة تفصيلية لمصلحة

المؤسسات المغاربية والى حماية المبادلات المغاربية فيما بينها تجاه المتوجات المنافسة الأجنبية.
وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإنه، فضلا عن التشجيعات المزمع تقديمها للمؤسسات المغاربية في عروض المناقصات الدولية التي تقدمها الدول الأعضاء، فإن « معاملة تفضيلية » يجب توجيها مع المؤسسات المغاربية، وهذا مع المساواة الكاملة فيما يتعلق ببقية اعتبارات « المعايير التجارية » للانتقاء.
وفيما يخص النقطة الثانية، والتي هي ذات بعد أهم، فقد تم التفكير في انشاء « تعريفة جمركية مشتركة » وفعلا فإن البند 23 ينص على « أنه قبل نهاية المرحلة الأولى، فإنه يتم الشروع في انشاء تعريفة جمركية ولهذا الغرض، ستعرض اللجنة على المجلس أساليب تطبيق هذه التعريفة الجمركية المشتركة والتعديلات التشريعية القومية التي تتضمنها هذه القوانين ستهدف بالخصوص الى تحقيق الانسجام بين القوانين الضرائبية والجمركية الخاصة بالعمليات مع الخارج، والتنسيق في مجال سبب التحويل في العلاقات الثنائية، والتعاون في مجال التصدير والعلاقات التجارية مع البلدان الأجنبية.

الوحدة الجمركية القطاعية

ليس الأمر متعلقا فقط بتطوير التجارة المغاربية فيما بين بلدانها وضمان مزيد من السيولة الداخلية لها بل الأمر يتعلق بخلق الشروط اللازمة حتى تضمن المؤسسة المغاربية قابلية أكبر للعيش بحيث تتمكن من الارتقاء الى مستوى أرفع من المهارة التكنولوجية والمردودية الداخلية، والقدرة على المنافسة الدولية. يمكن الوصول الى هذا الهدف بواسطة التأثير على بعد المؤسسة، وبعد السوق وبواسطة عقلنة القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسات المعنية.
ومن الطبيعي أن مثل هذا الهدف يحتاج الى مؤسسات ذات حجم أكبر مما هي عليه اليوم، والى سوق أكبر وقادر على تشجيع هذه المؤسسات على القيام باستثمارات اكبر، والى اندماج أكبر بين المؤسسات التي تساهم في عملية الانتاج ضمن القطاع نفسه الأمر يتعلق اذن بضمان المرور من منطقة « تفضيلات اقتصادية » الى مرحلة اندماج اكثر عمقا · « الوحدة الجمركية »، وهذه الأخيرة تقتضي توفر انسجام اكبر بين اقتصادات البلدان المغاربية على مستوى العلاقات فيما بينها وعلاقتها مع الغير على حد سواء وعلى الصعيد المغاربي فان امكانيات الاندماج بين المؤسسات المعنية هي اكبر، سيما وأن السوق أصبحت اكبر وعلى الصعيد الخارجي، فنحن بحضرة مجموعة من المؤسسات التي يجب حمايتها ضد المنافسين الأجانب، والتي هي، من ناحية أخرى، ذات حجم أكبر من المؤسسات القومية، لأنها نشأت على مستوى المنطقة المغاربية كلها

وعلى هذا الأساس، فإنها قادرة على مواجهة المنافسة الدولية في ظروف أفضل ان تشجيع هذا الاندماج يحتاج الى اطار قانوني ومؤسساتي خاص، والذي يجب أن يمثل أسلوبا تشجيعيا ولكنه يجب أيضا أن يحدد الشروط التي يجب أن تخضع لها المؤسسات المعنية، بالنظر الى الأهداف العامة للمعاهدة وهذا ما جاء في المعاهدة التي ينص فيها البند رقم 25 على أن « اللجنة ستعرض

على المجلس تخطيط انشاء . محددا للاطار المؤسساتي والقانوني المتجانس لمعاملاتها (أيّ المؤسسات سوف تستفيد من « تعريفة مشتركة ومن إشكال أخرى من الحماية والتشجيع » (بند 25).

وهنا ايضا، ليس الهدف هو تعجيل حركة الأشياء فمن أجل ابراز تدريجية هذا الاندماج، فقد وضع مشروع المعاهدة أن هذه الوحدة الجمركية ليست إلا قطاعية فقط (بند 25) وإن تمديد هذه الوحدة هي بدورها عملية تدريجية أيضا

ومن ناحية أخرى، يجب أن نوضح أن هذه الوحدة القطاعية هي بدورها خاضعة للترتيبات العامة التي جاءت في مشروع المعاهدة فيما يخص بأهداف الاندماج بمعنى أن الاحتياطات الخاضعة بالاختلالات الممكنة والتعديلات الممكنة والتعديلات الواجبة لاصلاح هذه الاختلالات، كما جاء في المعاهدة، جميع هذه العناصر قابلة للتطبيق على مستوى الوحدة الجمركية القطاعية

ان الفائدة المنتظرة من هذه المرحلة الجديدة للاندماج تكمن في أنه، بفضل هذا الاندماج القطاعي، فإن البلدان المغاربية تستطيع ادخال مزيد من العقلنة على تجارتها الخارجية، في الصادرات والواردات على حد سواء ويمكن أن نتصور، في نطاق القطاعات المدمجة على الأقل، أن تتمكن المؤسسات المعنية من القيام بأعمال جماعية، سواء على مستوى التموينات أو تصريف منتوجاتها بالخارج ولهذا السبب جاء في البند 24 أنه من ضمن أهداف هذه الوحدة القطاعية يوجد « التطوير الجماعي للصادارت المغاربية والتنسيق في التموينات المشتركة »

السوق المشتركة

نظريا، تمثل السوق المشتركة المرحلة النهائية والنتيجة الحاصلة عن مسار الاندماج الاقتصادي. ان مشروع المعاهدة يتطور على هذا النحو، تطور مسار الاندماج في جملة البلدان المغاربية فهو يحدد انشاء السوق المشتركة بين البلدان الأعضاء باعتبار المرحلة الأخيرة (البند 28) وهو يمنح الى هذه السوق المشتركة هدف تعميم الوحدة الجمركية، حرية تنقل الأشخاص، والأملاك والخدمات ورؤوس الأموال وتعميم التعريفة الجمركية المشتركة، (البند 28) جاء تفسير هذه الأهداف العامة في البند 29 من مشروع المعاهدة. ولا فائدة من اعادة التذكير بها بالتفصيل يكفي أن نلاحظ هذا، انه اثناء هذه المرحلة الأخيرة سنشهد، من ناحية، تعزيزا لنتائج المرحلتين الأولتين، فيما يتعلق بتحرير المبادلات وتعميم التعريفة الخارجية المشتركة وأساليب التجارة الخارجية، ومن ناحية أخرى، سنشهد تحريرا في تحرك رؤوس الأموال وانسجاما في المعاملات المشتركة في مجال السياسة الاقتصادية المشتركة

والى هذا الحد، فانا لم نحدد ديمومة هذه المراحل التي يجب أن تقود الى السوق المشتركة وهي نقطة صارت موضع خلافات كبيرة اذ لم يتفق الخبراء على المدة الخاصة بكل مرحلة وهذه المسألة رغم اهميتها، فهي لا تحتاج إلى اجابة في الحين، بل أنه ضوء المعطيات الدقيقة لتطور العلاقات الاقتصادية في البلدان المعنية، وكذلك حسب نتائج ما قامت به في مجال الاندماج

المهم هو تحديد مبادىء هذا الاندماج والاحتياطات الواجب اتخاذها بشأن تحقيقه وذلك أفضل من أن تحدد مسبقا المدة اللازمة لهذا الانجاز. وكما هو واضح في مشروع المعاهدة، فان ذلك يرجع بالنظر الى اللجنة، حيث انها، بعد الدراسات الضافية، تقوم بعرض المقترحات المناسبة على المجلس، حتى يتم تحديد نسق انجاز الاندماج

بناء ديناميكي

المبدأ الثالث الذي يجب أن يقوم على أساسه البناء المغاربي، هو أن هذا البناء يجب أن يكون ديناميكيا فقد قلنا سالفا، أن البناء المغاربي يجب أن يكون مفيدا بشكل متبادل، بحيث أن هذا البناء يجب أن ينطلق في الوقت نفسه من الوضع الحالي للاقتصادات المغاربية وتوجهات السياسات الاقتصادية لكل بلد من البلدان المعنية، كما يجب أن ينطلق أيضا من ضرورة تحريك فوائد الاندماج، بحيث أنه يتسنى لكل بلد أن يجد فيه فائدته وقد حاولنا اظهار كيف أن مشروع المعاهدة سعى الى اعتبار هذين الأمرين المحتمين المتناقضين، مع التأكيد على مبدأ أن كل دولة لها القدرة على تقدير ضرورة — يعني الفائدة بالنسبة له — المرور من مرحلة اندماجية الى مرحلة اخرى، ومبدأ تعديل الاختلالات التي قد تظهر أثناء كل مرحلة من مراحل الاندماج وهذا هو مجرد جانب من جوانب المسألة، في الواقع ليس هناك أي انموذج نظري للاندماج تم تصوره، أو أي تجربة اندماجية حالية بحثت فقط بالاعتماد على عملية المصالح الفردية البحتة لكل بلد من البلدان الأعضاء الاندماج الاقتصادي لا يمكن أن ينجح الا اذا قبل ونص على وسائل تنفيذ مصلحة مشتركة تفوق مجموع هذه الفوائد الفردية، الى جانب هذه الفوائد الفردية والآنية، وهذا يعني التحقيق التدريجي للكيانات الاقتصادية الجديدة بواسطة انصهار الكيانات الاقتصادية القومية

وهذا هو الهدف الذي سماه مشروع المعاهدة المجموعة الاقتصادية المغاربية (بند 18) ان تحقيق هذا الهدف هو جزء مما سماه مشروع المعاهدة بالسياسية الاقتصادية المغاربية المشتركة (بند 18) وهي تهدف الى ارساء سياسة تنموية اقتصادية قائمة على التشاور تقود تدريجيا الى انشاء المجموعة الاقتصادية المغاربية المشتركة هي تعزيز التكامل بين الاقتصادات القومية للبلدان المغاربية واقامة عمل مشترك في المجال الفلاحي والصناعي والخدمات والميادين المالي والنقدي (بند 29) وهذا المخطط سوف يحدد أساليب اضفاء الانسجام بين برامج التنمية والاستثمار المحددة من طرف المجموعة الاقتصادية .المغاربية والمخططات القومية للتنمية من ناحية، وبين التهيئة القانونية والمؤسسات المرتقبة، لغاية تحقيق هذه البرامج الخاصة بالمجموعة الاقتصادية المغاربية، والتشريعات القومية للبلدان الأعضاء والهامة بمجالات المعاملات، من ناحية أخرى (بند 29). ينص البند على عدد من مجالات التعامل، منها المجال النقدي وتحويل العملة، والذي قد يقود الى خلق وحدة نقدية مشتركة، السياسة الضرائبية وسياسة الاستثمار الضرورية لتحقيق السياسة الاقتصادية المغاربية المشتركة. كما أنه في اطار (هذه السياسة) ستتمكن البلدان الأعضاء من تنسيق سياساتها التجارية والاقتصادية الخارجية، سيما موقف مشترك تجاه المجموعات الاقتصادية المجاورة (بند 33). هناك

اشارة خاصة صيغت حول سياسة التعاون مع الدول العربية والدول الافريقية والمنظمات الجهوية والاقليمية للتعاون أو الاندماج الاقتصادي المشابه (بند 34) مكرسة بذلك البعد العريق والافريقي للاندماج المغاربي

احتياطان هامان وقع اتخاذهما من أجل تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للمجموعة المغاربية في أحسن الشروط .

— فمن ناحية، تم التأكيد على أن تنفيذ هذه السياسة المشتركة سيتم بالمساهمة الفعّالة للدول الأعضاء وبموافقتها. ويبدو ذلك سواء في العمل المباشر الذي ستقوم به الدول في مجال تنسيق سياستها الاقتصادية وتشريعاتها القومية من أجل تحقيق أهداف المجموعة الاقتصادية المغاربية (بند 29)، أو عبر عملها غير المباشر بواسطة المؤسسات الجماعية بما أن انجاز السياسة الاقتصادية المغاربية المشتركة يجب أن يتم بتدخل من اللجنة والمجلس (بند 29).

— ومن ناحية أخرى، فان تحقيق الأهداف يجب أن يتم حسب الأسلوب التدريجي ذاته المقرر لانشاء السوق المشتركة. وهذه التدريجية جاءت باعتبارها مبدأ عاماً في البند 18 من مشروع المعاهدة. وحتى الشروع في هذه السياسة المشتركة فقد نصت المعاهدة على أنه لا يجب أن يتم تحقيقه الا بداية من المرحلة الثانية من تحقيق السوق المشتركة، يعني عند بداية الشعور بضرورة خلق الانسجام بين مختلف السياسات الاقتصادية.

فقد جاء فعلا، في البند 27 أنه : قبل نهاية هذه المرحلة الثانية، ستعرض اللجنة على المجلس، خطة تهدف الى تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء وذلك بواسطة تشخيص المشاريع وقطاعات الأنشطة التي سوف تطبق عليها هذه السياسة المشتركة (بند 27).

— الا ان هذا لا يلغي المبادرات المشتركة العاجلة · من ذلك، وبناءا على ان هذا المجال يكون فيه التعاون ضروريا، فقد نص البند 32 على انشاء معهد مغاربي للعلوم والتكنولوجيا وحسب ما جاء في مشروع المعاهدة فإن مهمة هذا المعهد تقوم على الاسهام في تنمية البحث العلمي والتكنولوجي وتطبيقاته العلمية، وتكوين الكوادر العالية المتخصصة ويتم التنسيق في نشاطه مع المؤسسات الجامعية والعلمية للبلدان الأعضاء (بند 32)

وقد نص مشروع المعاهدة على بعث عدد من المؤسسات والأساليب الضرورية لتحقيق السياسة الاقتصادية المشتركة. فقد نص على بعث بنك مغاربي للتنمية ومهمة هذا البنك، يتم انشاؤه حال الشروع في تنفيذ المعاهدة هي تقديم القروض والضمانات لعمليات المبادلات المغاربية والمساهمة، داخل اطار نشاط المجموعة الاقتصادية المغاربية، في تمويل مشاريع الاستثمار التي تدخل في نطاق السياسة الاقتصادية المغاربية المشتركة (بند 31). وقد أوكل مشروع المعاهدة الى اللجنة مهمة صياغة القانون الأساسي لما سمي بالمؤسسة المغاربية المدمجة والقانون الأساسي للمستثمر المغاربي والقانون الأساسي للشركاء مع المؤسسات الأجنبية (بند 30) ويجب تصور المؤسسة الأولى باعتبارها الادارة القاعدية لتحقيق الاندماج المغاربي بحيث انها مصممة كمؤسسة قائمة على

المستوى المغاربي، أما لأنها جاءت على هذا النحو منذ انشائها، أو لكونها نشأت في انصهار مؤسسات تابعة للبلدان الأعضاء، وانها خاضعة لقانون خاص يحدد التشجيعات والحمايات الخاصة التي تحظى بها، وكذلك الواجبات المتميزة التي تخضع اليها وذلك هو الشأن أيضا فيما يتعلق بما سمي بالمستثمر المغاربي أماالاشارة الخاصة الى الشركاء الأجانب فقد جاءت نظرا للانعكاسات التي تنجر عن التعاون المغاربي مع الشركاء الأجانب، والتي تنعكس على السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء. هذه الاشارة تعني أن كلا من هذا القانون الخاص وكذلك التعاون مع الشركاء الأجانب يجب أن يحصيا باجماع الدول الأعضاء، التي ستتمكن هكذا من التفاوض حول اتفاقية توضع في هذا الشأن بواسطة اللجنة وقرارات المجلس

تهيئة مؤسساتية ملائمة

ان انجاز أهداف السياسة الاقتصادية المشتركة تستوجب تهيئة مؤسساتية ملائمة والبديهي أن تجسيد هذا التصور للتشاور المغاربي على مستوى جهوية المبادلات وعلى مستويات التنمية الاقتصادية يحتاج الى تهيئة قانونية ومؤسساتية يجب تحديدها بعناية كبيرة. وهذا يحتاج الى نص اتفاقية يتميز بدقة كافية لتحديد الالتزامات المتشركة وأساليب تطبيق المشروع. ويجب أن يكون هذا النص مرنا بدرجة كافية حتى يتمكن من التأقلم مع المعطيات الجديدة للواقع، والا يشكل عائقا تجاه تطور هذا المشروع.

ذلك أن هذه الضرورة لم يتم احترامها في بعض التجارب، أما لأنه لم يتم اعداد المؤسسات المناسبة، أما لأن للمؤسسات التي تم انشاؤها لم تكن ملائمة بدرجة كافية، لهذا فقد فشل مشروع الاندماج ذاته.

ان مشروع المعاهدة المقدم هنا، حاول احصاء مختلف القضايا حلها، وحاول أن يصوغ تصورا للاجابة على مختلف هذه التساؤلات، على ضوء تجارب مماثلة في هذا الميدان، نلاحظ ان هذا النص هو نسبيا موجز.

والسبب أن هذا النص ليس سوى الرسم البياني الملخص للمعاهدة، الهدف الوحيد منه هو استنباط المسائل الواجب التعرض اليها، وهو لذلك لا يمكن أن ينفذ الى التفاصيل ومن ناحية أخرى، نلاحظ ان هذا النص يمنح الى كل من اللجنة والمجلس مجالات نفوذ واسعة الى حد ما ذلك لأن هذا المشروع هو قابل للتفاوض، على عكس مشاريع أخرى شبيهة في هذا المجال.

وبصفة عامة، فالقضية هي أن تكون التهيئة القانونية والمؤسساتية مقبولة من طرف الدول المعنية، فيما تكون وبقدر الامكان، محترمة للسيادة القومية للدول، وأيضا ان تتجنب في حدود الامكان، أن تجعل المؤسسات المكونة في حالة عجز، سعيا منها لحماية حساسية الدول.

وقد أخذ نص المشروع هذين الجانبين بعين الاعتبار، وخاصة في تحديد المؤسسات، من حيث تهيئتها العضوية والوظيفة.

التهيئة العضوية

يىص مشروع المعاهدة على أربع أحهزة · المحلس المؤتمر الاقتصادي الاستشاري اللحىة ومحكمة العدل

ـ المجلس

هو حهار سياسي بالأساس، يتكون من المسؤولين السياسيين على أعلى مستوى، اد أنه يتكون أما من رؤساء الدول، أو مندوبيهم، الدين هم أما وزراء الشؤون الخارجية أو وزراء الشؤون الاقتصادية. يمثل هدا الحهار الدول، وهو مكان المواجهة، والتصالح والتحكيم بين الادارات السياسية، وأيضا، الحهار الأعلى لدفع المشروع في حملته المحلس هو الحهار الأعلى للمنظمة وعلى هدا الأساس فان صلاحيته تكون شاملة، أما لكونه يمارسها نصفة خاصة أو لأنه يتدخل على أساس الصلاحيات المحولة للّحنة
يأخد المحلس قدراته حسب نظام الاجماع وفي الصدد فهو يحمي استقلالية ارادة الدول الأعضاء ودلك هو الشأن على الأقل في فترة انطلاقة الاندماج وفي المراحل الموالية، يمكن للمحلس، بواسطة الاجماع، أن يقرر تغييرا سعيا لمزيد من المرونة في أساليب أخد القرار ولكن مع دلك، تبقى بعض القرارات خاضعة للتصويت بالاجماع دلك هو الشأن مثلا القرارات الخاصة بمرجعة المعاهدة، وتحقيق الأهداف الأساسية للمعاهدة، وفي القرارات التي قد يكون لها انعكاسات على التشغيل الدستوري للدول الأعضاء

ـ المؤتمر الاقتصادي الاستشاري

ادا كان المحلس متكونا من مسؤولين حكوميين، فان المؤتمر الاقتصادي الاستشاري صمم باعتباره جهازا تمثيليا لحلف الفعاليات الاقتصادية، التي هي مرتبطة مباشرة بتحقيق مشروع الاندماج يمكن تصور هدا الحهار بطرق مختلفة. وقد كان من الملائم تصور المؤتمر باعتباره جهازا دا طابع استشاري فقط، وان تركيبته يجب تحديدها وفقا للقوانين الدستورية والتشريعية للبلدان الأعضاء (بند 9)

ـ اللحنة

هو جهاز تصميم وتمهيد ومراقبة لهدا فان اللحنة هي بالأساس جهاز مستقل تلك من ثوابت تجارب ولهـذا، فانه ادا كان اعضاء هده اللحنة يتم تعيينهم من طرف المجلس، فان اختيارهم يتم بناءا على كفاءاتهم واستقلاليتهم، في اداء مهامهم، يجب أن لا يستلموا أو يلتمسوا تعليمات من أي حكومة كانت ولا أي جهاز كان، وأن يعملوا فقط لفائدة المجموعة المغاربية المشتركة (بند 11)
ولغاية تأمين الاتزان بين جنسية الأعضاء وواجب استقلاليتهم، فقد تقرر بوضوح أن تضم اللجنة على الأقل عضوا من جنسية كل بلد عضو ولكنها لا يجب أن تضم أكثر من عضوين من

نفس الحسبية (بند 10). أما فيما يتعلق بأساليب أخذ القرار في اللجنة، فقد تم السعي الى ايجاد اتزان بين مصالح الدول، على ضوء ما تقرر للمجلس، وبين الطابع التقني والمستقل للجنة البند 11، ينص على ان المداولات المتعلقة بمراجعة المعاهدة، وبتحقيق الأهداف الأساسية للمجموعة الاقتصادية المغاربية، والمداولات التي يمكن أن تكون لها انعكاسات على سير المؤسسات الدستورية للدول الأعضاء، يتم اتخاذها عن طريق التصويت بالموافقة من طرف أعضاء اللجنة، ولكن القرارات الخاصة بتطبيق الاجراءات المقررة من طرف المجلس أو اللجنة، كل في دائرة صلاحياته، يتم اتخاذها بأغلبية ثلثي أعضاء اللجنة (بند 11)

وهذا صالح على الأقل طوال الفترة الأولى، ويمكن للجنة في مرحلة لاحقة، أن تقترح على المجلس تغييرا في نظام التصويت لمزيد من المرونة

ــ محكمة العدل

من الواضح أن انشاء هيكلية اندماجية وخاصة تطبيق سياسة مشتركة للاندماج، يقتضيان انشاء جهاز قانوني له الكفاءة لحل النزاعات التي قد تنجر عن هذه السياسة الاقتصادية المغاربية الجديدة. ومحكمة العدل التي ينص عليها البند 13 و ما تتبعه في المعاهدة، تستجيب لهذا الاقتضاء ومثل كل الأجهزة القانونية، فان محكمة العدل تتركب من شخصيات مستقلة، تعرف بكفاءتها في مجال القانون وباستقامتها ومن ناحية أخرى، فقد تقرر أن تتركب محكمة العدل من خمسة أعضاء

للمحكمة القدرة على تحديد قانونها الأساسي الذي يجب أن تعرضه على المجلس وهي، وفي نفس الشروط، تقوم بوضع قانونها الداخلي وكذلك طريقة وأساليب العمل (بند 14)

ــ الهيئة الوظيفية

التهيئة الوظيفية تقوم على أساس توزيع الصلاحيات على الأجهزة التي تمّ وصفها سالفا، بحيث يصبح السير المنسجم لجملة المؤسسات ممكن وهو يهدف الى تحديد الصلاحيات المعهود بها الى هذه الأجهزة، والعلاقات فيما بين هذه الصلاحيات وهي تتحدد في موقع أخذ القرار، ومراقبة وتطبيق هذا القرار، وحل النزاعات الناجمة

ــ أسلوب أخذ القرار

يجب ايجاد اتزان في هذا المجال، بين مشاغل الدول والأهداف التي يعهد بها الى المجموعة المندمجة الجانب الأول، يتضح في ضرورة اعتبار اختيارات الدول، وضرورة عدم تفريطها في مراقبة سياسة المجموعة واعتبارا لهذه الضرورة، فقد جاء في المعاهدة، ان المجلس هو الجهاز الأعلى للمجموعة، وهذا يعني أنه جهاز القرار الأعلى من حيث أن له سلطة قراره الخاص ثم له قدرة الموافقة على مقترحات اللجنة وسلطة القرار الخاص تمكّن المجلس من اخذ المبادرات التي تبدو له مناسبة

لتحقيق أهداف المجموعة ويمكن للمجلس أن يعطي الى المجموعة الدفع والديناميكية اللتين تحتاج له كأثر تمشيا وحالة العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء وعلى عكس ذلك فان الدول يمكن لها استغلال هذه الفرصة للتفاوض حول أي مشكلة اندماج اقتصادي، باسماع صوتها الدفاع من مصالحها الخاصة وبهذا تكون قادرة على التأثير على سير المجموعة، مع اعتبار المصالح التي تبدو لها هامة وحيوية، وبفضل قدرة الموافقة على مقترحات اللجنة، فان الدول الأعضاء تملك وسيلة مراقبة تطور السياسة الاقتصادية للمجموعة وعمل هذا الجهاز في هذا المجال.
لذلك فقد نص مشروع المعاهدة على خلق لجان أو تنظيمات يعهد اليها بدراسة المسائل التي تعود الى صلاحياتها يمكن أن نتوقع أن تكون هذه اللجان ذات صبغة سياسية اكثر من التنظيمات الأخرى، وأنها على هذا الأساس سوف تكون الدرجة الوسيطة بين هذه الأخيرة وبين جهاز القرار السياسي والذي هو المجلس (بند 6)

ومن هذه الناحية، فقد تم الاعتبار الخاص لأهمية مرور بناء المجموعة من مرحلة الى مرحلة أخرى لذلك جاء في مشروع المعاهدة بأن قرار الانتقال من مرحلة الى أخرى يعود الى المجلس، في آخر المطاف وهذا ما نص عليه البند 19 من المعاهدة الذي جاء فيه أن الانتقال من مرحلة الى أخرى من المراحل المقررة في البند 20 وما تبعها، سوف يتم قراره بالتصويت بالاجماع من طرف أعضاء المجلس، بعد الاستماع الى الرأي المفصل للّجنة
الجانب الثاني في تهيئة أسلوب القرار يتعلق بفعالية القرار في مجال بالغ الأهمية مثل هذا، اذ هو يوجه اقتصادات الدول الأعضاء نحو طرق جديدة، يكون من الأساسي الا تكون القرارات ثمرة لمواقف ارتجالية، بل يجب أن تسبقها تحضيرات دقيقة ومدروسة، وان تكون قابلة للتطبيق الفعلي، وأن تكون مناسبة للنتائج المنتظرة وغير مضرة أو تافهة أو غير مفيدة وتحسب لذلك تم انشاء لجنة الاندماج المغاربي الى جانب المجلس
هذه اللجنة، هي أولا عبارة عن جهاز دائم، ثم انها لجنة تتركب من خبراء معروفين بكفاءاتهم في مجال الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية وهي أخيرا، جهاز مستقل، يكون أعضاؤه، حسبما جاء في مشروع المعاهدة يجب أن لا يستلموا أو يلتمسوا أي تعليمات من أي حكومة أو أي تنظيم كان ويجب أن يعلموا في كامل الاستقلالية وفي مصلحة المجموعة الاقتصادية المغاربية (بند 11)
وعلى غرار ما جاء بالنسبة للمجلس، فقد تقرر أن تكون اللجنة قادرة على الاستماع الى كل الأصوات وألّا تكون تحت روح أي اتجاه كان ولهذا الغرض، وعلى الأقل طوال الفترة الأولى، تكون مداولات هذا الجهاز قائمة بالضرورة على اجماع جميع أعضائه وهذا يشكل ضمانا جديا، الى جانب مبدأ الاستقلالية السالف الذكر من كون مداولات اللجنة لا يمكن أن ترى النور الا بداية من الوقت الذي يجمع فيه الخبراء، وقد صممت استقلاليتهم المتساوية، وبعد تيقنهم، ووحدة ردود فعلهم، من حيث أن القرار مفيد وأنه يتماشى والأهداف الشاملة للسياسة الاقتصادية المغاربية المشتركة وهنا أيضا، جاء مبدأ الاجماع في التصويت كاحتياط ضروري في المرحلة الأولى ولكن، وكما هو الشأن فيما يتعلق بالمجلس، فقد جاءت امكانية تقديم مقترحات من طرف اللجنة، عندما

يتم التركيز السليم لأسلوب الاندماج، لهدف مريد من المرونة والتي لا تكون طبيعتها مثيرة للقلق، حيث أن أعصاء اللجنة هم قبل كل شيء حبراء مستقلون ومهمتهم هي مسخّرة فقط الى تحقيق أهداف المحموعة المعاربية

وهدا هو محرد حانب واحد للمسألة فالأمر لا يتعلق فقط بتحديد أسلوب لاتحاد القرار يكون ماسبا بقدر الامكان، داحل اللحبة داتها بل يحب أن تحدد أيضا علاقات هدا الأسلوب مع أساليب اتحاد القرار في التنظيمات الأحرى، وحاصة منها المحلس. وقد تم، النطر الى هدا الحانب من المسألة وبكل عناية في البندين 6 و 12 من مشروع المعاهدة. وعلى مستوى تحصير القرار فان ربط هدين البندين يطهر توازبا بين سلطة المحلس، باعتباره حهازا سياسيا، واللحنة، باعتبارها حهازا تقنيا وبالنسبة للمحلس، فان اللحنة هي حهاز تحصير للقرار وليس لاتحاد القرار فالقرار يعود الى المحلس

وعلى هذا الأساس فإن اللحنة هي حهاز تابع للمحلس، ولكنها ليست تحت امرته وعلى ضوء التحارب المماثلة في هدا الميدان، فقد حاء مشروع المعاهدة مقترحا، بسبب الطابع المستقر لهدا الحهاز، واستقلالية أعصائه، وكدلك بسبب سيطرة الطابع التقني على أعمالها ومداولاتها، أن تكون لهذه الأحيرة حكما حاصا في علاقاتها مع قرارات المحلس. وينص البند 12 على أن يوافق المحلس بواسطة قراراته، على مقترحات اللحنة المتعلقة بالمواد المعنية في البند 11 وتبعه. أي تلك الخاصة بتطبيق السياسة الاقتصادية المعاربية المشتركة. وهدا ما يؤكد سلطة قرار المحلس الا ان الفقرة 2 نصت أيضا على أن التعديلات الحاصة بمقترحات اللحنة يتم الموافقة عليها بتصويت بالاجماع، وفي المحلس.

والحقيقة، أن الفرق غير واضح بين نظام الموافقة على مقترحات اللحنة وبين تعديلات يمكن للمحلس أن يدحلها على هده المقترحات : وهدا صحيح، على الأقل طوال الفترة الأولى من تحقيق المحموعة المغاربية. لكن الأمور تصبح مختلفة تماما عندما يتم الانتقال من المرحلة الثانية حيث تصبح قرارات الحهازين المعنيين تؤحد على أساس التصويت بالأغلبية.

عند دلك يظهر الفرق بين نظام الموافقة على مقترحات اللحنة وبين التعديلات التي يستطيع المحلس ادحالها على هده المقترحات. فبينما تكون موافقة المحلس على مقترحات اللحنة قائمة على هدا النظام المرن للتصويت في المحلس، فان تعديلات المقترحات سوف يتم حدفها من هده القاعدة المرنة لأسلوب التصويت، ولا يمكن المصادقة عليها الا بالاجماع.

وبعبارة أحرى، فاننا أمام أسلوبين لاتحاذ القرار في المحلس · فاما أن يقرر المحلس حينما تعرض عليه اللحنة مقترحا، الموافقة على هدا المقترح بأكمله واما أن يرفضه بأكمله، وعند دلك، فان التصويت بالأغلبية يصبح كافيا.

وأما أن يفضل المجلس ادحال بعض التعديلات على هذه المقترحات، وعند دلك، يستوجب عليه اتحاد قرار بالاجماع لادحال هده التعديلات. ان العائدة من هدا الأسلوب في التصويت يحب

النظر اليه وفقا لتطور بناء المجموعة المغاربية، وما دمنا في مراحل البداية، حيث توجد احتياطات خاصة لرعاية المصالح القومية المتواجدة سويا، فان نظام التصويت بالاجماع يجب أن يكون القاعدة، سواء كان ذلك بالنسبة لقرارات الجهاز السياسي، أي المجلس، أو فيما يخص قرارات الجهاز التقني أي اللجنة

ويجب أن يسود هذا الطرح، لأن الاعتبارات السياسية عامة، واعتبارات المصالح القومية، اثناء مرحلة الانطلاقة، تكون سائدة على الاعتبارات التقنية البحتة وعلى الاعتبارات المنطقية الاقتصادية وحالما يتحسم البناء المغاربي ويأخذ انطلاقته الدافعة، فان الحوافز الاقتصادية ومنطقية الاندماج يأخذان شيئا من التفوق وهذا ما سيبدو جليا، عندما لا يتم تغيير هذا المنطق الاقتصادي، كما جاء في مشروع المعاهدة. إلا، في حالة معارضة مصلحة سياسية هامة للقرار المقترح من طرف الجهاز التقني، شريطة أن يحصل اجماع لدى أعضاء المجلس على أهمية هذه المصلحة المعارضة. وبعبارة أخرى، فانه بداية من فترة معينة من بناء المغرب الكبير، فان المنطق الاقتصادي سيسود، باستثناء حالة المصلحة السياسية الهامة بعد معاينتها من طرف أعضاء المجلس بالاجماع.

وهذه التهيئة لأسلوب اتخاذ القرار لا يعني فقط فعالية القرار، بل له انعكاس هام على علاقات المجلس واللجنة. وحسب هذه التهيئة، فان اترابا ملائما تم تحديده في العلاقات بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي. وبين الجهازين الذين سيتعهدان بهاتين المسؤوليتين
واذا كان من الواجب مواصلة الحفاظ على الحوافز القومية، فان مكانة هامة يجب أن تخصص الى هذه المصلحة الجماعية الجديدة والممثلة السياسية الاقتصادية المغاربية المشتركة وفي المجموعة المغاربية التي تجسدها.
وبقدر ما تزداد هذه السياسة المشتركة تجسدا، وبقدر ما تريد المجموعة تأكيد وجودها، فان المصالح القومية، وخصوصا التناقضات بين هذه المصالح القومية، سوف تخف وتتضاءل جميعها لفائدة هذه المصلحة الجماعية. وحينئذ، يصبح منطقيا ان تأخذ هذه الأخيرة، وبصفة تدريجية، مزيدا من الأهمية في نظر الدول الأعضاء، وأن هؤلاء، يضطرون تدريجيا الى الاقرار بأن مصالحهم القومية تنطبق والمصلحة الجماعية، وانهم بالتالي سوف يسعون لرعايتها وتقويتها وكأنها مصلحتهم الخاصة. وهذا ما سعى الى التعبير عنه مشروع المعاهدة في الترتيبات التي حللناها بشيء من التفصيل.

هناك جانب أخير، بدا لنا من الضروري اقحامه في مشروع المعاهدة، وقد يستحسن تحليله هنا بسرعة : وهو يخص الدور الذي سيعهد الى المؤتمر الاقتصادي الاستشاري الذي نص عليه البند 9 من المعاهدة.

بعض تجارب الاندماج أقرت، كوسيلة لتقوية هذا الاندماج، انشاء برلمان مشترك، وقد رأينا أن المجموعة الأوروبية جعلت انتخاب هذا البرلمان يتم عن طريق الانتخابات المباشرة من طرف مجموع سكان الدول الأعضاء وفي ذلك بالتأكيد، تعبير كامل، عن فكرة الاندماج ولكنها لا يمكن أن تكون ملائمة الا في مرحلة متقدمة نسبيا من الاندماج
واذا كانت هذه الفكرة لا يمكن لها أن تجد مكانها الا في هذه الشروط الدقيقة، فانه يمكن التفكير بأن مبدأ تمثيل مختلف الدول كدول، يمكن أن تكون ملائمة لاعطاء الحياة الى الاندماج الاقتصادي اذ ان مشروع الاندماج الاقتصادي يتضمن مساهمة الفعاليات الاقتصادية ذاتها.
ولهذا السبب، يبدو لنا من المفيد أن يتم تمثيل هذه المصالح في تنظيم المجموعة المغاربية
وفي مرحلة البداية، يكون المؤتمر صبغة استشارية فقط وقد يتم تشريكه في اعداد السياسة الاقتصادية المشتركة سيما وأن المؤتمر قريب من مراكز التصور والقرار اللذان هما المجلس واللجنة
ولغاية تأكيد الطابع التحريري لهذه المؤسسة، فقد تركت مهمة تركيبة المؤتمر الاستشاري الى دراية الدول التي تستطيع، حسبما جاء في البند 9 من المعاهدة، تعيين مندوبيها، وفقا لنظمها الدستورية والتشريعية الخاصة

ــ تطبيق القرارات

ان أسلوب القرار، الذي وصفناه سالفا، مكن الهيئات المسيرة للمجموعة المغاربية من بنود مترن وفعال في الوقت نفسه، وهو مرن الى حد الكفاية، بحيث انه يسمح السير الحسن للمؤسسة كلها، وذلك دون اهمال مصالح الأطراف المتواحدة ومشكلة لا تقل أهمية هي مشكلة ايجاد اسلوب فعال لتحقيق هذه القرارات وتنفيذها لهذا جاءت ترتيبات البند 2 / فقرة 2 من المعاهدة، مخصصة لهذا الجانب من المسألة هذه الترتيبات لها هدف مزدوج ضمان التطبيق الفعلي والفعال للقرارات المأخوذة. والسماح بوضع قانون جماعي مستقل، بصفة تدريجية لكن ضرورية فمن ناحية، ينص البند 12 / الفقرة 2 على ان اللجنة مهمة تطبيق قرارات المجلس ومراقبة تطبيقها من طرف كل مستلمي هذه القرارات، كما أن اللجنة هي عبارة عن جهاز التنفيذ لقرارات المجلس وأنها من بين الأجهزة الرئيسية الثلاثة التي وقع بعثها، هي الجهاز الدائم الوحيد وهي الأكثر تأصلا لمراقبة تطبيق هذه القرارات لكونها ساهمت بقسط كبير في اعدادها

ولكن من جهة أخرى، فان اللجنة سوف يعهد اليها بصلاحية أخرى والتي هي هامة جدا، على المدى البعيد وهي مهمة الاسهام في اعداد قانون مستقل للمجموعة في الواقع، تتمتع اللجنة بسلطة تنظيمية عامة (البند 12) سيكون لها مدى شاملا وسيكون مباشرة قابلا للتطبيق في كل دولة عضوة.
وهذا النفوذ التنظيمي العام يمكن أن يكون منبعا للقانون الجماعي، والذي سيكون له بعدا قانونيا اكبر من القوانين القومية، فيما يتم، اعداده بمساهمة الدول الأعضاء

وقد تساعد الدول الأعضاء في اقحام هذا النظام القانوني الجماعي، الى حد معين، حسبما جاء في الفصل 29 / فقرة 2، حيث أن الدول الأعضاء، تتعاون وثيق مع المجلس واللجنة، تنسق سياساتها الاقتصادية وتشريعاتها القومية من اجل تحقيق أهداف المجموعة الاقتصادية المغاربية واقامة هذا النظام القانوني للمجموعة يتضح أيضا بالنظر الى أن اللجنة تتمتع بسلطة تنظيمية وهي وان لا تمس بالنظام القانوني للدول، فهي تستطيع التأثير عليها بواسطة التوجيهات التي نص عليها الفصل 12، فان اللجنة تستطيع الزام الدول الأعضاء، حتى وان تركت لها حرية الاختيار للأساليب القانونية في تنفيذ هذه التوجيهات وتظهر سلطة الاندماج القانوني بفعل اللجنة في كون هذه الأخيرة تستطيع توجيه أوامر للأشخاص الماديين والمعنويين التابعين للدول الأعضاء أو الى المجموعة الاقتصادية المغاربية وأن هذه الأوامر تكون مباشرة قابلة التنفيذ عليهم (الفصل 12 / فقرة 2)

ــ الموافقة على قرارات المجموعة

تم انشاء محكمة العدل، لفائدة اقرار تطبيق قرارات المجموعة وحل الخلافات التي قد تنجم عنها وقد خصص لها مشروع المعاهدة الفصلين 13 و 17 ولم يكن القصد تحديد قواعد تنظيمها بالكامل، وسيرها وتشغيلها وأساليبها فقد عاهد بهذا المهمة الى محكمة العدل ذاتها، مع تحفظ تدخل المجلس عن طريق سلطة موافقته (الفصل 14)
وقد اتضح أنه من اللازم تحديد مدى صلحية هذه المحكمة، في المعاهدة الصلاحية الأولى، هي حل الخلافات الناجمة بين البلدان الأعضاء ونص الفصلان 15 و 17 على أسلوب خاص يأخذ بعين الاعتبار سيادة الدولة وحسب الفصل 17، فانه عندما تقر المحكمة بأن دولة لم تف بالتزاماتها بالنظر الى المعاهدة، فان هذه الدولة تتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصلاحية الثانية، تتعلق بقانونية القرارات، بالنظر الى المعاهدة والتي هي صادرة عن اللجنة أو التنظيمات التي تقرها المعاهدة أو تلك التي تم بعثها وفقا لما جاء في ترتيبات المعاهدة (فصل 15)
يلاحظ أن المعاهدة ألغت، مراقبة قانونية قرارات المجلس، بالنظر الى المعاهدة ذلك لأن المجلس هو صاحب السيادة ونظرا الى الطبيعة الحقيقية لقراراتها والى مكانتها في المجموعة، فان قرارات هذه الأجهزة ــ اللجنة أولا ــ هي قابلة لأن تلجأ الى المثول أمام محكمة العدل (فصل 15 و 17)، ولذلك فان اللجوء الى هذه المحكمة مفتوح للأشخاص الماديين والمعنويين

مشــــروع أولــي لتـأسيــس المجمــوعــة الاقتصـاديـة المغــاربيـة

أعدّ هده الوثيقة بطلب من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، الأستاد الصادق بلعيد بالاشتراك مع لجنة من رؤساء مؤسسات أعصاء في المعهد

الأطراف السامية المتعاقدة

رغبة منها في تقوية أواصر الأخوة والصداقة التاريخية التي تربط الشعوب المغاربية الشقيقة

وعيا منها بضرورة أواصر التضامن بين الشعوب المغاربية الشقيقة من أجل بناء المغرب العربي الكبير، رمز الوحدة مصيرها،

متيقنون أن تقوية التضامن الاقتصادي المغاربي يساهم ايجابيا في التنمية الاقتصادية والرقي الثقافي والسياسي وفي دعم الاستقلال والازدهار للشعوب المغاربية الشقيقة،

متيقنون بأن تقوية التشاور الاقتصادي بين شعوب المغرب الكبير تساهم مباشرة في تقوية روابط الأخوة مع الأمة العربية والمجموعة الاسلامية وعلاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الافريقية والبلدان المجاورة والصديقة.

اتفقوا على الترتيبات الآتية

البند الأول لهده المعاهدة (فيما يلي المعاهدة)، الأطراف السامية المتعاقدة تتفق على بعث مجموعة اقتصادية مغاربية (فيما يلي، م إ م)، في الشروط والأساليب المتحددة في هده المعاهدة أو الاتفاقيات أو القرارات اللاحقة.

الفصل 1 ــ الأهداف والمبادي العامة

البند 2 · الهدف من الـ م. إ. م هو، وفي نطاق احترام السيادة القومية للدول الأعصاء ومصالحها الخاصة، تقوية الرقي الثقافي، الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأعصاء، والنهوض بتطوير تنمية منسجمة لكل المجموعة، بفضل نهضة مستمرة، متوازنة ومنسقة، لاقتصاداتها، وبفضل الترفيع الدائم لمستوى معيشة كل شعوب المغرب العربي

البند 3 : لهذا الغرض، الأطراف السامية المتعاقدة تؤكد ارادتها في خلق وحدة اقتصادية، بعد فترة انتقالية. بين الدول الموقعة

البند 4 . ان عمل الـ م إ م هو قائم على المبادىء التالية
ــ احترام السيادة القومية للدول الأعضاء وعلاقات الأخوة والصداقة وحسن الحوار فيما بينها.
ــ احترام ومواصلة تعهدات وأعمال الـ م. إ م في مجال تدخلها الخاص
ــ الاعتبار المستمر في أعمال الـ م إ م، لتوازن المصالح الخاصة، والتوزيع العادل للفوائد والمصاريف، وفقا لمستويات النمو الخاصة وبقدرات الدول الأعضاء

الفصل 2 ــ مؤسسات الـ م. إ. م.

البند 5 : الأجهزة الرئيسية للـ م. إ. م هي : المجلس، المؤتمر الاقتصادي الاستشاري، اللجنة ومحكمة العدل

الجزء 1 ــ المجلس

البند 6 · المجلس هو الجهاز الأعلى للـ م. إ م، وهو يلتئم في مؤتمر رؤساء الدول أو في مجلس وزراء الشؤون الخارجية أو وزراء الشؤون الاقتصادية للدول الموقعة يحدد قانونه الداخلي، ويوافق على القانون الداخلي للجنة وعلى قوانين الأنظمة الأخرى التابعة للـ م. إ. م كما جاء في هذه المعاهدة. وهو يستطيع بعث لجان أو تنظيمات تعهد إليها بمهمة درس مسائل تعود الى صلاحيتها. يتمتع بسلطة قرار خاصة وسلطة قرار في المواضيع التي تعرضها عليه اللجنة
البند 7 . مداولات المجلس تكون موضوع قرارات يتم اتخاذها بواسطة تصويت بالموافقة من طرف الأعضاء المكونين للمجلس الامساك عن التصويت لا يشكل عقبة المصادقة على المداولات فيما يتعلق بالمسائل غير تلك والخاصة بمراجعة المعاهدة، وتحقيق الأهداف الأساسية للمعاهدة، والمسائل التي قد يكون لها انعكاس على سير المؤسسات الدستورية للدول الأعضاء، فان المجلس يستطيع، بفضل تصويت بالموافقة للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس، أن يغير نظام التصويت المحدد في الفقرة السابقة، مع اعتبار طبيعة القرار وبعده
البند 8 : يوافق المجلس بقراراته، على مقترحات اللجنة الخاصة بالمواد المحددة في البند 11 وما تبعه التعديلات المتعلقة باقتراحات اللجنة تحظى بالموافقة بواسطة تصويت بالاجماع.

الجزء 2 ــ المؤتمر الاقتصادي الاستشاري

البند 9 : المؤتمر الاقتصادي الاستشاري هو الجهاز الاستشاري للمجموعة الاقتصادية المغاربية. تتركب من أعضاء تعينهم الدول الأعضاء وفقا للقوانين الدستورية والتشريعية الخاصة بها، وحسب أساليب يحددها المجلس وهي تستطيع تشكيل لجان أو لجان مصغرة تهتم بدراسة المسائل الراجعة الى صلاحيتها

يقوم المؤتمر بمداولة وصياغة التوصيات، حول أي مسألة مرتبطة بأهداف المجموعة الاقتصادية المغاربية، أما انطلاقا من مبادرته الخاصة، أو بطلب من المجلس أو اللجنة
يوجه المؤتمر توصياته الى المجلس أو الى اللجنة، حسب الاقتضاء.

الجزء 3 ـــ اللجنة

البند 10 · اللجنة هي الجهاز التمهيدي للـ م. إ. م لا يمكن أن تضم اللجنة أكثر من عضوين اثنين من نفس الجنسية يجب أن تضم على الأقل عضوا من جنسية كل دولة من الدول الأعضاء

البند 11 أعضاء اللجنة يعينهم المجلس من بين الشخصيات المغاربية بحكم كفاءتهم وضمانات استقلاليتهم وهم يمارسون مهامهم في استقلالية تامة وفي مصلحة م إ م (المجموعة الاقتصادية المغاربية) وهم لا يلتمسون ولا يستلمون أية تعليمات من أي حكومة أو منظمة كانت ونيابة أعضاء اللجنة تدوم خمس سنوات وهي قابلة للتجديد
المداولات الخاصة بمراجعة المعاهدة، وتطبيق الأهداف الأساسية للـ م إ م، وكذلك المداولات التي يمكن أن يكون لها انعكاسات على سير المؤسسات الدستورية للدول الأعضاء، يتم اتخاذها بالتصويت بالموافقة من طرف أعضاء اللجنة القرارات الخاصة بتطبيق اجراءات اتخذها المجلس أو اللجنة، كل في دائرة صلاحياته، يتم اتخاذها بأغلبية ثلثي أعضاء اللجنة. تستطيع اللجنة، بواسطة التصويت بالموافقة من طرف أعضائها أن تعرض على المجلس مقترحات تهدف الى تغيير القواعد المحددة أعلاه

البند 12 . تُكلف اللجنة بمهمة تحضير وعرض كل اجراءات تهدف الى تحقيق أهداف ومخططات الـ م. إ م على المجلس يتخذ القرار وهي تستطيع تشكيل لجان أو تنظيمات تكلف بدرس تنفيذ القرارات المجلس، ومراقبة تنفيذها من طرف جميع مستلمي القرارات هذه. لذلك فهي تتمتع بسلطة تنظيمية شاملة تمارسها بواسطة القوانين والتوجيهات والأوامر القوانين تكون ذات بعد عام وهي قابلة للتنفيذ مباشرة من طرف كل دولة عضوة التوجيهات تربط الهيئات القومية المستلمة، مع ترك تحديد شكل ووسائل التطبيق في ذمة صلاحياتها الأوامر توجه الى الشخصيات المادية والمعنوية التابعة للدول الأعضاء أو دول ال م إ م، وهي قابلة للتنفيذ عليهم مباشرة

الجزء 4 ـــ محكمة العدل

البند 13 · تتكون محكمة العدل من خمسة قضاة يعين القضاة بقرار من المجلس لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ومن ضمن شخصيات مغاربية توفر جميع الضمانات الاستقلالية وتوفر كل الشروط اللازمة لممارسة أسمى المهام القانونية في بلادهم، أو أنهم مستشارون قانونيون لهم خبرة شهيرة في الميدان القانوني

البند 14 محكمة العدل تقوم باعداد قانونها الأساسي الذي يوافق عليه المجلس وفي نفس الشروط تقوم باعداد قانونها الداخلي واجراءاتها وقانون سيرها

البند 15 · محكمة العدل لها صلاحية التعرف على التجاء دولة عضوة اليها ضد عدم قيام دولة أخرى عضوة بواجباتها المتأتية من المعاهدة ولها صلاحية المراقبة، بالنظر الى المعاهدة والى قرارات المجلس لقانونية قرارات اللجنة، وكذلك قرارات التنظيمات التي نصت عليها المعاهدة أو التي تم انشاؤها وفقا لترتيبات المعاهدة

لذلك يمكن لكل شخصية مادية أو معنوية مستلمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لهذه القرارات، أن تتوجه الى هذه المحكمة

البند 16 اذا طرحت مشكلة تفسيرية أو تقديرية لتثبيت اجراءات اتخذتها مؤسسات المجموعة، غير المجلس، وذلك أمام سلطة قانونية قومية، أو اذا رأت هذه الأخيرة أنه أصبح ضروريا اتخاذ قرار للادلاء بحكمها، فان هذه السلطة القانونية تستطيع التوجه إلى محكمة العدل

البند 17 عندما تقر المحكمة بأن دولة عضوة قد تخلت بواجباتها، بالنظر إلى المعاهدة فان هذه الدولة تتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم وبشأن الشخصيات المادية والمعنوية، فان الأحكام الصادرة عن محكمة العدل نهائية، ولها قوة التنفيذ، وفقا للشروط التي جاءت في قوانين الاجراءات المدنية للدولة التي سيتم التنفيذ في حوزة ترابها

الفصل 3 ــ السياسة الاقتصادية المغاربية المشتركة

البند 18 · السياسة الاقتصادية المشتركة هي أداة تحقيق أهداف المجموعة الاقتصادية المغاربية المذكورة في البند 2 السابق وهي تهدف الى تطوير المبادلات التي يجب أن تقود تدريجيا الى خلق السوق المغاربية المشتركة، والى وضع سياسة تنموية اقتصادية مبنية على التشاور تؤدي تدريجيا الى اقامة مجموعة اقتصادية مغاربية

الجزء 1 ــ السوق المشتركة المغاربية

البند 19 السياسة الاقتصادية المغاربية تهدف، في اطار النسق والشروط التي حددتها اللجنة ووافق عليها المجلس، الى اقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، يكون هدفها ازالة العقبات أمام حرية تنقل الأشخاص، والأملاك، والخدمات ورؤوس الأموال

التطبيق التدريجي لهذه السياسة الاقتصادية المشتركة سيأخذ بعين الاعتبار النتائج المسجلة أثناء كل مرحلة من مراحلها موضحة نمو المبادلات وآثارها على الاقتصادات في البلدان الأعضاء، ومحددة الاجراءات الملائمة لتخفيض أو ازالة الاختلالات الملاحظة

الانتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى من المراحل المذكورة في البنود 20 و ما تبعه، يتم بالتصويت بالاجماع بين أعضاء المجلس، بعد الاستماع الى الرأي المفصل الذي تقدمه اللجنة

ا ــ المنطقة التفضيلية الاقتصادية

البند 20 · في مرحلة أولى، يكون الهدف خلق منطقة تفضيلية اقتصادية تغطي المساحة الترابية للدول الأعضاء

البند 21 : لهذا الغرض، وباقتراح من اللجنة، فان المجلس يتخذ القرارات الملائمة لغاية تطبيق المبادىء التالية .

أ ــ الازالة التدريجية للقيود التعريفية عند التصدير والتوريد للمنتوجات الأصلية من البلدان الأعضاء، باستثناء عوائق الانتاج الداخلي.

ب ــ بالنسبة للقيود غير التعريفية .

1 ــ انشاء قائمة يتم مراجعتها دوريا، للمنتوجات المعفية من كل قيود في التصدير والتوريد

2 ــ اقامة نظام تفضيلي لمنتوجات البلدان الأعضاء في نطاق المنتوجات الخاضعة الى مراقبة كمية في اطار التشريعات القومية

ج ــ ازالة كل تمييز وعدم اقامة قواعد جديدة معادلة، بسبب الجنسية أو تمس بمنتوجات البلدان الأعضاء

د ــ اقامة قواعد مشتركة تسمح بمنافسة شريفة بين منتوجات البلدان الأعضاء ويمنع كل اتفاق أو تفاهم بين المؤسسات اذا كان الهدف منها مسخ قواعد المنافسة الحرة ستعرض اللجنة على المجلس قوانين مناسبة في هذا الشأن.

هـ ــ وضع قوانين مشتركة تسمح بالمنافسة النزيهة بين مؤسسات الدول الأعضاء والدعاية الكافية لعروض المناقصات الدولية التي تقدمها هذه الدول، وكذلك تشجيع هذه المؤسسات لترشيح نفسها لهذه العروض. هذه القوانين ستضمن للمؤسسات انتقاء على أساس المقاييس التجارية، وعند الاقتضاء معاملة تفضيلية

البند 22 لتحقيق هذه الأهداف تعرض اللجنة على المجلس عددا من الاجراءات تهدف خاصة الى

أ ــ وضع سياسة مشتركة في ميدان الاعلام الاقتصادي والنقل والاتصالات

ب ــ انشاء نظام دفوعات يسمح بتسهيل عمليات الدفع والتعويض وكذلك نظام تسديد ملائم.

ج ــ انشاء نظام تعويضي للخسارة التي تمس المحاصيل الجمركية، وعند الاقتراح، اتخاذ الاجراءات الضرائبية المناسبة

د ــ انشاء نظام تعديلات انتقالية وسط للاختلالات في المبادلات وهي التي تنتج عن اقامة منطقة اقتصادية تفضيلية

البند 23 : قبل نهاية هذه المرحلة الأولى، يقع الشروع في انشاء تعريفة جمركية مشتركة. لهذا الغرض، تعرض اللجنة على المجلس أساليب تطبيق هذه التعريفة الجمركية المشتركة، والتعديلات التشريعية القانونية التي تتضمنها تهدف هذه القوانين الى خلق الانسجام بين القوانين الضرائبية والجمركية الخاصة بالعمليات مع الخارج، والى التنسيق في مجال تحديد نسب تحويل العملة في

العلاقات الثنائية، والى التعاون في مجال التصدير والعلاقات التجارية مع البلدان الأخرى

II ــ الوحدة الجمركية القطاعية

البند 24 في مرحلة ثانية يكون الهدف هو اقامة وحدة جمركية قطاعية، وكذلك التطوير الجماعي للصادرات المغاربية وتنسيق التمويلات المشتركة وكذلك تمديد التعريفة الجمركية المشتركة

البند 25 . تعرض اللجنة على المجلس خطة لانشاء وتوسيع الوحدة الجمركية القطاعية محددة قطاعات الأنشطة التي تغطيها، والاطار المؤسساتي والقانوني المتجانس لعملياتها، وكذلك التعريفة الخارجية المشتركة والأساليب الأخرى للحماية والتشجيع التي تطبق عليها

البند 26 أثناء هذه المرحلة، تبذل أعمال تكميلية أخرى لأجل تعزيز نتائج المرحلة الأولى، وخاصة في مجال الانسجام بين القوانين الجمركية والضرائبية، ونظام المدفوعات وتحويل العملة والتعاون التجاري، وكذلك في ميدان تحرير تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، وأيضا في مجال سياسة الأسعار الداخلية والمساعدات

البند 27 قبل نهاية هذه المرحلة الثانية، تعرض اللجنة خطة تهدف الى تحقيق الانسجام بين السياسات لاقتصادية للبلدان الأعضاء، بتشخيص المشاريع أو قطاعات النشاط التي ستطبق عليها هذه السياسة المشتركة

III ــ السوق المشتركة

البند 28 المرحلة الأخيرة تهدف الى اقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، وذلك بتعميم الوحدة الجمركية، وبحرية تنقل الأشخاص والأملاك ورؤوس الأموال والخدمات، وكذلك بتعميم التعريفة الجمركية المشتركة.

البند 29 لهذا الغرض فان عمل المجموعة الاقتصادية المغاربية يهدف إلى

أ ــ التحرير الكامل للمبادلات بين البلدان الأعضاء، وخاصة ازالة القيود غير التعريفية

ب ــ التطبيق المعمم للتعريفة الخارجية المشتركة وانسجام الاجراءات الحمائية

ج ــ توحيد اجراءات التجارة الخارجية

د ــ تعميم حرية تنقل العمال

هـ ــ التحرير التدريجي لحركة الأموال

و ــ التنسيق في السياسات التجارية مع الشركاء الخارجيين

ز ــ تقوية الأعمال الاقتصادية المشتركة التي يهدف اليها البند 27 المذكور أعلاه

الجزء 2 ــ المجموعة الاقتصادية المغاربية

البند 30 · انسجام السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء المشار اليها في البند 27 المذكور أعلاه، هو جزء من الاستراتيجية التنموية الاقتصادية التي ستعرضها اللجنة على موافقة المجلس. هذه الخطة ستعتمد وفقا للنسق والشروط التي يحددها المجلس وبناء على مقترحات اللجنة

وسيكون الهدف منه تقوية التكامل بين الاقتصادات القومية المغاربية، وانشاء عمل مشترك في ميدان الفلاحة والصناعات والخدمات، وفي الميدانين المالي والنقدي، يكون قائما على توازن فيما بين الدول من حيث برامج الاستثمار، وعلى توزيع عادل لفوائد الاندماج

هذه الخطة تحدد أساليب الانسجام بين برامج التنمية والاستثمار التي حددتها المجموعة المغاربية، وخطط التنمية القومية من جهة، وبين التهيئة القانونية والمؤسساتية المتطورة لتحقيق هذه البرامج، والتشريعات القومية للدول الأعضاء والخاصة بهذه المجالات، من جهة أخرى

الدول الأعضاء، بالتعاون الوثيق مع المجلس واللجنة، تنسق بين سياساتها الاقتصادية وتشريعاتها القومية لغاية تحقيق أهداف المجموعة المغاربية

البند 31 استراتيجية التنمية الاقتصادية تحدد الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، وخاصة

أ ــ التنسيق بين السياسات في المجال النقدي ومجال تحويل العملة مما قد يؤدي الى خلق وحدة نقدية مشتركة

ب ــ التنسيق بين السياسات الجبائية

ج ــ التنسيق في مجال سياسة الاستثمار

د ــ القانون الأساسي للمؤسسة المغاربية المدمجة

هـ ــ القانون الأساسي المستثمر المغاربي

و ــ القانون الأساسي للشركاء مع المؤسسات الأجنبية

البند 32 . بهذه المعاهدة يبعث بنك مغاربي للتنمية (ب م ت)، قوانين هذا البنك يتم اعدادها والموافقة عليها حسب الشروط الواردة في البند 8 المذكور أعلاه مهمة البنك تقديم القروض والضمانات لعمليات المبادلات المغاربية فيما بينها، والاسهام، في تمويل مشاريع الاستثمار المدرجة ضمن السياسة الاقتصادية المشتركة

البند 33 · بهذه المعاهدة يتم انشاء معهد مغاربي للعلوم والتكنولوجيا مهمة هذا المعهد هي الاسهام في تنمية البحث العلمي والتكنولوجي وتطبيقاته العلمية، وتكوين الكوادر المتخصصة العالية يكون عمله منسقا مع المؤسسات الجامعية والعلمية للبلدان الأعضاء، تعرض اللجنة على المجلس القانون الأساسي الخاص بالمعهد

الجزء 3 ــ العلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية

البند 34 الدول الأعضاء تتشاور فيما بينها لغاية تنسيق أعمالها التجارية الاقتصادية الخارجية، وخاصة لغاية اتخاذ موقف مشترك تجاه المجموعات الاقتصادية المجاورة

اللجنة تعنى بتحضير وعرض الخطوط العريضة لهذه السياسة الخارجية المشتركة والمقترحات الملموسة والاجراءات المناسبة لانسجام السياسات القومية في هذا المجال

البند 35 تعرض اللجنة على المجلس المقترحات الخاصة بتعزيز علاقات التعاون مع الدول

العربية والدول الافريقية، وكذلك مع المطمات الحهوية والاقليمية للتعاون أو الاندماج الاقتصادي المماثل.

الفصل 4 ـــ ترتيبات نهائية

البند 36 المحموعة الاقتصادية المعاربية ومؤسساتها تتمتع على المساحة الترابية للدول الأعصاء بالحقوق والامتيارات المعترف بها للمطمات الدولية ويمكبها تحديد اتفاقيات للاقامة، مع هده الدول

السد 37 هده المعاهدة يصادق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة، وفقا لقوانيبهم الدستورية الخاص، وهي تدحل حير التنفيد بعد شهر من ايداع أدوات المصادقة للدول الموقعة، لدى حكومة أو على مستوى العلاقات بين الدول التي أودعت أدوات مصادقتها، بعد سنة من ايداع ثلاث أدوات مصادقة على الأقل

البند 38 عند نهاية المرحلة المنصوص عليها في السد 20 المذكور أعلاه، كل دولة تستطيع طلب مراجعة هده المعاهدة حول نقاط دقيقة تقدم اللحنة رأيها المفصل في هدا الشأن يصادق المحلس بتصويت أعلبية أعصائه على القرار الخاص بهدا الموصوع التعديل الحاصل يعرض على مصادقة الدول الأعصاء في الشروط التي جاءت في السد 36 المذكور أعلاه

البند 39 هده المعاهدة تتفوق على المعاهدات الأخرى المتعاقد عليها بين الدول التي هي أطراف هده المعاهدة

البند 40 المعاهدة لا تغير شيئا من الحقوق والواجبات بين الدول الأطراف، والمتأتية من معاهدات أو اتفاقية أخرى متماشية مع هده المعاهدة

السد 41 دولتان أو دول عديدة، أطراف في هده المعاهدة، تستطيع، في علاقاتها المشتركة، الاتفاق على نظام علاقات اقتصادية، والذي دون أن يكون منافيا لهده المعاهدة يهدف الى تقوية الاندماج الاقتصادي بين الدول الموقعة على هده الاتفاقيات. يتم أشعار المحلس بهده الاتفاقيات

البند 42 يجتمع المحلس في طرف شهر بعد دخول المعاهدة حير التنفيد، من أجل اقامة مؤسسات المحموعة الاقتصادية المعاربية

قائمة المشاركين في التجمع الدولي للمؤسسة

الاسم	البلاد
عدّة قصيور	أبو ظبي
كال عبد الصمد	الجزائر
عبد الجليل بلّالة	الجزائر
رشيد بن باحمد	الجزائر
عبد الله بن معطي	الجزائر
قاسم براهمي	الجزائر
محمد كسّاب	الجزائر
عريب	الجزائر
محفوظ عزالي	الجزائر
عبد الرحمان الحاج ناصر	الجزائر
مختار محرري	الجزائر
يوسف يوسفي	الجزائر
كارين شارتيي	النمسا
آرهارد فرست	النمسا
قستانس مانتس	النمسا
آنارهارد رابن	بلجيكيا
لورما يوما	كوت دي فوار
خان خوري الوبصو	اسبانيا
خوري لويس ساروف	اسبانيا
بالدومير فالكوباس	اسبانيا
انويكي كاپيال	اسبانيا
بياتريس نعارو	اسبانيا
خوري لويس بلارا	اسبانيا
فارسدو سادو	اسبانيا
المرادو فلاسكو	اسبانيا
ريمون بار	فرنسا
لطفي بن حسين	فرنسا
ايف باربار	فرنسا
ايف بارتلو	فرنسا
موريس بوباتي	فرنسا
جاك بوريباي	فرنسا
جاك براكوبياي	فرنسا
جورج كنكاد	فرنسا

الاسم	البلاد
جون كلود كازي	فرنسا
جون لويس كشتالو	فرنسا
جاك كوزتباي	فرنسا
روبار دي لقرانج	فرنسا
بيار دي سوف	فرنسا
جون لويس داجون	فرنسا
ميشال دريكور	فرنسا
فيليب دريّاي	فرنسا
جون بول اسكاند	فرنسا
فيليب فارقس	فرنسا
جون بول فيش	فرنسا
جوليو فوسي	فرنسا
ميشال فوشاي	فرنسا
جون بول قارديباي	فرنسا
سارج قولوفياي	فرنسا
جون بيار قوبون	فرنسا
جوزيف حداد	فرنسا
امتيوال جاهان	فرنسا
كلود جنتيلس	فرنسا
بارتران لزّارة دي مارفي	فرنسا
مارك لوتري	فرنسا
جاك لوبوراك	فرنسا
لفقتشير	فرنسا
ميشال ماسا	فرنسا
ريشار بياني	فرنسا
ايدقار بيراني	فرنسا
بيار بوبياي	فرنسا
جون بيار روبشون	فرنسا
سوساں روم	فرنسا
فيكتور كلود روساي	فرنسا
لويس سالان	فرنسا
سلفار سورا	فرنسا
بربار ستاري	فرنسا

دوبار تولمان	فرنسا	عبد العزيز بن حلون	المغرب
جلبار تريقانو	فرنسا	عبد الملك سيس	المغرب
جاك تروواس	فرنسا	احمد سوتة	المغرب
جيلاس فرانسيس	بريطانيا العظمى	مبارك بويدري	المغرب
بريمو امدوري	ايطاليا	فيصل الشعبي	المغرب
ألدو أربيا	ايطاليا	عبد الحميد الوالي	المغرب
جيمياني بيانكي	ايطاليا	يوسف السطيمي	المغرب
اريستيد بوسي	ايطاليا	عبد الحكيم قاسمي	المغرب
الدو كارمونا	ايطاليا	بشير حمدوش	المغرب
سارج كستلاري	ايطاليا	مولاي علي كتاني	المغرب
بتينو كراكسي	ايطاليا	محمد رضا لمرتي	المغرب
سارجيو دوناتي	ايطاليا	المدني العراقي	المغرب
بيرنياني جيوفياني	ايطاليا	براهيم معاربي	المغرب
مارسلو لاقة	ايطاليا	عبد السلام محروش	المغرب
انطونيو لاريا	ايطاليا	عباس مدري	المغرب
اورونزو لوكراتولو	ايطاليا	براهيم موحيد	المغرب
كلوديو مقابيولي	ايطاليا	عبد الحق ناصري ساني	المغرب
لوسيانو مليتي	ايطاليا	عبد الرحيم رياحتي	المغرب
اوتروفال اورلندي	ايطاليا	بدية صالح	المغرب
رفتال بيشلا	ايطاليا	عبد العزيز تعريجي	المغرب
ريكاردو كوارنتا	ايطاليا	عبد الله يعقوبي	المغرب
فرانكو ريميقليو	ايطاليا	والتر ايسقاس	المانيا الاتحادية
بيلو سلماتشي	ايطاليا	كلاوس قوتول	المانيا الاتحادية
سارجيو بكاري	ايطاليا	ولف قانق هسليارق	المانيا الاتحادية
ايميليو فتوريتي	ايطاليا	رولف ديتر هريش	المانيا الاتحادية
عبد اللطيف يوسف الحمد	الكويت	يوب هول	المانيا الاتحادية
سالم الرباتي	ليبيا	يوب جيتق	المانيا الاتحادية
حسن أبو أيوب	المغرب	ريبر كان	المانيا الاتحادية
محمد العيساوي	المغرب	ويلمراد كلوكان	المانيا الاتحادية
علي عمر	المغرب	هانس شوسلار	المانيا الاتحادية
محمد رجاء العمراني	المغرب	كلاوس فولكار شورمان	المانيا الاتحادية
عمر العمراوي	المغرب	اولف سيبال	المانيا الاتحادية
محمد بلحاج	المغرب	بيهلار هانس بيتار	المانيا الاتحادية
محمد بلحاج سلامي	المغرب	كريستيان لوتر	المانيا الاتحادية
محمد بلخياط	المغرب	فريد عباس	تونس
عبد اللطيف بلمليح	المغرب	احمد عبد الكافي	تونس
فؤاد بلمليح	المغرب	رشيد عبد المولى	تونس
حسن بن بشير	المغرب	شكري عبيد	تونس
محمد بن عبد الرزاق	المغرب	محمد عبيد	تونس
عبد العالي بن أمور	المغرب	عبد المجيد عاشور	تونس

عبد السلام عماس	تونس
صلاح العجيمي	تونس
حسونة العكروت	تونس
محمد الهادي عليّة	تونس
ستامبي علوش	تونس
يوسف علوان	تونس
حبيب علويني	تونس
محمد ناصر عمّار	تونس
محمد عموري	تونس
فريد عويج	تونس
محمد عطيّة	تونس
طاهر عيادي	تونس
توفيق عيادي	تونس
هادي عياد	تونس
رضا عرابي	تونس
صلاح الدين باشا	تونس
صادق بحرون	تونس
عبد الحميد بواب	تونس
عمر برداق	تونس
أحمد بصالح	تونس
يوسف بياحي	تونس
محمد بلعيد	تونس
منصف بلعيد	تونس
صادق بلعيد	تونس
عبد اللطيف بلعيش	تونس
منصف بلحاج عمر	تونس
مختار بلاعة	تونس
عبد الكريم بن عبد الله	تونس
منذر بن عبد الله	تونس
محسن بن عبد الله	تونس
نجيب بن عبد الله	تونس
بشير بن عمر	تونس
كمال بن عمر	تونس
عبد السلام بن عياد	تونس
محمود بن فضل	تونس
خالد بن حسين	تونس
رضا بن منصور	تونس
نجيب بن ميلاد	تونس
محمد بن يوسف	تونس
هادي بنرزقي	تونس

حلمار بربي	تونس
حبيب بساس	تونس
حليمة بوعزيز	تونس
محمد صالح بوعزيز	تونس
محسن بوحجل	تونس
نور الدين بوحلابية	تونس
صادق بوراوي	تونس
عبد العزيز بوريشة	تونس
جلال بوريشة	تونس
عبد العزيز بورقدة	تونس
محمد بورقدة	تونس
حبيب بورويطة	تونس
محمد بريقي	تونس
حليمة شعبان	تونس
حبيب شعبوني	تونس
نوري اللّومي	تونس
هشام اللّومي	تونس
محمد الناصر	تونس
هادي النيفر	تونس
مختار محجاح	تونس
حبيب فاني	تونس
محمد مطر	تونس
عبد الرحمان فاطمي	تونس
محمود فضيلي	تونس
حبيب فوراني	تونس
محمد فوراني	تونس
مصطفى كمال فوراني	تونس
طاهر فوراتي	تونس
أحمد فريج	تونس
حامد قدور	تونس
فرانسوار قرقوري	تونس
محمد قرقوري	تونس
منذر قرقوري	تونس
بولبابة قربار	تونس
حبيب غنيم	تونس
توفيق غريب	تونس
هاشمي غربال	تونس
جان جبلي	تونس
صبحي قعيّد	تونس
عبد الستار قريسة	تونس

محمد الصائغ قريسة	تونس
رفعت شعوني	تونس
محمود شعري	تونس
مصطفى شعري	تونس
هادي شرفي	تونس
عبد العزيز شرفي	تونس
مصطفى شبيل	تونس
براهيم شقرين	تونس
عبد العزيز شيخ روحة	تونس
مصطفى شيخ روحو	تونس
عفيف شلبي	تونس
عز الدين شلبي	تونس
زهير شلبي	تونس
طارق شريف	تونس
حسين دبوسي	تونس
مصطفى دعموري	تونس
علي دلدول	تونس
محمد علي درغوث	تونس
نوربار د قيان	تونس
محمد ضريف	تونس
عبد السلام ديماسي	تونس
محمد دريس	تونس
جمال العارم	تونس
مصطفى العارم	تونس
محمد توفيق الفالح	تونس
حبيب الحاج سعيد	تونس
رؤوف الكاتب	تونس
شرف الدين قلور	تونس
تجاني قرماري	تونس
خالد قرمير	تونس
محمد حشيشة	تونس
محمد حشيشة	تونس
محسن حشيشة	تونس
مصطفى حدّاد	تونس
طاهر حاج علي	تونس
محمد حاج طيّب	تونس
هادي حمزة	تونس
صالح حاشي	تونس
عبد الله هدروق	تونس
عز الدين هنتاتي	تونس

علي حوّادي	تونس
مصطفى حرّاية	تونس
محمد حمالي	تونس
محمد حمام	تونس
رفيق حمالي	تونس
محمد جمعة	تونس
عبد المجيد قاسم	تونس
مصطفى قشوري	تونس
عبد الوهاب قلال	تونس
عبد السلام قلال	تونس
فؤاد قلال	تونس
طيّب كمال	تونس
حبيب كمّون ،	تونس
مراد كمّون	تونس
عبد الوهاب قارة	تونس
حاتم كشك	تونس
نور الدين كتاري	تونس
فرج كيلاني	تونس
علي كعمار	تونس
هاشمي حبيب كعلي	تونس
مختار لعتيري	تونس
فؤاد لحوة	تونس
كمال الدين لندلسي	تونس
عبد العزيز لصرم	تونس
محمد لوكيل	تونس
ناجي المهيري	تونس
حبيب معمّر	تونس
مصطفى معاوي	تونس
بوبكر مبروك	تونس
محمد لسعد محمودي	تونس
رضا مصمودي	تونس
عبد الرزاق مديوب	تونس
فتحي مرداسي	تونس
محمد مستيري	تونس
عزيز ميلاد	تونس
مولدي ميلاد	تونس
منصور معلّى	تونس
لعروسي مولهي	تونس
مصطفى نابلي	تونس
قاسم نقاع	تونس

حبيب بيمر	توىس		محمد الهادي رعل	توىس
شكيب بويرة	توىس		توفيق رعل	توىس
مولدي بوري عمّار	توىس		محمد الفاصل رزّلي	توىس
بشير عوني	توىس		بوردين رزّلي	توىس
عبد الرحمان ربّانة	توىس			
عمر رورو	توىس			
رضا سعد الله	توىس			
رمضان صفراوي	توىس			
فرح سحتوت	توىس			
عز الدين سعيدان	توىس			
هشام سعيّد	توىس			
حون بول شيتكات	توىس			
عبد الوهاب ساعي	توىس			
احمد السلامي	توىس			
حالد السلامي	توىس			
محمد مصف السلامي	توىس			
محمد السلامي	توىس			
محمد السلامي	توىس			
محسن السلامي	توىس			
مصطفى السلامي	توىس			
فريد سكندراني	تونس			
نور الدين سكنداري	توىس			
توفيق سكندراني	توىس			
ناحي سحيري	توىس			
ناصر السوداني	توىس			
محمد علي سويسي	توىس			
هادي تومي	توىس			
عبد الحميد طرابلسي	توىس			
عبد المنعم طرابلسي	توىس			
احمد طرابلسي	توىس			
محسن طرابلسي	توىس			
احمد طريفي	توىس			
محمود تريكي	توىس			
حبيب تركي	توىس			
حون كلود فوشاي	توىس			
شكيب يعيش	توىس			
منصف زعفران	توىس			
عبد الحفيظ رعون	توىس			
طيب زكري	توىس			
حبيب رعل	توىس			

الفهرس

صفحة

136 page

تم طبع هذا الكتاب
بالمطابع الموحدة
6، شارع عبد الرحمان عزّام — تونس
الهاتف 282 033
أفريل 1988